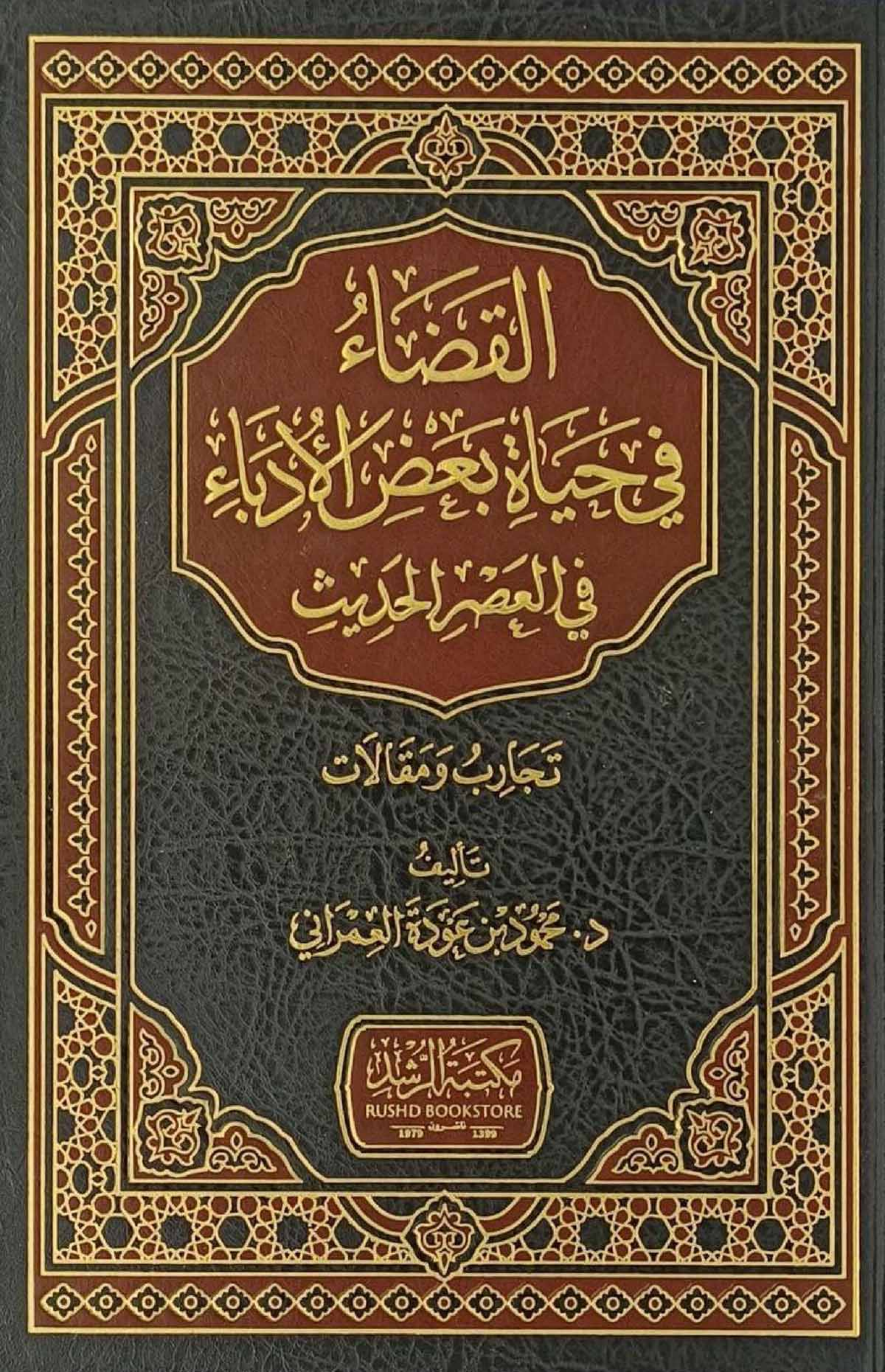
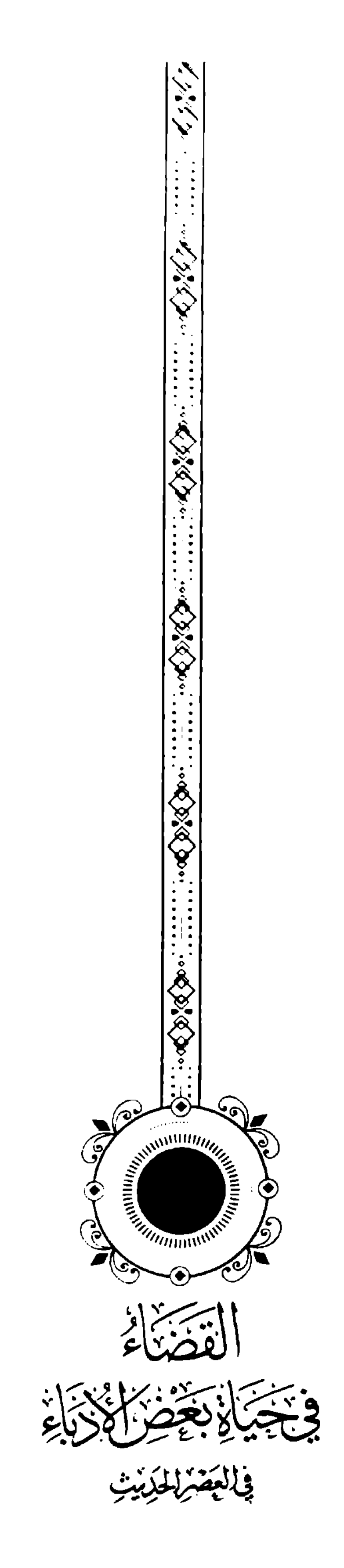
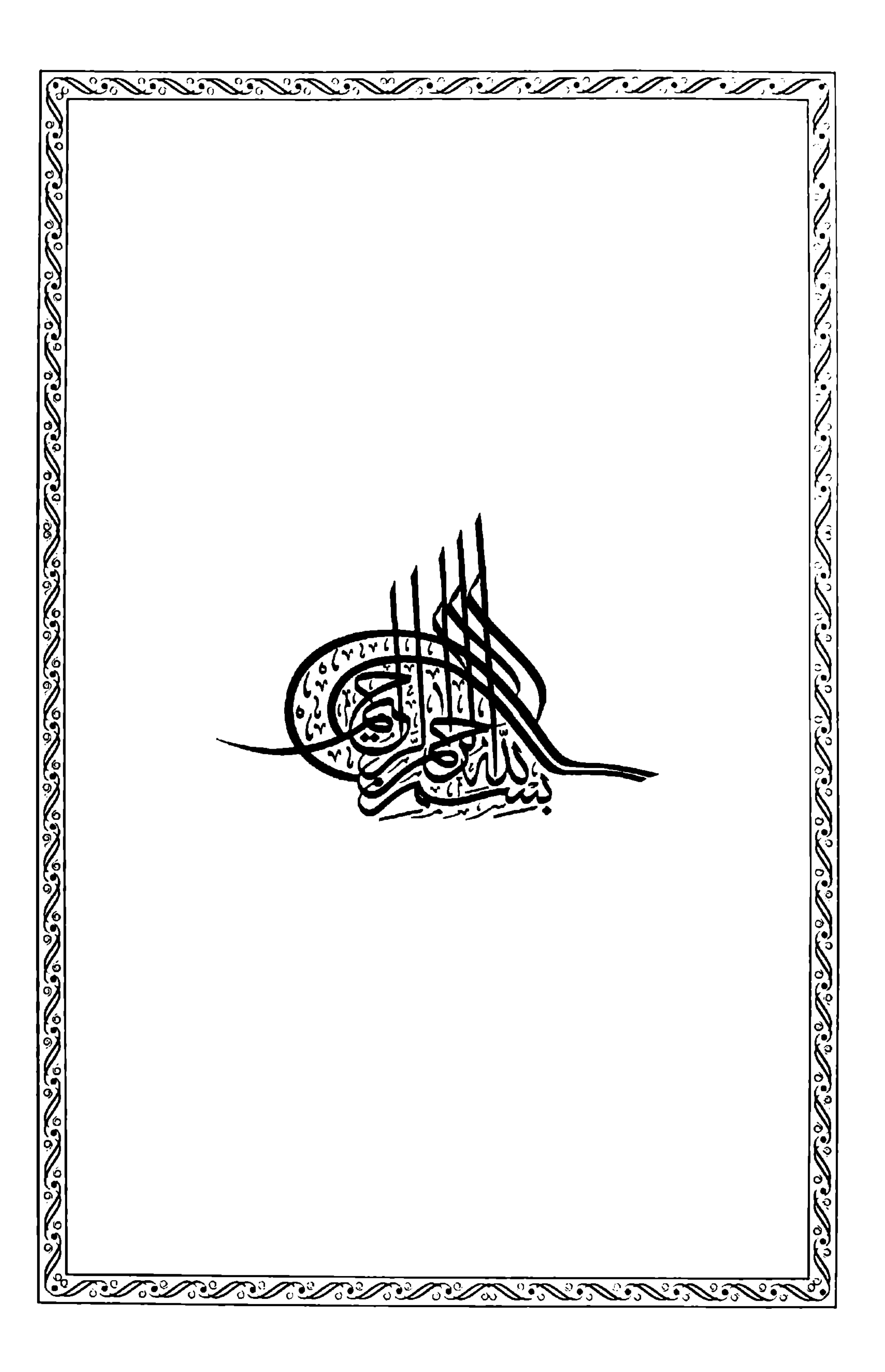

القضاء
في حياة بعض الأدباء
في العصر الحديث
تجارب ومقالات
تأليف
د. محمود بن عودة العمراني
مكتبة الرشد
RUSHD BOOKSTORE
ناشرون
1979 1399



القضاء

في حياة بعض الأدباء

في العصر الحديث


بسم الله الرحمن الرحيم

القضاء في حياة بعض الأدباء في العصر الحديث

تجارب ومقالات

تأليف
د. محمود بن عودة العمراني

مكتبة الرشد
RUSHD BOOKSTORE
1979 ناشرون 1399

ح مكتبة الرشد، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العمراني، محمود بن عودة سلامة
القضاء في حياة الأدباء في العصر الحديث تجارب
ومقالات. محمود بن عودة سلامة العمراني - الرياض ١٤٤٢ هـ
٢٥٦ ص: ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٢-١-٨٣٤٣-٦٠٣-٩٧٨
١ القضاء في الإسلام - تراجم ٢ القضاء - مقالات ومحاضرات
أ. العنوان
ديوي ٥٨, ٩٢٢ ١٤٤٢/٩٤٨٦

ردمك: ٢-١-٨٣٤٣-٦٠٣-٩٧٨ رقم الإيداع: ١٤٤٢/٩٤٨٦

مكتبة الرشد
RUSHD BOOKSTORE
ناشرون 1979 1399

الطبعة الأولى تاريخ: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة: العليا فيو - طريق الملك فهد
ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف: ٠١١٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٠١١٤٦٠٢٤٩٧
Twiter: @ALRUSHDBOOKSTORE
Email: info@rushd.com.sa
Website: www.rushd.com.sa

فروعنا داخل المملكة

المركز الرئيسي بالرياض، الدائري الغربي	٠٠٩٦٦٥٥٥٠٧٠٤٥٩
فرع التعاون بالرياض	٠٠٩٦٦٥٠٠١٢٨١٩٢
فرع مكة المكرمة	٠٠٩٦٦٥٠٠٢٨٦٤٧٩
فرع المدينة المنورة	٠٠٩٦٦٥٠٠٢٢٧٠١٥
فرع جدة	٠٠٩٦٦٥٠٠٥٢٩٥٠٢
فرع القصيم	٠٠٩٦٦٥٠٠٢٢٦٧٢٢
فرع خميس مشيط	٠٠٩٦٦٥٠٠٢٥٣٤٩٢
فرع الدمام	٠٠٩٦٦٥٠٠١٥٩٢٩٠
فرع حائل	٠٠٩٦٦٥٠٠٢١٥٣٢٨
فرع الإحساء	٠٠٩٦٦٥٥٩٤٦٧١٦٩
فرع تبوك	٠٠٩٦٦٥٠٠٤٣٠٢٨٩
المستودع الرئيسي- الرياض	٠٠٩٦٦٥٠٠٢٤٧٠٧٥

فروعنا في الخارج

القاهرة	٠٠٢٠٢٧٤٤٦٠٥ / ٠٠٢٠٢٢٧٢٨٩١١

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعدُ: فهذه أخبارٌ منتقاةٌ، وسِيَر مختارةٌ، لأربعة من القضاة في العصر الحديث، ممن عُرِفَ بغير القضاء، من أدبٍ أو شعرٍ أو تصرُّف في البيان، أو بحث وتحقيق في التاريخ والسِّيَر ونحوها، مما تضمَّنته السِّيَر الذاتية، والأخبار المرويّة، ويجمع بينهم أن كلًّا منهم عمل في بعض حياته في سلك القضاء -ومنه النيابة-، وكان له في الأدب -بشتَّىٰ أبوابه- إسهام وتصانيف.

والقضاة الأدباء من المعاصرين كثير، ولكنَّ أكثرهم لم يُدَوِّن تجربته في القضاء، ولم تُحفَظ له فيه أخبار، وهذا الشيخ علي الطنطاوي [1] رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ كثرة تصانيفه ومقالاته، قضىٰ قريبًا من ثلث عمره في القضاء، ولم يُدَوِّن إلا نُتَفًا يسيرة من أخباره في الذكريات التي كتبها بعد إلحاحٍ، وأما غيره من فضلاء القضاة الأدباء فقد غابت معهم تجاربهم وأخبارهم إلا قليلًا.

(١) وقد يسّر الله إخراج تجربته القضائية في كتاب «عليّ الطنطاوي قاضيًا» الصادر عن دار المنارة، ولذلك لم يُدخل ضمن هذا الكتاب.

وإذا اجتمع بيان الأديب المشرق، مع تجربة القاضي الحاذق، فحَسْبك بذلك مغنمًا، وما أحوج الناشئين وغير الناشئين من قضاة ومحامين ومحقّقين إلى قراءة تجارب القضاة الكبار وخبراتهم، ليس في مجال العمل وحده؛ بل في مختلف نواحي حياتهم؛ لتكون لسالك هذا النهج منارًا وتذكارًا.

وأمّا السِّيَر القضائية التي تناولها هذا الكتاب فقد تفاوتت طولًا وقِصَرًا، واقتضابًا وإسهابًا، وغنًى وغَناءً في الفائدة ودون ذلك، بحسب ما تيسر وأمكن الوقوف عليه، وقد انحصر الكلام في الأربعة التالية أسماؤهم:

١- الشيخ العلامة محمد الخضر حسين (١٢٩٣هـ-١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢- الأستاذ الأديب أحمد أمين (١٢٩٥هـ-١٣٧٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣- الأستاذ الأديب توفيق الحكيم (١٣١٦هـ-١٤٠٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤- الشيخ العلامة حمد الجاسر (١٣٢٨هـ-١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ويبتدئ الحديث بتعريف مُوجَز لصاحب الترجمة، وحديث عن تأهيله العلمي القضائي، ثم بذِكْر شيءٍ من تجربته في القضاء، ويكون الختام بمقالاته وكتاباته حول القضاء؛ إنْ وُجِدَتْ، مع الإشارة إلى أن بعض الشخصيات المشار إليها لم يُسْتَوْفَ الكلامُ عليها وَفْقَ ما ذُكِرَ؛ لشُحِّ أخبارها في القضاء.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجزل لراقمه وقارئه الثواب.

د. محمود بن عودة العمراني
رئيس محكمة حقل
ليلة الثلاثاء ٩ ربيع الثاني ١٤٤٢هـ

* * *

أولًا:
القضاء في حياة العلامة
الشيخ محمد الخضر حسين

تعريف موجز[1]:

هو: محمد الخضر بن الحسين بن علي بن عمر الحسني التونسي، وُلِدَ في بلدة «نفطة» بتونس عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٣م في أسرة علم وصلاح وتقوىٰ، وفي الثانية عشرة من عمره انتقل به والده إلىٰ العاصمة تونس؛ فدرس بجامعة الزيتونة، ونال شهادتها العالمية في العلوم الدينية والعربية، وأصدر مجلة «السعادة العظمىٰ» عام ١٣٢١هـ، وهي أول مجلة ظهرت في المغرب، فأغلقها المحتل الفرنسي سريعًا. تولّىٰ الشيخ العلامة محمد الخضر حسين رَحِمَهُ ٱللَّهُ القضاء في مدينة بنزرت بتونس، واستمر في القضاء لمدة سنة وأربعة أشهر؛ ابتداءً من شهر ربيع الثاني عام ١٣٢٣هـ يقول عن ولايته القضاء وسبب تركه: «وكنت وُلِّيتُ في تونس قضاء «بنزرت» وملحقاتها، فأحسستُ أنَّ هذه الولاية ستقف بي في العلم

(١) من مصادر ترجمته: الأعلام للزركلي (٦/ ١١٣)، مقدمة الأعمال الكاملة له، تراجم لتسعة أعلام، لشيخنا د. محمد بن إبراهيم الحمد (ص ١٢١).

عند حدّ، وصغُرَتْ في عيني، فاستقَلْتُ منها بعد أن قمتُ بواجبها نحو سنة وأربعة أشهر، ورجعتُ إلىٰ الحاضرة، وأقبلتُ علىٰ التدريس بجامع الزيتونة»[1]

استمر الشيخ في التدريس بجامع الزيتونة، ومناهضة الاحتلال الفرنسي بقلمه ولسانه، حتىٰ حُكِمَ عليه بالإعدام؛ فهاجر إلىٰ دمشق، ثم إلىٰ مصر. وهناك انضم لعلماء الأزهر ودرَّس فيه، وأسَّس جمعية الهداية الإسلامية ومجلتها، وعُيِّنَ عضوًا في مجمع اللغة العربية ومجمع دمشق، واختير عضوًا في جماعة كبار العلماء، وتولىٰ مشيخة الأزهر عام ١٩٥٢م فحُمِدَتْ فيه سيرته، وتُوفِّي عام ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ متفننًا في علوم الشريعة من أصولٍ وتفسيرٍ وفقهٍ، ونحو ذلك، إمامًا من أئمة العربية في العصور المتأخرة. له شعر جيِّد عذب رائق دفَع به تهمة جفاف شعر العلماء، وأما نَثْره فهو غاية.

الشيخ الأديب:

ولا عجبَ في ذلك إذا عرفنا نشأة الشيخ ومحاضنه الأولىٰ، فهو يقول عن نفسه: «نشأتُ في بلدةٍ من بلاد الجريد يقال لها «نفطة»، وكان للأدب المنظوم والمنثور في هذه البلدة نفحاتٌ تَهُبّ في مجالس علمائها، وكان حَوْلي من أقاربي وغيرهم مَن يقول الشعر، فتذوقتُ طعم الأدب من أول نشأتي، وحاولتُ وأنا في سنّ الثامنة عشرة نَظْمَ الشعر، وفي هذا العهد انتقلتْ أسرتي

---

(١) تراجم الرجال (ص١١٩)، ضمن الأعمال الكاملة له (٥/ ١٤١٣).

إلى مدينة تونس، والتحقتُ بطلاب العلم بجامع الزيتونة، وكان من أساتذة الجامع ومن هم في الطبقة العالية من طلاب العلم من أُولعوا بالأدب، والتنافس في صناعة القريض إلى شأوٍ غير قريب، فاقتفيتُ أثرهم»[1].

لقد كان الشيخ العلامة محمد الخضر حسين رَحِمَهُ اللَّهُ من طبقة نادرة من العلماء، وخاصة في الأزمنة المتأخرة، جمعتْ باقتدارٍ بين التمكُّن في الشريعة وتملُّك ناصية البيان، يقول الأستاذ الأديب محمد رجب البيومي: (الرجل قاضٍ فقيهٌ، يَكتب في الأصول والتشريع والتاريخ كتابةَ المتعمِّق الدقيق ... ثم هو صاحب رسائل أدبية، ومقالات تحليلية، وديوان شعري يجعله في طليعة أرباب الفنّ الرفيع، ولا ندري كيف تأتَّىٰ له ذلك، ومنشؤه التعليميّ بجامع الزيتونة في تونس إن استطاع أن يلهمه بصَر العالِم، فلن يستطيع أن يُورِّثه ذَوْق الأديب دون جهد جهيد!)[2].

وما اختياره عضوًا في مَجْمَعَي اللغة العربية إلا شهادة بيِّنة من علماء عصره علىٰ تضلُّعه في اللغة، وتبحُّره في العربية، ودونك ما سطَّره في المباحث اللغوية الدقيقة، ككتابه (القياس في اللغة)، أو في الدراسات الأدبية الباذخة، ككتابه (الخيال في الشعر العربي)، أو مقارعته ودَحْضه ونَقْضه لكتاب (في الشعر الجاهلي)، وغير ذلك.

---

(١) ديوان خواطر الحياة (ص٦).

(٢) الإمام محمد الخضر حسين بأقلام نخبة من أهل الفكر (ص١٦٢)، ضمن الأعمال الكاملة (٢٨/ ٧٠٥٤).

ولكنَّ الشيخ -علىٰ إجادته- لم يخلص للشعر، ولم ينقطع إلىٰ النَّظْم، ولم يتمحّض للأدب، فهو يقول: (ولكني أقبلتُ علىٰ طلب العلم، وتغلّب ارتياحي له علىٰ ارتياحي للأدب، حتىٰ زهدت في صناعة النَّظْم، إلا في أوقات تقتضي أن أهنئ صديقًا حميمًا، أو في مجالس تجري فيها محاورات أدبية؛ فتُحَرِّك داعية النَّظْم لأنْ أقول البيت أو البيتين أو الثلاثة)[1]، ومع ذلك فالناظر في ديوانه يعلم أن الشيخ هضم نفسه بهذا القول، فشِعْره من الطراز الأول، وفيه تفنُّن يشهد له بالتقدم في هذا المضمار، وكانت أغراض شعره في معانٍ نبيلةٍ، وفنونٍ من القول مبتكَرَة.

ومما يبيّن منهجه في الشعر، وطريقته في تعاطي الأدب، ما قاله تعليقًا علىٰ البيت المنسوب للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

ولولا الشعر بالعلماء يزري ... لكنتُ اليومَ أشعرَ من لبيدِ

يقول الشيخ: (والحقّ أنه ليس من طبيعة الشعر أن يزري بالعلماء، ولا أن يكون قبيحًا، وإنما الشاعر هو الذي يهزل أو يجدّ، وهو الذي يقبح ويقول ما يزري أحيانًا، ولذلك قال الشاعر:

وأحسن الشعر بيت أنت قائله ... بيت يقال إذا أنشدته. صدقا

والأدباء العلماء خدموا الإسلام خدمةً لا يُستهان بها، وكان بيانهم مترجمًا

(١) السابق.

عن تعاليم الإسلام وأحكامه ... وقد كان أدب العلماء يمتاز بصفات تناسب سمعتهم وجدّهم، فكان خالصًا للحكمة، والدعوة للفضائل والحق)[1].

وقد ترجم عن ذلك بأحسن بيان، في قوله:

ولم أُنْضِ القريحة في نسيبٍ ... ولا عذلًا شكوتُ ولا بعادا

فما أهوىٰ سوىٰ لغة سقاها ... قريشٌ من براعتهم شهادا

أداروا من سلاستها رحيقًا ... وهزّوا من جزالتها صِعادا

وطوّقها كتاب الله مجدًا ... وزاد سنا بلاغتها اتقادا[2]

وأما العاطفة الصادقة، والوفاء وحفظ العهد، والحنين إلىٰ الإخوة والأصدقاء والأحبة، فلذلك كله في أدبه وشعره ورسائله نصيب غير منقوص.

بين قاضيين:

ومما يتّصل بهذا الشأن أن الشيخ الخضر حين عُيِّن قاضيًا في مدينة بنزرت بتونس عام ١٣٢٣هـ أقام له صديقه وصفيه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور[3] حفلاً بهذه المناسبة، وألقىٰ خطبة ضافية أشاد فيها بشمائل الشيخ

---

(١) دراسات في الشريعة الإسلامية (ص٩٤) ضمن الأعمال الكاملة (٣/ ٩١١)، من مقالة له جميلة بعنوان «الأدباء العلماء».

(٢) خواطر الحياة (ص٧١).

(٣) هو: الشيخ العلامة محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، العالم المتفنّن في التفسير =

محمد الخضر حسين ومزاياه، وختم ذلك بأبيات قال فيها:

لَسرور ساعات تذكّر أُنسكم ... في النفس أحلىٰ من نوال طِلابِ
والآن قُدّر أن يشطّ مزارُنا ... حتىٰ يعوّض جمعنا بكتابِ
ولتلك في قلب الصديق حزازةٌ ... ما هي دون نوافذ النشّابِ
لكنّ للعدل المضيّع دعوة ... تقضي علينا بامتثال جوابِ
فاهنأ بهذا الارتقاء وكن به ... مثَل الفضيلة مظهرَ الإعجابِ[1]

ولم يطل بهما العهد حتىٰ ردَّ الشيخ الخضر التحية بأحسن منها، فحين تولَّىٰ الشيخ ابن عاشور القضاء في تونس عام ١٣٣٢هـ بعث له صديقه الشيخ الخضر من مهاجره في دمشق بقصيدة منها:

يا طاهر الهمم احتمت بك خطة ... تبغي هدًىٰ ومروءة وسماحا
سحَبتْ رداء الفخر واثقة بما ... لك من فؤادٍ يعشق الإصلاحا
ستشدّ بالحزم الحكيم إزارها ... والحزم أنفس ما يكون وشاحا

= والفقه والحديث والمقاصد واللغة والأدب وغيرها، وُلِدَ بتونس وطلب العلم بجامع الزيتونة، ونبَغ وبرز وتولَّىٰ مناصب عدة، منها: القضاء والتدريس والإفتاء وعضوية المجمَعَيْنِ، ورأس المفتين المالكيين بتونس وتسنَّم مشيخة جامع الزيتونة، وله مآثر كثيرة، وكانت بينه وبين الشيخ الخضر صداقة متينة ومودة صادقة. (ت: ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م). يُنظر: الأعلام (٦/ ١٧٤)، تراجم لتسعة من الأعلام (ص١٥٣).

(١) كتابات حول الإمام محمد الخضر حسين (ص٢٧)، ضمن الأعمال الكاملة (٢٧/ ٦٦٣٣).

وتذود بالعدل القذىٰ عن حوضها ... والعدل أقوىٰ ما يكون سلاحا

في الناس من ألقىٰ قلادتها إلىٰ ... خلف فحرم ما ابتغىٰ وأباحا

فأدرْ قضاياها بفكرك إنه ... فكر يردّ من العويص جماحا[1]

وفي كلا القصيدتين يلحظ القارئ التقدير العميق والصداقة النقية والاستبشار بالنهوض بالقضاء وإقامة العدل.

في حبس جمال السفاح:

علىٰ أن الشيخ محمد الخضر حسين اضطر لقول الشعر مرة وهو في الحبس، حين اعتقله جمال السفاح في دمشق إِثْر وشاية وتهمة ثبتت براءته منها فيما بعد، فقال:

ولقد ذكرتك في الدجىٰ والجند قد ... ضربوا علىٰ دار القضاء نطاقا

وقضاة حرب أرهفوا أسماعهم ... وصدورهم تغلي عليّ حناقا

والمدعي يغري القضاة بمصرعي ... ويرىٰ معاناتي الدفاع سياقا

أتروع أهوال المنون متيّمًا ... جرعته بعد الوصال فراقا[2]

---

(١) ديوان خواطر الحياة (ص٥٦)، رسائل الخضر (ص٢٧)، ضمن الأعمال الكاملة (٢١/ ٥٢٩٦).

(٢) ديوان خواطر الحياة (ص١٥٤)، الأعمال الكاملة (١٦/ ٤٣٢٠).

مقالاته في القضاء:

وبعدُ، فهذه مقالات تدور حول القضاء، كتبها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقلم العالم ونفَس الأديب وخبرة المجرّب، تلمَس فيها الاعتزاز بالقضاء في الإسلام، والحرص علىٰ إبراز محاسنه ونماذجه المشرقة، في بيان وضيء وأسلوب متين، وقد كان الشيخ معجبًا ببعض القضاة من السابقين الذين جمعوا بين القضاء والأدب، وترجم لهم، كأمثال القاضي الجرجاني، والباجي، وابن العربي، والبلوطي، وغيرهم ممن نثر أخبارهم في مقالاته التالية، ثم نُورد مسرحية من فصل واحد كتبها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن القاضي شريك وأمير الكوفة.



القضاء العادل في الإسلام[1]

أحاط الإسلام بضروب السعادة هدايةً وتعليمًا، فدلَّ علىٰ كلِّ ضَرْب منها دلالة تقوم بها الحجة، وتقطع عن الناس عذر الجهل به؛ وله في هدايته درجات، وقد يرشد إلىٰ الشيء دون أن يلهج به، أو يلحف في الترغيب فيه؛ حيث يكون سهل المأخذ علىٰ النفس، أو يكون في طبيعة البشر ما يسوق إليه، كإحسان الوالد لولده، والسعي في الأرض لابتغاء الرزق.

وقد يكون في الأمر ثقل علىٰ النفس، وصرف لها عن بعض شهواتها. فلا تكاد تقبل إلا بعزم صميم، ونظر في العواقب بعيد، كإقامة الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وهذا ما يأمر به المرة بعد الأخرىٰ، ويسلك في الدعوة إليه أساليب شتَّىٰ، حتىٰ يأخذ إليه النفوس علىٰ تفاوت همّها واختلاف رغائبها. وكذلك ترىٰ مسلكه في الدعوة إلىٰ العدل في القضاء.

يتقدم الخصمان إلىٰ القاضي، وكثيرًا ما يجد في نفسه ميلًا -شديدًا أو ضعيفًا- إلىٰ أحدهما، يميل إليه لنحو قرابةٍ أو صداقةٍ أو وجاهةٍ أو غنًىٰ، أو يميل إليه لأنه فقيرٌ ضعيفٌ أو خصم لمن يناوئه، وقلَّما استطاع القاضي في هذه الأحوال أن يضع

(١) رسائل الإصلاح (١/ ٢٨).

الخصمين من نفسه في درجة واحدة إلىٰ أن يفصل في القضية بما أراه الله من الحق.

تلك العواطف التي تثور في القاضي حال النظر في القضية، هي في حكم المعفو عنه إلا أن يكون لها في رجحان أحد الخصمين علىٰ الآخر أثر غير ما تقتضيه البينة وأصول الحكم.

شأن تلك العواطف أن تجاذب القاضي وتناجيه أن ينحو بالحكم نحو منفعة المعطوف عليه، وعلىٰ قَدْر العطف تكون هذه المجاذبة والمناجاة، ومتىٰ قويتا في نفس لا تخاف مقام ربها، ولم تكن علىٰ بصيرة مما في لباس العدل من زينة وفخار، نبذَت الحق وراء ظهرها، وانحدرت مع عاطفتها إلىٰ هاوية الظلم، وما هاوية الظلم إلا حفرة من النار.

هذه العواطف التي تجاذب القاضي وتناجيه أن يُرضِي خصمًا بعينه، تجعل العدل في القضاء من قبيل ما يثقل علىٰ النفس ويجمح عنه الطبع، فكان من حكمة الدعوة الإسلامية أن تُعنَىٰ به عناية صافية، وتدخل إلىٰ الترغيب فيه من أبواب متعددة.

عُنيت الشريعة بالعدل في القضاء عنايتها بكل ما هو دعامة لسعادة الحياة، فأتت فيه بالعظات البالغات: تُبَشِّر مَن أقامه بعلوّ المنزلة وحُسْن العاقبة، وتُنْذِر مَن انحرف عنه بسوء المنقلب وعذاب الهون.

فمن الآيات المُنبّهة لما في العدل من فضل وكرامة قوله -تعالىٰ-:

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾﴾

[المائدة:٤٢]؛ فقد أمر بالعدل، ونبّه علىٰ أن خيرًا عظيمًا ينال الحاكم بالقسط: هو محبَّة الله له، وما بعد محبة الله إلا الحياة الطيبة في الدنيا والعيشة الراضية في الأخرىٰ.

ومن الأحاديث الدالة علىٰ ما يورثه العدل من شرف المنزلة عند الله -تعالىٰ- قوله ﷺ: «إِنَّ المُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ علىٰ مَنابِرَ مِن نُورٍ، عن يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وكِلْتا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ في حُكْمِهِمْ وأَهْلِيهِمْ وما وَلُوا».[1]، وهذا كناية عن شدة قربهم من ربّ العالمين وفوزهم برضوانه، وفي ذِكْر «الرحمن» تربية للرجاء والثقة بأن الحاكم العادل يجد من النعيم ما تشتهيه نفسه وتلذ عينه، شأن من يكون قريب المنزلة من ذي رحمةٍ وسعتْ كلَّ شيءٍ.

وإن شئت مثلًا من آيات الوعيد فانظر في قوله -تعالىٰ-: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص:٢٦]؛ تجد الآية تنادي بأن الفصل في القضايا جريًا مع الأهواء ضلالٌ عن سبيل الله، والضلال عن سبيل الله مُلْقٍ في شديد من العذاب. ومن ذا الذي يستخفّ

(١) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضيلة الأمير العادل، برقم (٣٤١٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

بعذابٍ وصفَه الكبير المتعال بالشدة، ويشتريه بمتاع من هذه الحياة إلا من سفه نفسه، ولم يَنْفذ الإيمان إلىٰ سويداء قلبه.

فلهذه الآية أثر بليغ في النفوس المطمئنة بالإيمان، كان أحمد بن سهل جارًا لقاضي مصر بكّار بن قتيبة، فحدَّث أنه مرَّ علىٰ بيت بكار أول الليل فسمعه يقرأ هذه الآية، قال: ثم قمتُ في السَّحر فسمعته يقرأها ويرددها، فلا عجب أن يكون بكّار هذا من أعدل القضاة حكمًا، وأشرفهم أمام أُولي الأمر موقفًا.

ومن الأحاديث الواردة في الوعيد علىٰ الجور في القضاء قوله ﷺ: «**مَن وليَ القضاء فقد ذُبح بغير سكين**»[1]، ففي هذا الحديث تمثيل القاضي إذ يلاقي جزاءه في الآخرة بأشد الناس عذابًا في هذه الحياة، وهو المذبوح بغير سكين، وهذا حال من يكون حظه من علم القضاء بخسًا، أو يكون خُلُق العفاف في نفسه واهيًا.

ويصح حمل الحديث علىٰ معنىٰ الإشارة إلىٰ صعوبة القضاء حتىٰ كأن القاضي من أجل ما يلاقيه من تعرّف الحق وتنفيذه من مكاره ومجاهدة للأهواء مذبوح بغير سكين، وهو بعد هذا مُشْعِر بسمو منزلة القضاء؛ إذ كان

(١) أخرجه أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه، كتاب الأقضية، باب في طلب القضاء، برقم (٣٥٧٣)، والترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه، كتاب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، برقم (١٣٢٩)، وقال: حسن غريب، والنسائي رَحِمَهُ اللَّهُ في الكبرىٰ، كتاب القضاء، باب التغليظ في الحكم، برقم (٥٨٩٢) وابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه، أبواب الأحكام، باب ذكر القضاة، برقم (٢٣٠٨)، والحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ في المستدرك، كتاب الأحكام، برقم (٧٠١٨)، وصححه، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القاضي العادل يضاهي القتيل في سبيل الله بما انقطع عنه من شهوات وقاساه من آلام يبتغي أجر الله، والله عنده أجر عظيم.

ومما جمع بين الوعد والوعيد قوله ﷺ: «**القُضاةُ ثلاثةٌ: اثنانِ في النَّارِ وواحدٌ في الجنَّة: رجلٌ عرَف الحقَّ فقضىٰ به فهو في الجنَّةِ، ورجلٌ قضَىٰ للناس علىٰ جهلٍ فهو في النَّار، ورجل عرَف الحقَّ وجارَ في الحكم فهو في النَّار**»[1].

وصف هذا الحديث عاقبة مَن يقضي بالحقّ علىٰ بيّنة منه، وهي المصير إلىٰ الجنَّة، وآذن بعاقبة مَن يقضي علىٰ جهلٍ أو جَوْرٍ، وهي المصير إلىٰ النار، ولا يتناول هذا الوعيد العالِم بأصول الشريعة يجتهد رأيه فلا يصيب الحق، ويقضي بما رأىٰ، قرأ الحسن البصري قوله -تعالىٰ-: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ۝٧٨ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩]، وقال: «**لولا ما ذكر الله من أمر هذين لرأيت أن القضاة هلكوا، فإنه أثنَىٰ علىٰ هذا بعلمه، وعلىٰ هذا باجتهاده**».

وصف الإسلام ما في العدل من فوز، وأعلن بما في الحَيْف من شقاء، وكان

---

(١) رواه أبو داود رَحِمَهُ اللهُ في سننه، كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطئ، برقم (٣٥٧٣)، والترمذي رَحِمَهُ اللهُ في جامعه، كتاب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، برقم (١٣٢٦)، والنسائي رَحِمَهُ اللهُ في الكبرىٰ، كتاب القضاء، باب ذكر ما أعدّ الله -تعالىٰ- للحاكم الجاهل، برقم (٥٨٩١)، وابن ماجه رَحِمَهُ اللهُ في سننه، أبواب الأحكام، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق، برقم (٢٣١٥)، والحاكم رَحِمَهُ اللهُ في المستدرك، كتاب الأحكام، برقم (٧٠١٢)، من حديث بريدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قضاؤه ﷺ المثل الأعلىٰ لصيانة الحقوق والتسوية بين الخصوم، ويكفي شاهدًا علىٰ هذا أنه ﷺ أراد إقامة الحد علىٰ امرأة مخزومية سرقت، فخاطبت قريش أسامة؛ ليُكَلِّم رسولَ الله ﷺ في إسقاط الحدّ عنها، فقال -صلوات الله عليه وسلم-: «أتشفع في حدّ من حدود الله؟»، ثم قام فخطب، قال: «**يا أيها الناس إنما ضلَّ مَن قبلكم أنهم كانوا إذا سرَق الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحدّ، وأيم الله لو أنَّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها**»[1].

رسم -عليه الصلاة والسلام- طريق العدل في القضاء قيمة غير ذات عِوَج، وزادها بسيرته العملية وضوحًا واستنارةً، فاستبانت لأصحابه في أجلَىٰ مظهر، فاقتدوا بهديها الحكيم، وأروا الناس القضاء الذي يزن بالقسطاس المستقيم، انظر إلىٰ قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته إلىٰ أبي موسىٰ الأشعري: «آسِ[2] بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك؛ حتىٰ لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك»[3].

كان للإسلام وسيرة الذين أوتوا العلم من رجاله أثرٌ في إصلاح القضاء

---

(١) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه، كتاب الحدود، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رُفِعَ إلى السلطان، برقم (٦٧٨٨)، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، برقم (١٦٨٨)، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

(٢) آسِ: سَوِّ بينهم واجعل كلّ واحد أُسوة خصمه. (تعليق من الأصل).

(٣) ينظر تخريج هذه الرسالة في تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان لإعلام الموقعين (٢/ ١٥٩). (م).

كبير، ولا تشرق المحاكم بنور العدل إلا أن يمسك زمامها رشيد العقل، راسخ الإيمان بيوم الفصل.

فتقوىٰ الله تحمل القاضي علىٰ تحقيق النظر في كل واقعة حتىٰ يتعرف الحق، ولا يأخذ بأول ما يلوح له من الفهم، وإن تيقن أن قضاءه نافذ وما له في الرؤساء من معقّب، ومن أمراء الأندلس مَن كان يعزل القاضي متىٰ رأىٰ منه السرعة في فصل القضايا التي تستدعي بطبيعتها شيئًا من التروِّي؛ إذ يفهم من هذه السرعة عدم تحرُّجه من إثم الخطأ في الحكم.

وتقوىٰ الله هي التي تقف القاضي في حدود العدل؛ لا يخرج عنها قيد أنملة في حال. قيل للقاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي: ألا تُؤلّف كتابًا في أدب القضاء؟ فقال: «اعدل ومدّ رجليك في مجلس القضاء، وهل للقاضي أدب غير الإسلام؟»، وفي سيرة أبي عبد الله محمد بن عيسىٰ أحد قضاة قرطبة أنه «التزم الصرامة في تنفيذ الحقوق والحزامة في إقامة الحدود، والكشف عن البيان في السر، والصدع بالحق في الجهر، ولم يَهَبْ ذا حرمة، ولا دَاهَن ذا مرتبة، ولا أغضىٰ لأحد من أرباب السلطان وأهله، حتىٰ تحاموا حدّة جانبه، فلم يجسر أحد منهم عليه». ونقرأ في وصف إبراهيم بن أبي بكر الأجنادي أحد قضاة مصر أنه «كان لا يقبل رسالة ولا شفاعة؛ بل يصدع بالحق ولا يُولّي إلا مستحقًّا».

وامتُحِنَ عبد الله بن طالب -أحد قضاة القيروان-؛ فكان يقول في سجوده وهو في السجن: «اللهم إنك تعلم أني ما حكمتُ بجوْرٍ، ولا آثرتُ عليك أحدًا من خلقك، ولا خفت فيك لومة لائم». ووصف المؤرخون محمد بن عبد الله بن يحيىٰ -أحد قضاة قرطبة- بأنه «لم يداهن ذا قدرة، ولا أغضىٰ لأحد من أصحاب السلطان، ولم يطمع شريف في حيفه، ولم ييأس وضيع من عدله، ولم يكن الضعفاء قط أقوىٰ قلوبًا ولا ألسنة منهم في أيامه».

ومن القضاة العادلين مَن تُطرَح بين يديه قضية يُدْلِي فيها أحد الخصمين بشهادة الخليفة نفسه فيرد الشهادة في غير مبالاة، شهد السلطان بايزيد عند شمس الدين محمد بن حمزة الفناري قاضي الأستانة في خصومة رُفِعَتْ إليه، فردَّ القاضي الشهادة، ولما سأله السلطان عن وجه ردّها قال له: إنك تارك للجماعة. فبنَىٰ السلطان أمام قصره جامعًا، وعيَّن لنفسه فيه موضعًا، ولم يترك الجماعة بعد ذلك.

ورُفِعَتْ قضية إلىٰ محمد بن بشير قاضي قرطبة، أحد الخصمين فيها سعيد الخير عمّ الخليفة عبد الرحمن الناصر، وأقام سعيد بَيِّنَة أحد شهودها الخليفة نفسه، ولما قدم كتاب شهادة الخليفة إلىٰ القاضي نظر فيه، ثم قال لوكيل سعيد: هذه شهادة لا تعمل عندي فجئني بشاهد عدل، فمضىٰ سعيد إلىٰ الخليفة؛ وجعل يغريه علىٰ عزل القاضي، فقال الخليفة: القاضي رجل

صالح لا تأخذه في الله لومة لائم، ولستُ والله أعارضه فيما احتاط به لنفسه ولا أخون المسلمين في قبض مثله. ولما سُئل ابن بشير عن ردّ شهادة الخليفة قال: إنه لا بدّ من الإعذار في الشهادة، ومن الذي يجترئ على القدح في شهادة الأمير إذا قُبلت؟ ولو لم أُعذر لبخست المشهود عليه حقّه.

فالإسلام يُلقّن القاضي أنه مستقلّ ليس لأحد عليه من سبيل، وقد قصَّ علينا التاريخ أن كثيرًا من القضاة العادلين كانوا لا يتباطؤون أن يحكموا على الرئيس الذي أجلسهم على منصة القضاء حُكْمهم على أقصر الناس يدًا وأدناهم منزلةً. قال ابن عبد السلام يصف القضاة العادلين: «وربما كان بعضهم يحكم على مَن ولّاه ولا يقبله إن شهد عنده»، وقال المقري يصف القضاء في الأندلس: «أما خطة القضاء بالأندلس فهي أعظم الخطط عند الخاصة والعامة، لتعلُّقها بأمور الدين، وكون السلطان لو توجَّه عليه حكم حضر بين يدي القاضي»، وحكم ابن بشير قاضي قرطبة على الخليفة عبد الرحمن الناصر في قضية رفعها عليه أحد المستضعفين من الرعية، وأبلغ الخليفة الحكم مقرونًا بالتهديد والاستقالة من القضاء إذا لم يسلم الحكم ويبادر إلى تنفيذه.

ومن القضاة العادلين مَن يرمي بالمنصب في وجه الدولة إذا أخذ بعض رجالها يتدخل فيما يُرْفَع من خصومات، فعل هذا إبراهيم بن إسحاق قاضي مصر عندما تخاصم إليه رجلان وأمر بكتابة الحكم على أحدهما فتشفَّع

المحكوم عليه إلىٰ الأمير، فأرسل إليه يأمره بالتوقف عن الحكم إلى أن يصطلحا، فترك القضاء وأقام في منزله، فأرسل إليه الأمير يسأله الرجوع، فقال: «لا أعود إلىٰ ذلك أبدًا؛ ليس في الحكم شفاعة».

وفعل هذا برهان الدين بن الخطيب بن جماعة أحد قضاة مصر، عارضه محب الدين ناظر الجيش في قضية، فقال: «لا أرضىٰ أن أكون تحت الحجر»، وصرف أتباعه، وصرح بعزل نفسه وأغلق بابه، فبلغ أمره الملك الأشرف فانزعج وما زال يسترضيه حتىٰ قبل، واشترط أشياء تلقاها منه بالإجابة.

والرئيس الناصح يُكبر القاضي الذي يأنس منه استقامة ويعمل لإرضائه حتىٰ يصرفه عن الاستقالة، أرسل أبو عبيد قاضي مصر أبا بكر بن الحداد إلىٰ بغداد ليستعفي له عن القضاء، فأبىٰ الوزير علي بن عيسىٰ بن الجراح أن يعفيه، وقال: ما أظنه إلا أنه كره مراقبة هلال بن بدر؛ لأنه شاب غرّ لا يعرف قدره، فأنا أصرف هلالًا وأولّي فلانًا وهو شيخ عاقل يعرف قدر القاضي.

والرئيس العادل يُعجب بالعالم الذي دلّته التجربة علىٰ استقامته عند الحكم، وتجرّده من كل داعية غير داعية ظهور الحق، ويدعوه هذا الإعجاب إلىٰ إقامته قاضيًا بين الناس، أخذ عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرسًا من رجل علىٰ سَوْم، فحمل عليه فعطب، فخاصمه الرجل، فقال عمر: اجعل بيني وبينك

رجلًا، فقال الرجل: إني أرضىٰ بشريح العراقي. فقال شريح: أخذتَه صحيحًا سليمًا، فأنت ضامن له حتىٰ تردّه صحيحًا سليمًا، قال الشعبي -وهو راوي القصة- فكأنه أعجبه فبعثه قاضيًا.

ولصعوبة القضاء من ناحية التثبت من الحق أولًا، والقدرة علىٰ تنفيذه ثانيًا؛ أبَىٰ كثيرٌ من العلماء الأتقياء أن يقبلوا ولايته، ورفضوها بتصميم، يخشون أن يعترضهم في التنفيذ ما لا طاقة لهم بدفعه، أو يخشون الزلل عند النظر في بعض النوازل وتعرّف أحكامها، فإن إدراج الوقائع الجزئية تحت الأصول الكلية عسير المدخل لكثرة ما يحوم حوله من الاشتباه، فكثير من الجزئيات تحتوي أوصافًا مختلفة، وكل وصف ينزع إلىٰ أصل، وقد يكون في الأصل الذي هو أمسّ بالواقعة خفاء لا ينكشف إلا أن يردّد القاضي الألمعي نظره، ويجهد في استكشافه رويّته. عرض هارون الرشيد علىٰ المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث قضاء المدينة المنورة بجائزة قدرها أربعة آلاف دينار، فأبىٰ وقال: «لئن يخنقني السلطان أحب إليَّ من القضاء».

ومن العلماء مَن يأبَىٰ قبولها، ويكون الأمير ممن يقدر قدره ويراه أقدر أهل العلم علىٰ القيام بها، فيهدده بالعقاب أو يسومه العذاب ليُكرهه علىٰ قبولها، ومنهم مَن يقبلها بعد التهديد البالغ، مثل عيسىٰ بن مسكين أحد الفقهاء بالقيروان، عرف الأمير إبراهيم بن أحمد بن الأغلب من زهده في

المناصب أنه يأبىٰ ولاية القضاء، فأحضره وقال له: ما تقول في رجل جمع خلال الخير أردتُ أن أولّيه القضاء وأَلُمّ به شعث هذه الأمة فامتنع؟ قال ـ عيسىٰ بن مسكين: يلزمه أن يلي، قال: تمنَّع، قال: تجبره علىٰ ذلك بجلد. قال: قم فأنت هو، قال: ما أنا بالذي وصفت، وتمنَّع حتىٰ أخذوا بمجامع ثيابه وقرّبوا السيف من نحره، فتقدم لها بعد أمرٍ خطيرٍ.

ولارتباط سعادة الأمة باستقامة القضاء جاز للرئيس الأعلىٰ متىٰ رأىٰ في أهل العلم من هو أدرىٰ بمسالكه، وأقدر علىٰ القيام بأعبائه أن يُكْرِهه علىٰ ولايته بالوسائل الكافية، قيل للإمام مالك: هل يُجبر الرجل علىٰ ولاية القضاء؟ قال: لا، إلا أن لا يوجد منه عِوَض فيُجْبَر عليه. قيل له: أيُجْبَر بالضرب والسجن؟ قال: نعم. وطلب ابن الأغلب أمير القيروان الإمام سحنون لولاية القضاء فامتنع، وبقي نحو سنة يطلبه لها وهو يمتنع، حتىٰ قال له حالفًا: لئن لم تتقدم لها لأقدمنَّ علىٰ الناس رجلًا من غير أهل السنّة، فاضطره هذا الحلف إلىٰ قبولها.

ومن العلماء مَن يُطلَب للقضاء فلا يجيب إلا علىٰ شرطٍ يصعب علىٰ رجال الدولة قبوله، ولا يسعهم إلا أن يتركوه، طلبوا أبا محمد ابن أبي زيد لقضاء القيروان، وقطعوا دون قبوله كل عذرٍ، فشرط عليهم أن يجعلوا لمن بين يديه من الأعوان ما يقوم بكفايتهم من بيت المال بحجة أن من واجب السلطان أن يوصل لكل ذي حقّ حقه، وليس علىٰ صاحب الحق أن يعطي

من حقه شيئًا[1]، فاستكثروا ما يُنفَق في هذا السبيل وتركوه.

وإن شئت مثلًا يُريك الاعتزاز بالعلم والزهد في المناصب إلا أن يتيقن السير بها في استقامة، فإليك قصة زياد بن عبد الرحمن: دعاه هشام عندما تولى الخلافة بالأندلس إلىٰ القضاء فأبَىٰ، وبعث إليه الوزراء فلم يتخلص منهم حتى قال لهم: عليَّ المشي إلىٰ مكة إن ولّيتموني القضاء، وجاء أحد يشتكي بكم لآخذن ما بأيديكم وأدفعه إليه، وأكلفكم البيّنة، لما أعرفه من ظلمكم! فعرفوا أنه سيفعل ما يقول فتركوه.

وعناية الإسلام بالقضاء رفعته إلىٰ درجة أفضل الطاعات، فمن سار فيه علىٰ بيّنة وهدًىٰ كانت الأوقات التي يشغلها بالنظر في النوازل وإعداد الوسائل لساعة الفصل أوقاتًا معمورة بالعمل الصالح، كافلة لصاحبها الكرامة في الدنيا والفوز في الآخرة. ولهذا ترىٰ بعض العلماء يتقلّدون القضاء، ويأبون أن يأخذوا عليه رزقًا، ومن هؤلاء العلماء الزاهدين أبو القاسم حماس بن مروان ولّاه زيادة الله بن الأغلب قضاء إفريقية فتولاه وأبىٰ أن يأخذ عليه أجرًا «وكانت أيامه أيام حقّ ظاهر، وسنّة فاشية، وعدل قائم»، وكان سحنون قاضي إفريقية «لا يأخذ لنفسه رزقًا ولا صلة من السلطان، وإنما يأخذ لأعوانه وكُتّابه من جزية أهل الكتاب».

---

(١) نصّ علىٰ هذا ابن رشد في كتاب البيان، وعمل القضاة جارٍ علىٰ غير هذا، وهو أن أجرة العون علىٰ طالب الحق. (قلت: والعمل في المحاكم السعودية علىٰ أن أجرة العون تتحملها الدولة -أعزها الله-).

ومَن أبَىٰ أخذ الأجر علىٰ القضاء فلْيَدَّخِر ثوابه كاملًا عند الله، أو لأنه كان في غنًىٰ، وليس في أهل العلم مَن يكفي كفايته، فتكون ولايته من قبيل القيام بفرض العين، ومن تعيّن عليه القضاء وهو في بسطة من المال، فهو الذي لا يجيز له الفقهاء أن يأخذ علىٰ ولايته عوضًا.

حقيقةً؛ إنَّ الإسلام بنَىٰ القضاء علىٰ أُسُس محكمَة، ونُظُم صالحة، وأخرج للناس قضاة سلكوا إلىٰ العدل في الحكم، والحزم في التنفيذ، مسلكًا هو أقصىٰ ما يستطيعه البشر، وأرقىٰ ما يجده الباحث في القديم والجديد، فإذا وُفِّقَتْ الدول الإسلامية لأن تُربِّي رجالًا مثل مَن وصفنا علمًا وجلالة؛ أمكنها أن تحتفظ بروح العدل الذي لا يجري إلا علىٰ يد مَن تفقَّه في كتاب الله وسُنَّة رسوله، واهتدىٰ بحكمتهما إلىٰ أن الدنيا متاعٌ، وأن الآخرة هي دار القرار.

رأي الشيخ العلّامة محمد الخضر حسين في تقنين القضاء:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والحق أن ولاية القضاة المتبعين لمذهب بعض الأئمة المقتدَىٰ بهم -عند فَقْد المجتهدين- صحيحة، ولوليّ الأمر أن يشترط عليهم الحكم بالمشهور أو الراجح في مذهبٍ بعينه عند الولاية؛ ضبطًا للأحكام، وسدًّا لأبواب اتباع الأهواء، ولا حرج في قضائهم علىٰ هذا الشرط وإن حكموا بما لا تطمئنُّ إليه نفوسهم، فإن آراء مَن لم يبلغ رتبة الاجتهاد المطلق

أو المقيّد تسقط أمام آراء المجتهدين، وليس لها في نظر الشارع من قيمة، أما بالغ رتبة الاجتهاد فليس له أن يحكم بغير ما قامت الأدلة القاطعة أو الراجحة علىٰ أنه حكم الله الذي شرع لعباده»[1].

* * *

(١) رسائل الإصلاح (١/ ٢٠).

القضاء العادل[1]

تجري كلمة العدل على الألسنة، وهي تنطوي على أشياء لا يتحقّق معنى العدل إلا بمراعاتها.

ولا يمكن للقاضي أن يعدل في القضية إلا إذا استمع إلى المتداعين بقلبٍ حاضرٍ، وكان من البيّنات التي يستند إليها في الحكم على بصير، وإلى هذا أشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالة القضاء بقوله: «فافْهَم إذا أُدْلِيَ إليك».

ومن العدل بين الخصمين: أن يسوِّي بينهما في مجلسه؛ بحيث يجلسان أمامه على السواء، ولا يَخُصّ أحدهما بإقباله، وإلى هذا أشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله: «وآسِ بين الناس في مجلسك ووجهك».

ولا يأخذ العدل مكانه إلا أن يتخلص القاضي من عوامل من شأنها أن تصرفه عن تحقيق معنى العدل، وتسلبه ما يسمونه: الاستقلال في القضاء.

أولها: أن لا ينظر عند الفصل في القضية إلى اتجاه الرئيس الأعلى، ولا يبالي أيرضى عن حكمه أم لا يرضى؟

---

(١) الأعمال الكاملة، الهداية الإسلامية (١٨/ ٦٨).

ثانيها: أن لا يجعل للعاطفة عند الحكم أثرًا، فلا ينظر عند الحكم إلىٰ قرابة أحد الخصمين له، أو لصداقته فيقضي له، أو ينظر إلىٰ عداوته، فيحكم عليه.

ثالثها: أن لا يقيم لاتجاه الجمهور وزنًا، فيحرص علىٰ أن يصدر حكمه بما يرضي الجمهور؛ لينال ثناءهم؛ كمن يتعمّد الحكم للضعيف علىٰ القويّ، أو للفقير علىٰ الغني، حكمًا بغير حقّ؛ ليصفه مَن لا يعرف حقيقة القضية بأنه حاكم عادل.

رابعها: أن يكون طاهر اليد، نقيّ القلب، فلا يستهويه الحرص علىٰ متاع الحياة إلىٰ أن يحكم لمن أدلىٰ إليه برشوة.

وقد يدخل الخلل في الحكم، فلا يُصاغ في قالب العدل، إذا تعاطىٰ القاضي الحكم في حال اضطراب فِكْر، وقد نبَّه النبي ﷺ علىٰ هذا بقوله: «**لا يقضي القاضي وهو غضبان**»[1].

ويلحق بالغضب: كُلّ ما يُحْدِث في الفكر قلقًا؛ كمرضٍ، أو موت عزيز.

ومن مُتَمِّمات العدل في الحكم: أن يُنفِّذ الحكم بحزم، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالة القضاء: «وأنفذ إذا تبيَّن لك، فإنه لا ينفع تكلم بحقّ لا نفاذ له».

---

(١) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان؟، برقم (٧١٥٨)، وأخرجه الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، والنهي عن الشفاعة في الحدود، برقم (١٧١٧)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

والقاضي العادل هو الذي يعترف بخطئه متىٰ قضىٰ بغير حقّ، ويعمل لإصلاح ما أخطأ فيه.

قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رسالة القضاء: «لا يمنعنَّك قضاء قضيته اليوم، فراجعت فيه عقلك، وهُدِيتَ فيه لرشدك أن ترجع إلىٰ الحق، فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خيرٌ من التمادي في الباطل».

* * *

مكانة القضاء[1]

القضاء من الوظائف الشرعية الداخلة في مهمات الخلافة، ويكفيه شرفًا أن الرسل والأنبياء -عليهم السلام- كانوا يتولونه بأنفسهم، ونبَّه النبي ﷺ لفضله، وسموّ مكانته بقوله: «**لا حسدَ إلا في اثنتيْنِ: رجلٌ آتاه الله مالًا فسلَّطَه علىٰ هَلكته في الحقِّ، وآخر آتاه الله حكمةً، فهو يَقْضِي بها ويُعلِّمها**»[2].

والمراد من الحسد: الغبطة، وهي محمودة في كلِّ خصلة من خصال الخير؛ للتنبيه علىٰ بلوغ مكانة القضاء. والإنفاقُ في الخير غاية من السموّ في نظر الشارع الحكيم، ومن أساليب البلاغة: استعمال أداة الحصر للدلالة علىٰ أهميّة الشيء، وإحرازه المرتبة العليا في المعنىٰ الذي قد يشاركه فيه غيره، فيرجع معنىٰ الحديث إلىٰ معنىٰ: أنه لا غبطة كاملة إلا الغبطة في هاتين الخصلتين.

---

(١) الأعمال الكاملة، الهداية الإسلامية (١٨/ ٧٠).

(٢) أخرجه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة، برقم (٧٣)، وأخرجه الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه، وفضل من تعلم حكمة من فقه أو غيره فعمل بها وعلَّمها، برقم (٨١٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ومن سمو مكانة القضاء: أن القاضي يستدعي أكبر شخص في الأمة -كالخليفة- إلىٰ مجلس حُكمه، ويقضي عليه متىٰ كان الحقّ في جانب خَصمه، وكذلك كان يفعل قضاة العدل في الإسلام؛ كأبي يوسف: حكَم ليهودي في قضية رفعها علىٰ الخليفة هارون الرشيد، وكابن بشير قاضي قرطبة: حكَم لتاجر خامل علىٰ الخليفة عبد الرحمن الناصر، وقال له: «إن لم تنفذ ما حكمتُ به، فإني أستقيلُ من القضاء».

وإذا كانت الأعمال تتفاوت في الفضل علىٰ قدر تفاضلها في غاياتها؛ فإن للقضاء غاية تُعدّ من أجلّ الغايات، وهي: نَصْر المظلوم، وكفّ يد الظالم، وقَطْع المنازعات، والإصلاح بين الناس، وأداء الحق لمستحقّه، ومن ذلك يستتب الأمن في البلاد، وإذا استتب الأمن، فهنالك طمأنينة النفوس، وسعادة الحياة.

* * *

صفات القاضي في الإسلام[1]

لكلِّ حكومةٍ تشريعٌ وقضاءٌ وتنفيذٌ، فبالتشريع يكون لها قوانين تُميِّز الباطل من الحق، والفاسد من الصالح، وبالقضاء تفصل بين المتنازعين إذا اشتبه علىٰ أحدهما الحقّ، أو غلبته أهواؤه علىٰ أن ينتهك حرم الحق، وبالتنفيذ تتم الفائدة من وضع القوانين، والفصل بين المتنازعين.

ومصدر التشريع في الحكومات الإسلامية هو الخالق -جلّ شأنه-؛ فإن السلطة القضائية إنما تستمدّ أحكامها من الكتاب والسنّة، ومن الأصول التي يرجع إليها المجتهد في تقرير أحكام الوقائع إن لم يجدها في نص آية أو حديث.

والقضاء هو: الإخبار عن حكم شرعيّ علىٰ سبيل الإلزام.

وللقاضي صفات هي شروط في صحة ولايته، وهي: الإسلام، والعقل، والذكورة، والعلم، والعدالة.

والمراد من العقل: النباهة وقوّة التفكير.

---

(١) الأعمال الكاملة، الهداية الإسلامية (١٨/ ٧٢).

وشرط الذكورة لا يختلف فيه أهل العلم في القديم أو الحديث، ومن شواهده: ما جاء في الصحيح[1] من قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة**».

ونسبوا إلىٰ ابن جرير الطبري: أنه يُجيز أن تكون المرأة قاضية، ونسبوا إلىٰ الإمام أبي حنيفة: أنه يُجيز قضاءها فيما تشهد فيه.

أما ما نُسِبَ إلىٰ ابن جرير؛ فلم يصحَّ نقلُهُ عنه، وهو -مع عدم ثبوت نقله عنه- مُخالفٌ للإجماع.

وأما ما نُسِبَ إلىٰ الإمام أبي حنيفة؛ فمحمولٌ علىٰ أنه يصح أن تقضي في واقعة علىٰ وجه التحكيم، لا علىٰ أنها تُقلَّد منصب القضاء.

قال القاضي أبو بكر ابن العربي في كتاب «الأحكام»: «ونُقل عن محمد ابن جرير الطبري إمام الدين: أنه يجوز أن تكون المرأة قاضية، ولم يصح ذلك عنه، ولعله كما نُقل عن أبي حنيفة: أنها تقضي فيما تشهد فيه، وليس بأن تكون قاضية علىٰ الإطلاق، ولا بأن يُكتب بها منشور بأن فلانة مقدّمة علىٰ الحكم، إلا في الدماء والنكاح، وإنما ذلك كسبيل التحكيم، أو الاستنابة في القضية الواحدة، بدليل قوله ﷺ: «**لن يفلح قومٌ ولّوا أمرهم امرأة**»، وهذا هو

(١) أخرجه الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلىٰ كسرىٰ وقيصر، برقم (٤٤٢٥)، من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الظن بأبي حنيفة وابن جرير، وقد روي أن عمر بن الخطاب قدّم امرأة علىٰ حسبة السوق، ولم يصحّ، فلا تلتفتوا إليه، فإنما هو من دسائس المبتدعة».

وأما العلم: فشرطُ القاضي في أصل الشريعة: أن يكون بالغًا رتبة الاجتهاد، ولما قلَّ في علماء الشريعة مَن يدرك هذه المرتبة لأسباب نتعرض لها في غير هذا المقام، جازت ولاية المتابع لمذهب إمام من أئمة الاجتهاد، كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وهذا الجواز من قبيل أحكام الضرورات، حتىٰ لا تتعطّل الأحكام، ومن المتابعين لأحد المذاهب من له قدرة علىٰ النظر في أدلة الأقوال، وترجيح بعضها علىٰ بعض، فلا يعدل عنه إلا مَن قصر باعه عن تمييز الأدلة الصحيحة من الأدلة الواهية.

وأما العدالة: فعدّها طائفة من أهل العلم في شرط صحة القضاء، وقالوا: «من لا تجوز شهادته لا تصح ولايته»، ومقتضىٰ بطلان ولاية غير العدل: عدمُ نفاذ حكمه.

والحقّ -فيما يظهر-: أن القاضي العدل تُحمل أحكامه علىٰ أنها موافقة لوجه الحق، وتنفذ، إلا إن تبيّن أنها مخالفة له، وغير العدل تُقَرّ أحكامُه إذا تبيّن أنها صواب.

ونظر بعضهم إلىٰ صفة العدالة من ناحية السياسة الشرعية، وقالوا: إن

لم يوجد في البلد عدول، أُقِيمَ للقضاء عليهم أقلهم فسقًا؛ ترجيحًا لمصلحة فصل الخصومات، وقطع المنازعات، على مفسدة إبقاء الناس في هرج وفتن تُنتهك بها الدماء والأعراض والأموال.

* * *

الأحكام العادلة[1]

شرع الإسلام لسياسة الشعوب أحكامًا تجري علىٰ سبيل العدل، وسار الخلفاء الراشدون علىٰ تنفيذها بحقّ، وتلقَّوْا الثناء عليها من كل ناحية.

وقام بعض الملوك الذين لم يدرسوا الدين كما يجب يتقبلون فتاوىٰ الأئمة المجتهدين فيه؛ كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم النخعي، ويتقبلون آراء العلماء الراسخين؛ كالإمام سحنون، وابن عبد البر، ومنذر بن سعيد، وأبي بكر ابن العربي، وأمثالهم، وكثير من هؤلاء الأئمة بنوا الحكم بالإفتاء والتأليف المسند إلىٰ الأدلة التي تواترت علىٰ المصلحة، والفرق بين هذا وبين القانون هو الإحاطة بالمصلحة، وإنما ينازع في الأخذ بأحكام الشريعة من ينظر في مقتضيات العصر بعين فاترة، أو يجعل نظرته كمرآة لمعرفة الحق والباطل.

وإذا كانت الأحكام مأخوذة من الكتاب والسنة لا تخرج عن الحقيقة، ويقف الإنسان أمامها راكعًا أو ساجدًا، والنظر السليم أفادنا بهذا.

---

(١) الأعمال الكاملة، دراسات في الشريعة الإسلامية (٣/ ١٠).

والدليل على ذلك: أنه إذا ذكر لك الإنسان قانونًا وضعيًّا، ورأيته موافقًا للنظر الصحيح، فإنه إما أن يكون وافق القانون الفِطريّ، أو يكون ما قرّره من أحكام مستمدًّا من المسائل المقرّرة في مذاهب الأئمة المجتهدين.

والفرنسيون لما استولوا على الجزائر ترجموا «مختصر الشيخ خليل» المؤلَّف في الفقه المالكي إلى لغتهم. فمن الجائز أن ما قُرِّرَ في القانون من المسائل التي وضعوها في قانونهم الوضعي أُخِذَ من هذا الفقه.

والمصلحة قد يُفْهَم من النص الخاص اعتبارها؛ كمصلحة تعدُّد الزوجات المفهوم من قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣].

وقد يُفْهَم إلغاؤها من النص؛ كمنفعة الربا التي اعتبر الشارع إلغاءها؛ نظرًا للمضارّ الحاصلة منه.

وقد يعتدّ الشارع بالمصلحة، وإن لم يتقدم منه نصّ خاصّ على اعتبارها، ولكنّه يفوّض إلى المجتهد إذا أدرك المصلحة تعليقَ الحكم عليها، وتسمَّى: المصلحة المرسلة؛ أي مطلقة عن التقييد بدليل خاصّ على اعتبارها أو إلغائها، ويتركها للمجتهد، مراعاةً للقواعد التي أُخِذَتْ من الكتاب والسنة.

إن المصلحة إذا لم يخصَّها الشارع بنصٍّ على اعتبارها أو إلغائها ترجع إلى المجتهد، ولا يقبل النظر فيها إلا منه؛ لأنه هو الذي يعرف ما نصَّ عليه

الشارع، وما يناسب المصلحة التي يعتبرها الشارع أو يلغيها، ونظره هنا له اعتباره الشرعي؛ لاستناده إلىٰ قاعدة مأخوذة من الكتاب والسنة، وهي: مراعاة المصالح المرسلة.

ومثال ذلك: اشتراط المالكية الخلطة بين المدعي والمدعىٰ عليه في مطالبة المدعىٰ عليه باليمين، وبذلك قيَّدوا النص العام، وهو الأثر القائل: «من أنكر فعليه اليمين»؛ وذلك فرارًا من تطاول أدنياء الناس علىٰ كبرائهم، وسَوْقهم إلىٰ القضاء للغضّ من كرامتهم.

وقد منع الشارع مِن تزوُّج المسلمة بالنصراني، أو اليهودي؛ لأن النكاح يُبْنَىٰ علىٰ حُسن معاشرة الزوجين، ولأن للإسلام كرامةً تزول عندما تتزوج يهوديًّا أو نصرانيًّا لا يؤمن بدينها، والقانون يبيح ذلك، وكأنه لا يحرص علىٰ تزوج المرأة بمن لا يزيل كرامتها.

والشارع يورث المرأة نصف ما يرثه الرجال، والقانون يورثها بقدر ما يرث الرجال، مع عدم اعتباره أن إنفاق الرجل عليها وعلىٰ أولادها وعلىٰ المسكن والمطعم والمشرب واجب عليه، لا عليها، وإن كانت ذات مال.

وكنتُ زرتُ شيخ الإسلام بتونس، فوجدت في المجلس شيخنا أبا حاجب، وقريبه السيد محمد أبا حاجب، فقال قريبه: هاهنا مسألة اختلفت

فيها الشريعة والقانون، وهي أن يبيع إنسانٌ حيوانًا، أو ثوبًا لا يملكه، فإن ثبت ببينة أن المَبيع مِلْك لآخر غير الذي باعه، فالشريعة تقول: يُعْطَىٰ الحيوان أو الثوب لصاحبه، والمشتري يرجع علىٰ البائع بالثمن. والقانون يقول: إن الثوب أو الحيوان يبقىٰ بيد المشتري، والمالك هو الذي يرجع علىٰ البائع بالثمن. فافترق المجلس علىٰ أن حكم الشريعة أرجح مصلحةً.

فالشارع يرىٰ أن صاحب الشيء: الحيوان أو الثوب، يُعطَىٰ حقه عاجلًا، والمكلف بتتبع البائع إنما هو المشتري منه بعقد باطل، وما قاله القانون ترويج للاعتداء علىٰ أموال الناس بغير حقّ. ومن أدرك الحقيقة، ووقف عندها، عدَّه رقيق الدين متعصبًا لما يعتقد.

ويعجبني بعض الوزراء إذ أصدر قانونًا يوافق الشريعة بخلاف القانون الذي قبله، فقال له بعض الوجهاء يمازحه: إن بعض الناس يعدّون ما فعلته من الرجعية، فقال: إن كان هذا رجعية، فأنا أول الرجعيين. فتركها كلمة دالة علىٰ استقامة عقيدته وكمال خُلقه.

وألّفت جماعة كبار العلماء لجنة للمقارنة بين الشريعة والقوانين الوضعية، فعاتبني بعض الناس علىٰ تأليف هذه اللجنة، وقال: إن المستعمر يَفهم أنّا عزمنا علىٰ العمل بالشريعة في المحاكم كلها، فقلت: إن المقارنة بين الشريعة كالمقارنة بين القوانين تفعله الدول كلها.

وحدّثني من أثق بروايته: أن مَلِك تونس ظهر علىٰ وجهه سرور عندما أُخبر بوفاة الشيخ إبراهيم الرياحي المفتي بتونس؛ لأن الشيخ كان يعترض بشدة علىٰ ما يفعلونه نفاقًا لأهوائهم.

ونختم هذا المقال بما أخبرنا به صديقنا الأستاذ محمد عبد السلام القباني من أن أحد الإيرانيين كتب: أن القانون الروماني إنما ظهر في أوروبا بالحالة التي عليها الآن بعد ظهور الإسلام.

وقرَّر الأستاذ في مقالات نُشِرَتْ في بعض الصحف العربية أن طائفة من الفرنسيين رحلوا إلىٰ الأندلس، ونقلوا الفقه الإسلامي إلىٰ اللغة الفرنسية، وأدخلوا بعض الأحكام في القانون الروماني، وأظهروه في أوروبا، فمن قال: إن الفقه الإسلامي أُخِذَ من القانون الروماني؛ أنكر هذه الحقيقة.

وتلقت مقالات الأستاذ بعضُ الصحف الفرنسية بالاستحسان، وقالت: إنَّ هذه الحقيقة مجهولة عند أوروبا الآن. وكأنَّ مَن طبَع ما يُسمَّىٰ «المدونة الرومانية» اتباعًا لما ظهر في أوروبا لم يطَّلِع علىٰ هذه المقالات.

* * *

الشهادة وأثرها في إقامة الحقوق[1]

الشهادة لغة: الحضور؛ كما في قوله -تعالىٰ-: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. ومعناه: فمن حضر منكم الشهر؛ أي: لم يكن مسافرًا، فليصُمْه.

والعلم؛ كما في قوله -تعالىٰ-: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]؛ أي: علم الله والملائكة وأولو العلم أنه لا إله إلا هو.

وشرعًا: بيانٌ مستندٌ إلىٰ عِلْم، أو غالبُ ظنٍّ بلفظٍ، أو ما يقوم مقامه، كخطِّ كاتبٍ، أو إشارةِ أخرس، عن ثبوت حقّ أو سقوطه، وهي مأخوذةٌ من الشهود بمعنىٰ الحضور؛ لأن الشاهد مُشاهِد لما غاب عن غيره، أو من العلم؛ لأن الشاهد يعلم ما لا يعلم غيره.

وتتَّحد الشهادة ورواية الأخبار الشرعية في شرط: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والعمل علىٰ شهادة الصبيان فيما يجري بينهم من الجرح والقتل

---

(١) الأعمال الكاملة، دراسات في الشريعة الإسلامية (٣/ ٢٧).

ليس في الحقيقة باعتماد على شهادة، وإنما هو من قبيل الاعتماد على بينة وقرينة تدل على الحق.

وأما الحرية، فمن الأئمة من خصَّ شرطها بالشهادة، ومنهم من لم يشترطها في الشهادة، فأجاز شهادة غير الحر.

وقد روى البخاري في «صحيحه» من الآثار والسُّنَّة ما يدل على جواز شهادة غير الحر؛ كروايته للأخبار النبوية.

ويفترقان بالتعدد، فالشاهد لا بد أن يكون متعددًا، وراوي الخبر الشرعي يقبل وإن كان واحدًا.

وإنما اشترط التعدُّد في الشهادة دون الأخبار الشرعية؛ لأنها تقع على أمر خاص بشهادة الرجل بأن لزيد دينارًا على عمرو، فهي بيانٌ لا يتعدى زيدًا إلى غيره، فاحتمال أن يكون بين الشاهد الواحد وبين عمرو عداوة حملته على الشهادة عليه، وبالتعدّد يضعف، أو يزول الاحتمال؛ بخلاف الأخبار الشرعية؛ كما روى الراوي في حديث النبي ﷺ: «**إنَّمَا الأعمالُ بالنِّيَّاتِ**»[1] من التعلُّق بالمكلفين عامَّة، فلا يظهر الاحتمال الذي جاز أن يكون في الشهادة.

(١) أخرجه البخاري، باب بَدْءُ الوَحْيِ، رقم [١]، بَاب: مَا جَاءَ إِنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، وأخرجه مسلم في صحيحه، باب قوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنية**»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، رقم [١٩٠٧]، من حديث عُمر بْنِ الخَطَّاب رضي الله عنه.

فالشارع احتاط للحقوق، وتجنَّب شهادة الزور ما أمكن تجنُّبها، فلشهادة مَن يوثق بشهادته فائدة عظيمة في إقامة الحقوق؛ فقد خلق الله الإنسان مدنيًا بالطبع، والمدنية تقتضي الاجتماع والتعامل، وفي الناس مَن يبتغي منفعته بالحق أو بالباطل، والشاهد الذي يوثق بشهادته هو الذي يبيّن صاحب الحق مِن صاحب الباطل، فشارع الشهادة المعتد بها بين الناس شارع حكيم.

والإسلام أخذ في صفات الشاهد أن يكون عدلًا، والعدالة: ألا تصدر من الإنسان كبيرة، وإذا وقعت منه صغيرة، لا يصر عليها.

ونص الفقهاء علىٰ أنه إذا عمّت في الناس معصية يعاقب صاحبها العقاب الذي وعد به عليها، ولكنها لا تقدح في الشهادة؛ حفظًا للحقوق.

وعندما كنت قاضيًا أتتني من المجلس الأعلىٰ في تونس مراسلة أذن بها المجلس في التجريح في شهود وثيقة، فأذنت بتجريح الشهود، فجرح بعض العدول أحدهم بتأخير الصلاة عن وقتها، وتأخير الصلاة عن وقتها يُعَدّ من الكبائر، فلقيت أستاذنا الشيخ محمد النجار، وكان عضوًا في المجلس الأعلىٰ، فقال لي: ماذا فعلت في الوثيقة الفلانية؟ فأخبرته بالتجريح، فقال لي: لا تقبل التجريح بتأخير الصلاة عن وقتها؛ لأنه من قبيل الغيبة، وإن كانت عقوبتها عند الله عقوبة سائر الكبائر[1].

---

(١) قد لا يوافق علىٰ هذا القول، فمقام القضاء وإثبات الحقوق ليس كغيره، وقد استثنىٰ العلماء من =

وزاد بعض الفقهاء في تعريف العدالة: ألا يخرج الشاهد عن المروءة، وهي حسن السمت، وعدم مخالطته لأرذال الناس، وكثرة المجون، وفعل ما يُستقبح في العادة، وإن كان بحسب الأصل مباحًا؛ ككشف الرأس يستقبح قديمًا في الشرق، ولا يستقبح في الغرب، وكركوب ملك أو وزير علىٰ حمار يشق به شوارع البلد، فهذا مستقبَح عادة، فيقدح في الشهادة.

ورُفعت إلىٰ ابن بشير قاضي قرطبة قضية استشهد فيها أحد المتداعيين بالخليفة عبد الرحمن الناصر، فقال له ابن بشير: ائتني بشاهدٍ عدل! فسأله الخليفة عن السبب في عدم قبول شهادته، فقال له: لو طلب منّي الخصم التجريح فيك، فلا بد أن أُمَكِّنه من ذلك.

واتفقوا علىٰ أن معلوم الفسق لا تجوز شهادته، غير أنَّ مِن الأئمة مَن يحمل المسلم علىٰ العدالة حتىٰ يقوم الدليل علىٰ تجريحه، ومنهم مَن يشترط في الشهادة تعديلَ المسلم، روىٰ الإمام مالك في «الموطأ»[1]: «أن رجلًا جاء إلىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه من العراق، وقال: شهادة الزور قد ظهرت بأرضنا، فقال له عمر: أو قد كان ذلك؟ قال: نعم، فقال عمر: والله! لا

= حكم الغيبة مسائل ليس هذا موضع بيانها، وقد نص الشيخ محمد الخضر حسين علىٰ ذلك في مقالة له بعنوان (الغيبة وأثرها في النفوس) تُنظر في الأعمال الكاملة (٣/ ١٠٣).

(١) كتاب الأقضية، باب ما جاء في الشهادات، الحديث (٤) (٢/ ٧٢٠)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرىٰ، (١٠/ ٢٨٠)، برقم (٢٠٦٣١).

يُؤْسَر أحدٌ في الإسلام بغير العدول».

وكان في عهد النبي ﷺ، وأبي بكر، وصدرٍ من خلافة عمر، يقبلون شهادة المسلم بغير تعديل.

وفي خلافة عمر بن الخطاب ظهرت شهادة الزور، فلا تُقبل شهادة المسلم إلا بتعديل.

وشاهد الزور هو الذي يشهد بما لا يَعلم، ولو طابق الواقع، قال -تعالىٰ-: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا ﴿٧٢﴾﴾ [الفرقان:٧٢]. وقال -تعالىٰ-: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة:٢٨٣].

وسُئِلَ النبي ﷺ كما في الصحيح[١] عن الكبائر، فقال: «**الإشراكُ بالله، وعقوقُ الوالدين، وقتلُ النفس، وشهادة الزور**»، وفي رواية في الصحيح[٢] أيضًا، قال النبي ﷺ: «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثًا، قالوا: بلىٰ يا رسول الله. قال: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين**»، ثم جلس وكان متكئًا فقال: «**ألا وقول الزور**». قال: وما زال يكرّرها حتىٰ قلنا: ليته سكت؛ أي: شفقةً عليه، وكراهيةً لما يزعجه.

(١) صحيح البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، برقم (٢٦٥٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) صحيح البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، برقم (٢٦٥٤)، من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلغني وأنا بتونس أن بعض الشهود يتلقىٰ العقد في يوم، ويسجله في دفتره بتاريخ يوم أو يومين بعده، فأنكرتُ ذلك، وحضرت لعقد زواج يوم الخميس أو يوم الجمعة، ولما اطلعت علىٰ الدفتر الذي سجل به العدول العقد، وجدته سجل بتاريخ يوم أو يومين بعده، يفعلون ذلك وهم يعتقدون أنه لا ضرر في تأخير عقده، فقلت لأحد شهود العقد: هذه شهادة غير صحيحة، فهي غير مطابقة للواقع، وقد يكون أحد المتعاقدين قد مات قبل التاريخ، أو غاب غيبة بعيدة، فيحصل الضرر لأحد المتعاقدين، أو كاتب العقد.

ومن حفظ الشارع للحقوق: أنه أجاز للإنسان أن يعتمد في شهادته علىٰ غالب الظن؛ كحصر الورثة، وعدم نفقة الزوج علىٰ زوجته.

ولو اشترط في ذلك العلم القاطع، لضاعت حقوق الورثة وحقوق الزوجة.

ومن حفظه للحقوق: إجازته لشهادة الاسترعاء، وتسمىٰ شهادة الاستحفاظ، وهي أن يخاف الإنسان ضياع حق؛ كأن يتسلّط عليه ظالم قوي، ويريد أن يغتصب منه منزله، فيُشْهِدُ العدولَ علىٰ أنه وهبَه لفلان، ويُشْهِدُ عدولًا آخرين سرًّا بأنَّه إنما فعل ذلك خوفًا من الظالم، وإذا زال الخوف من الغاصب، رجع إليه منزله.

وقد اختلف الفقهاء في شهادة الاستغفال، وتسمَّىٰ: شهادة الاختفاء،

وهي أن يكون الشهود في موضع لا يراهم به المطلوب منه الإقرار بالحق، فيعترف بالحق وهو لا يعلم أن الشهود يسجلون عليه هذا الإقرار. فأجازه بعض الفقها؛ حفظًا للحقوق، ومنعها بعضهم؛ لما فيه من التحيُّل والمخادعة.

وروي عن مالك: أن الحرص على تحمُّل الشهادة قادح في الشهادة. وإذا اختفىٰ ليشهد، فهو حريص عليها.

وزرتُ بعض الأصحاب، وجلسنا مدة نتحدث، وفي انتهاء المجلس أخبرني صاحبنا بأنه فتح الآلة التي تملي عليه ما دار بالمجلس. ولعل هذه الآلة تقوم مقام شهادة الاحتفاظ إن كانت تحكي نطق المقرّ يعترف بالحق كما هو.

وإجازة بعض الفقهاء لتحليف الشهود وتفريقهم؛ ليؤدي كل منهم شهادته علىٰ حدة، قائمة علىٰ أنه ظهرت لهم من المصالح التي أمر بها الشارعُ المجتهدَ بمراعاتها.

وحُكِيَ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يحلّف الشاهد والراوي إذا اتّهمهما.

وحُكِيَ أنَّ ابن بشير قاضي قرطبة حلَّف شهودَ تَرِكَةٍ.

ومِن القضاة مَن يعوّل علىٰ العدالة، ولا يُفرّق بين شهود القضيّة.

وحكىٰ الإمام الشافعي: أن أَمَةً شهدت مع امرأة عند قاضٍ، فأراد أن

يفـرّق بينهمـا، فقالـت لـه: لا تُفـرّق بيننـا؛ فـإن الله -تعالـىٰ- يقـول: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[البقرة:٢٨٢].

وبهذه الآية يستدل مَن منَع تفريق القاضي للشهود.

وقـد يوجـد في بـاب الشـهادة قبـول شـهادة غيـر العـدل؛ كأهـل قريـة كلهـم غير عـدول، فإنَّـا نُقيـم في الشـهادة عليهـم أقلهـم فسـقًا؛ حفظًـا للحقـوق، وصيانـةً للدمـاء، وهـذا لا ينـافي شـرط العدالـة في الشـاهد؛ فإن المـراد هـو الشـاهد الـذي لا تدعـو إليـه ضـرورة خارجـة عـن العقـد.

وتتفاوت العدالة في الشهود بحسب قيامهم بالواجبات، وتجنبهم المعاصي.

❊ ❊ ❊

شريك قاضي الكوفة
وموسى بن عيسى أميرها[1]

امرأة في مجلس القضاء: أنا بالله؛ ثم بالقاضي!

شريك: مَن ظلمَك؟

المرأة: الأمير موسىٰ بن عيسىٰ بزعم أمير المؤمنين.

شريك: ماذا صنع؟

المرأة: كان لي بستان علىٰ نهر الفرات فيه نخل ورثته عن أبي، وقاسمت إخوتي، وبنيت بيني وبينهم حائطًا، فاشترىٰ الأمير موسىٰ بن عيسىٰ من جميع إخوتي، وساومني، ورغّبني، فلم أبعه، فلما كان هذه الليلة بعث بعمَلَة، فاقتلعوا الحائط، فأصبحت لا أعرف من نخلي شيئًا، واختلط بنخل إخوتي.

شريك: امض بهذه الطينة المختومة[2] إلىٰ بابه حتىٰ يحضر معك.

---

(١) الأعمال الكاملة، الهداية الإسلامية (١٨/ ٧٥)، وللاستزادة من أخبار شريك القاضي يُنظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٣٨٤)، القاضي شريك، للشيخ علىٰ الطنطاوي.

(٢) قال الشيخ علي الطنطاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: (كان من «أصول المحاكمات» يومئذ، أن «مذكرة التبليغ» يختمها القاضي بخاتمه علىٰ طينة، تقوم مقام الشمع الأحمر اليوم، ويبعث بها إلىٰ المدَّعىٰ عليه مع =

«المرأة تسلم الطينة إلىٰ حاجب الأمير»

الحاجب: أيها الأمير! قد أعدىٰ القاضي عليك، وهذا ختمه.

الأمير: ادع لي صاحب الشرطة.

«صاحب الشرطة يحضر بين يدي الأمير»

الأمير: امض إلىٰ شريك، وقل: سبحان الله! ما رأيت أعجب من أمرك! امرأة ادعت دعوىٰ لم تصح أعديتها عليَّ؟

صاحب الشرطة: إن رأىٰ الأمير يعفيني من ذلك.

الأمير: امض ويلك!.

«صاحب الشرطة يبلغ القاضي رسالة الأمير»

شريك: يا غلام! خذ بيده، فضعه في الحبس.

صاحب الشرطة: والله! قد علمت أنك تحبسني، فقدمت ما أحتاج إليه إلىٰ الحبس.

«الأمير ينكر علىٰ شريك حبس صاحب الشرطة، ويرسل إليه حاجبه»

الحاجب: يقول لك الأمير: رسول أدَّىٰ رسالة، أي شيء عليه؟

= المدعي نفسه). القاضي شريك ص٢٦

شريك: اذهبوا بالحاجب إلىٰ رفيقه بالحبس.

«الأمير يبعث جماعة من أصدقاء القاضي، ويقول: أبلغوه السلام، وأعلموه أنه استخفَّ بي، وأني لست كالعامّة».

«أصدقاء القاضي يبلغونه، وهو في مجلس الحكم رسالة الأمير»

شريك: مالي أراكم جئتموني في غوغاء من الناس فكلمتموني! مَن هنا مِن فتيان الحي؟ ليأخذ كل واحد منكم بيد رجل، فيذهب به إلىٰ الحبس، ما أنتم إلا فتنة، وجزاؤكم الحبس!

أصدقاء القاضي: أجادٌّ أنت؟!

شريك: حقًّا، حتىٰ لا تعودوا لرسالة ظالم.

«الأمير يركب ليلًا إلىٰ باب السجن، ويفتحه ويُخْرِج منه صاحب الشرطة والحاجب وأصدقاء القاضي»

شريك: يا غلام! الحق بثقلي إلىٰ بغداد، والله! ما طلبنا هذا الأمر منهم، ولكن أكرهونا عليه، ولقد ضمنوا لنا الإعزاز إذا تقلّدناه لهم.

«يخرج شريك من الكوفة قاصدًا بغداد»

«يبلغ خبره الأمير، فيركب في موكبه، ويدرك شريكًا في قنطرة الكوفة»

الأمير: يا أبا عبد الله! انظر إخوانك تحبسهم، دع أعواني.

شريك: نعم، لأنهم مشوا لك في أمر لم يجز لهم المشي فيه، ولست ببارح مكاني حتىٰ يعادوا جميعًا إلىٰ السجن، وإلا مضيت إلىٰ أمير المؤمنين المهدي، فاستعفيته مما قلدني.

«الأمير يأمر بإعادة مَن حبسهم شريك إلىٰ الحبس»

شريك يقول لأعوانه: خذوا بلجام دابة موسىٰ بن عيسىٰ إلىٰ مجلس الحكم.

«فيمضي الأمير بين يديه إلىٰ مجلس الحكم، وتحضر المرأة المتظلّمة»

شريك: هذا خصمك قد حضر.

موسىٰ وهو مع المرأة بين يدي القاضي: قبل كل أمر أنا قد حضرت، أولئك يخرجون من الحبس.

شريك: أما الآن فنعم! أخرجوهم من الحبس.

شريك يخاطب الأمير: ما تقول فيما تدّعيه هذه المرأة؟

الأمير: صدقَتْ.

شريك: تردّ ما أخذتَ منها، وتبني حائطها سريعًا كما كان.

الأمير: أفعل ذلك.

شريك يخاطب المرأة: أبقيت لكِ عليه دعوىٰ؟

المرأة: لا، وبارك الله عليك، وجزاك خيرًا!.

شريك: قومي.

شريك بعد أن فرغ من مجلس الحكم أخذ بيد موسىٰ بن عيسىٰ، وأجلسه في مجلسه، وقال: السلام عليك أيها الأمير! ذاك حقّ الشرع، وهذا القول الآن حق الأدب.

الأمير يقوم وينصرف من المجلس وهو يقول: «مَن عظَّم أمر الله، أذلَّ الله له عظماء خلقه».

حديثه عن القضاء في نقض كتاب «الإسلام وأصول الحكم»:

انبرىٰ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ للرد علىٰ هذا الكتاب المنحرف، وكان من أسباب التفاته إليه صدوره عن رجل من رجال الأزهر والمحاكم الشرعية، ولذلك أثره الذي لا يُنكَر، فهو -إذن- ردّ قاضٍ علىٰ قاضٍ، لكنْ شتَّان بين الحق المبين والباطل المجمجم، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمته: «كنا نسمع هذه المزاعم فلا نزيد أن نعرض عمن يلغطون بها حتىٰ يخوضوا في حديث غيرها، أما اليوم وقد سَرَتْ عدواها إلىٰ قلم رجل ينتمي للأزهر الشريف، ويتبوّأ في المحاكم

الشرعية مقعدًا، فلا جرم أن نسوقها إلىٰ مشهد الأنظار المستقلة، ونضعها بين يدي الحجة، وللحجة قضاءٌ لا يستأخر، وسلطان لا يُحابي ولا يستكين»[1].

وحديث الشيخ الخضر عن القضاء في نقض كتاب «الإسلام وأصول الحكم» طويل، يكاد يستغرق ثلث الكتاب، وهو حديث القاضي العالم العارف المجرب، وتجد فيه قوة الحجة، ودقة التقصّي، وحلاوة الأسلوب، وصحة الاستشهاد، وطول النفَس، وتأنس فيه بعلوّ الديباجة، ورسوخ القلم، فمن مناقشةٍ لدلالة حديثٍ، إلىٰ تحقيق مسألة تاريخية، إلىٰ بحثٍ في رواية وخبر، وفيه مادّة جيّدة لدارس الشريعة والقضاء، ومن شاء التوسع فليرجع إلىٰ ذلك الكتاب القيّم.

خاتمة:

لقد ظلَّ القضاء في وجدان الشيخ الخضر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ماثلًا، رغم تباعُد السنين بينه وبين تلك الأيام التي كان فيها قاضيًا، فنجده يكتب عنه باستفاضة، ويعيد القول فيه المرة بعد المرة، ويلحظ القارئ أن أكثر حديث الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن القضاء لم يتضمَّن تجاربه الخاصة، بل كان حديثًا عامًّا، ولعلّ من أسباب ذلك قِصَر المدة التي قضاها في ولاية القضاء، ومع هذا فقد سطَّر قلمه -كما مرَّ- جميل المقالات ورصين الدراسات عن القضاء وما يتعلق به، فرحم الله الشيخ العلامة القاضي الأديب محمد الخضر حسين ورفع درجاته في عليين.

---

(١) نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم (ص٩)، ضمن موسوعة الأعمال الكاملة.

ثانيًا:
القضاء في حياة الأستاذ أحمد أمين

تعريف موجز[1]:

هو: أحمد أمين ابن الشيخ إبراهيم الطباخ، عالِمٌ بالأدب، وباحثٌ في التاريخ، من كبار كُتّاب العصر الحديث، اشتهر باسمه (أحمد أمين)، وُلِدَ بالقاهرة سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، ودرس مدة قصيرة في الأزهر، وتخرَّج في مدرسة القضاء الشرعي، ودرّس بها إلىٰ سنة ١٩٢١م، وتولىٰ القضاء ببعض المحاكم الشرعية -كما سيأتي تفصيله إن شاء الله-، ثم عُيِّنَ مدرسًا بكلية الآداب بالجامعة المصرية، وانتُخِبَ عميدًا لها سنة ١٩٣٩م، وعُيِّنَ مديرًا للإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٧م، واستمر فيها إلىٰ أن تُوفِّي.

وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق ومجمع اللغة بالقاهرة

(١) يُنظر في ترجمته: حياتي، سيرة ذاتية لأحمد أمين، أحمد أمين بقلمه وقلم أصدقائه، بمناسبة الذكرى الأولى لوفاته من مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥م، الأعلام للزركلي (١/ ١٠١)، معجم المؤلفين (١/ ١٦٨)، وحي الرسالة (٤/ ١٤٨)، من أعلام الفكر والأدب، لأنور الجندي (ص٣١)، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (١/ ١٢٤)، في بيت أحمد أمين، لابنه حسين أمين، مذا علمتني الحياة، سيرة ذاتية لابنه جلال أمين (ص٢٣، ومابعدها)، وله أيضًا: مكتوب علىٰ الجبين (ص١٩).

والمجمع العلمي العراقي ببغداد، ومنحته جامعة القاهرة سنة ١٩٤٨م لقب الدكتوراه الفخرية، وهو من أكثر كُتّاب مصر تصنيفًا وإفاضةً، وعنايته بالمعنىٰ أكثر من الديباجة والأسلوب، ومن أعماله إشرافه علىٰ (لجنة التأليف والترجمة والنشر) مدة ثلاثين سنة، وكان رئيسًا لها، وبلغت مقالاته في المجلات والصحف، ولا سيما مجلتي (الرسالة) و(الثقافة) عشرة مجلدات، جمعها في كتابه (فيض الخاطر)، ومن تآليفه المطبوعات: (فجر الإسلام) و(ضحىٰ الإسلام) و (ظهر الإسلام) و (يوم الإسلام) و (النقد الأدبي) و (إلىٰ ولدي) و (حياتي) وغيرها.

وقد جنح أحمد أمين في بعض بحوثه إلىٰ آراء أنكرها عليه العلماء الراسخون، متأثرًا ببعض آراء المستشرقين، كثنائه علىٰ المعتزلة، ونقده لبعض متون الحديث الصحيح بمجرد العقل، ونحو ذلك مما جاء في كتاباته التاريخيّة[1].

وكان له تأييدٌ لسفور المرأة، ودفاعٌ عن رأي قاسم أمين في ذلك[2]، كما دعا إلىٰ اعتماد لغة شعبيَّة تكون وسطًا بين العاميّة والفصحىٰ، يُمحَىٰ منها

---

(١) فجر الإسلام (ص٢١٦-٢١٨)، وضحىٰ الإسلام (٣/ ٦٨)، وما بعدها، وظهر الإسلام (١/ ٣٠١)، ويُنظر: فيض الخاطر (٩/ ١٧٠)، وجيل العمالقة والقمم الشوامخ في ضوء الإسلام لأنور الجندي (ص٨٧)، والسُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفىٰ السباعي (ص٢٣٦)، الاحتجاج بالأثر علىٰ مَن أنكر المهدي المنتظر، لحمود التويجري (ص٢١٩، ١٦٠)، كُتُب حذَّر منها العلماء (٢/ ٦٢).

(٢) فيض الخاطر (٠٢/ ١٧٠)، من أعلام الفكر والأدب، لأنور الجندي (ص٣٤).

الإعراب فيُلتزم بالوقف في آخر الألفاظ، وتكون في الأصل من اللغة العاميّة بعد تنقيتها من بعض الكلمات وتطعيمها بشيء من اللغة العربية الفصحىٰ[1]، وقد لقي اقتراحه هذا معارضةً شديدةً وباء بالخذلان، والحمد لله.

تُوفِّي أحمد أمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقاهرة سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

بناؤه العلمي:

بدأ أحمد أمين حياته العلمية في الكُتَّاب، وحفظ القرآن الكريم، ثم تلقَّىٰ العلم في مدرسة «والدة عباس باشا الأول» النموذجية، قبل أن ينقله والده الشيخ الأزهري إلىٰ رحاب الأزهر، وهو في الرابعة عشرة من عمره طالبًا للعلم، ودارسًا علىٰ شيوخه، ومتقلبًا بين أروقته في أفانين الفقه والنحو والتفسير وغيرها من العلوم الشرعية واللغوية، يقول عن هذه المرحلة من حياته: «وضع لي أبي برنامجًا أن أحضر درسًا في الفقه الحنفي صباحًا -وإنما اختار فقه الحنفية؛ لأنه هو الفقه الذي يُعِدّ للقضاء؛ إذ يُشترط في القاضي الشرعي أن يكون علىٰ مذهب الإمام أبي حنيفة-، وأن أجوّد القرآن علىٰ شيخٍ ضحًىٰ، وأن أحضر درسًا في النحو ظهرًا، وأن أحضر درسًا في العلوم التي كانت تُسمَّىٰ العلوم العصرية -وهي الجغرافيا والحساب- عصرًا، وبذا ينتهي اليوم»[2].

(١) حياتي (ص٣٢٥)، فيض الخاطر (٦/ ٨١)، (٧/ ١٩٥).

(٢) حياتي، أحمد أمين (ص٨٢).

في الأزهر:

وممن أخذ عنهم أحمد أمين في الأزهر بعض القضاة الذين جلسوا للتدريس، وينقل إلينا هذا المشهد الصباحيّ الجميل في درس من دروس الفقه فيقول: «وأَصِلُ إلىٰ مسجد بالقرب من الأزهر قبل طلوع الشمس، أنتظر الشيخ حتىٰ يحضر، وكانت المساجد حول الأزهر تُلقَىٰ فيها الدروس كالأزهر، ويختارها العلماء الذين يحبُّون الهدوء والاستقلال، جاء الشيخ وجلس علىٰ كرسيه وجلسنا أمامه، وكان شيخًا وقورًا أنيقًا في ملبسه، يشعّ الصلاح من وجهه، جميل الوجه، ذا لحية سوداء، وكان قاضيًا شرعيًّا اسمه الشيخ صلاح، وبدأ يقرأ الدرس بعد أن بسمل وحمدل ودعا بقوله: «اللهم لا سهَل إلا ما جعلته سهلًا وأنت إذا شئتَ جعلتَ الصعب سهلًا»، وكان الكتاب الذي في يده وفي يدنا «شرح الطائي علىٰ الكنز»، وموضوع الدرس «الوضوء»، قرأ المتن والشرح ففهمتهما لكنّه سبح بعد ذلك في تعليقات واعتراضات علىٰ العبارة وإجابات علىٰ الاعتراضات لم أفهم منها شيئًا، وبعد أن أحضرت كُلّ ذهني ووجهت إليه كُلّ انتباهي لم أفهم أيضًا، فشرد ذهني ... وأسبح وأسبح في الخيال، ثم يعود ذهني إلىٰ ما يلقيه الشيخ، فأجده في نفس الجملة، وفي نفس الاعتراضات والإجابات، ويسأل بعض الطلبة أسئلة فلا أفهم ما يسألون، ويجيب الشيخ فلا أفهم ما يجيب، واستمر الحال علىٰ هذا المنوال

ساعتين أو أكثر من غير أن ينتقل الشيخ من هذه الجملة، وسررت عندما قال الشيخ: «والله أعلم»؛ إيذانًا بأن الدرس قد انتهىٰ»[١].

الأزهر الخصوصي:

ويصنع الله -سبحانه- لأحمد أمين، فيُسهّل له طريقًا إلىٰ طلب العلم، يعود عليه بأعظم النفع وأكبر الفائدة، وذلك أن والده الشيخ الأزهري يلتفت إليه ويقبل عليه فيضع له برنامجًا مصقولاً للطلب، عوضًا عن دروس الأزهر المتشعبة، يقول الأستاذ أحمد أمين: «لم أستسغ أبدًا طريقة الأزهر في الحواشي والتقارير وكثرة الاعتراضات والإجابات، وإنما كانت فائدتي الكبرىٰ من أزهر آخر أنشأه لي أبي في غرفة من غرف بيتنا، ففي مسامحات الأزهر -وما أكثرها- كان أبي هو المدرس الأزهري في هذه الغرفة، وكنت الطالب الوحيد، والحقُّ أن أبي كان يمتاز علىٰ كثير من شيوخ الأزهر بأشياء كثيرة، كان واضح العبارة قادرًا علىٰ الإفهام من أخصر الطرق.. فرتَّب لي دروسًا في النحو، واختار لي من كتبه طبعات ليس عليها حواشٍ، حتىٰ لا يتشتَّت ذهني فيها، قرأ لي شرح الآجرومية للشيخ خالد، ثم كتاب قطر الندىٰ وكتاب شذور الذهب لابن هشام، ثم شرح ابن عقيل علىٰ الألفية، وكلها كتب تمتاز بوضوح العبارة وسهولة الأسلوب، وكنت أتقبَّل دروسه في هذه الكتب في لذةٍ وشغفٍ ونَهَمٍ،

---

(١) حياتي (ص٨٤).

وإلىٰ جانب ذلك قرأ لي كتاب فقه اللغة للثعالبي، وشرح لي بعض مقامات الحريري في الأدب.. ثم حبَّب إليَّ القراءة في مكتبته، فكنتُ أقرأ في تاريخ ابن الأثير ووفيات الأعيان، وفاكهة الخلفاء، وكليلة ودمنة، ونحو ذلك، وقرأ لي في البلاغة شرح السعد علىٰ تلخيص المفتاح؛ فلم أستسغه كثيرًا، وقرأ لي كتابًا في المنطق، وكتابًا في التوحيد، فكان هذا كله في الحقيقة أساس ثقافتي، وترك لي دروس الفقه والجغرافيا والحساب أحضرها في الأزهر، نجحت في هذا نجاحًا كبيرًا، وأحسست التفوق علىٰ زملائي في الأزهر، حتىٰ طلب إليَّ بعضهم أن أقرأ لهم شرح ابن عقيل في مسجد المؤيد في بعض أوقات الفراغ؛ ففعلتُ»[1].

إلى مدرسة القضاء الشرعي:

اشتغل أحمد أمين بالتدريس في طنطا وفي الإسكندرية وفي القاهرة، ثم حدث تحوُّل في حياته له ما بعده، إذ فُتِحَتْ مدرسة القضاء الشرعي في عام ١٩٠٧م، وقد أُنشئت كما يقول أحمد أمين من أجل: «تخريج قضاة شرعيين مكان الذين عمَّت منهم الشكوىٰ، وكان قد عُهِدَ إلىٰ الشيخ محمد عبده بالتفتيش علىٰ المحاكم الشرعية وفحص عيوبها؛ فقام بذلك خير قيام، وكتب تقريرًا عظيمًا، يبيّن فيه هذه العيوب، ويقترح وجوه الإصلاح، وعلىٰ أثر ذلك فكَّرت وزارة الحقانية في إنشاء مدرسة»[2].

---

(١) حياتي (ص٩٨).

(٢) حياتي (ص١١٢).

تقدم أحمد أمين للانضمام إلىٰ مدرسة القضاء الشرعي، وكان يخشىٰ أن يُرَدَّ؛ وذلك لأنه ضعيف النظر، فاحتال لذلك بحيلة، يقول عنها: «وكان من فرط خشيتي أني احتلتُ حتىٰ حصلت علىٰ اللوحة التي سيستخدمها الطبيب في الكشف عن النظر، فحفظت حفظًا جيّدًا العلامات ما عدا السطرين الأولين لأني أراهما ... ولكن خاب ظني وكانت ساعة حرجة جدًّا انعقد عليها كل أملي، فقد رأيت السطرين الأولين، فلما جاء ما بعدهما أشار الطبيب إلىٰ علامة في السطر الرابع فسألته: أهي الأولىٰ أم الثانية؟ فقال: هي الموضوع عليها العصا، ولم أرَ طرف العصا إن كان موضوعًا علىٰ العلامة الثالثة أو الرابعة، فسقطت في الامتحان»[(١)]. ولكنّ الله يَمُنّ عليه فيتقرر تأجيل البتّ في أمر النظر إلىٰ ما بعد الامتحان، لكثرة الساقطين في النظر، وكان امتحانًا صعبًا، تقدم له مائتا طالب، فلم ينجح منهم سوىٰ خمسة، ثالثهم أحمد أمين، فقُبِلَ.

الدراسة في مدرسة القضاء:

يرسم لنا أحمد أمين صورةً عن الدراسة في مدرسة القضاء الشرعي، فيقول: «كانت الفكرة في مدرسة القضاء أن يُثقَّف فيها الطالب ثقافة دينية، من تفسيرٍ وحديثٍ وفقهٍ وأصول فقه وتوحيد، ونحو ذلك، وثقافة لغوية أدبية، من نحوٍ وصرفٍ وأدبٍ، وثقافة قانونية عصرية، من مثل: أصول القوانين

(١) حياتي (ص١١٤).

الحديثة، ونظام القضاء والإدارة، ونحو ذلك، وثقافة كما يسمونها عصرية، من مثل الجغرافيا والتاريخ والطبيعة والكيمياء والحساب والجبر والهندسة، فكان برنامجها مزيجًا من كل ذلك»(١).

وكما كانت المناهج متباينة الفنون، مختلفة المشارب، فكذلك كان المدرسون، ما بين أزهري تخرج في الأزهر ولم يعرف غيره، وبين خريج جامعات فرنسا، وما بين ذلك، ومن أشهر شيوخه في هذه المدرسة: المحمدان، المهدي(٢) والخضري(٣).

وممن أخذ عنهم في مدرسة القضاء الشرعي طائفة من كبار رجال القضاء الأهلي(٤)، يعلمونهم -كما يذكر أحمد أمين-: «مقدمة القوانين، أو

---

(١) حياتي (ص١١٥).

(٢) هو: محمد المهدي بن عبد الله بن محمد بن زكير آغا، أديبٌ فقيهٌ، وكاتب ذو أسلوب عالٍ، وُلِدَ بمصر من أب ألباني وأمه كردية، وتعلم في الأزهر ودار العلوم، وتلمذ للشيخ محمد عبده، ودرّس العربية في عدة مدارس آخرها الجامعة، وتخرج به عدد من النابهين، وشارك في تأليف (مذكرات في الفقه الإسلامي)، (ت:١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م). الأعلام (٧/ ١١٤)، معجم المؤلفين (١٢/ ٥٨).

(٣) هو: محمد بن عفيفي الباجوري، المعروف بالخضري، فقيهٌ أصولي مؤرخٌ أديبٌ، وُلِدَ بالقاهرة وتخرَّج بمدرسة دار العلوم، وعُيِّنَ قاضيًا شرعيًّا في الخرطوم، ثم مدرسًا في مدرسة القضاء الشرعي وأستاذًا للتاريخ الإسلامي في الجامعة المصرية، فوكيلًا لمدرسة القضاء الشرعي، فمفتشًا بوزارة المعارف، من كتبه (أصول الفقه) و(تاريخ التشريع الإسلامي)، و(مهذب الأغاني)، (ت:١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م)، الأعلام (٦/ ٢٦٩)، معجم المؤلفين (١٠/ ٢٩٥)، ويُنظر: وحي القلم (٣/ ٣٤٢).

(٤) القضاء الأهلي: هو القضاء بالقوانين الوضعية، وقد أنشأ الخديوي توفيق المحاكم الأهلية بمصر=

كما يسمونها اليوم المدخل إلىٰ القانون، ونظام المحاكم واختصاصاتها .. إلىٰ غير ذلك، فيقرّبون أذهاننا إلىٰ القضاء الأهلي، ويقرّبون الفقه الإسلامي إلى القانون الوضعي، وأصول الفقه إلىٰ أصول القوانين»[1].

ودرس أيضًا الفقه وأصول الفقه بأكملها دراسةً واسعةً عميقةً. ونظام القضاء والإدارة والمرافعات وما إليها، وعُرضت عليهم نماذج كثيرة من القضايا وحيثياتها وأحكامها، ورُتبت لهم زيارات لبعض المحاكم، واستمعوا لبعض قضاياها، ودرسوا بعض القضايا العويصة ذات المبادئ[2].

درس أحمد أمين في هذه المدرسة أربع سنين، ونجح فيها بعد امتحان عسير استمر لست ساعات، كان الممتحنون فيه (لجنة من كبار الأزهريين، فيهم المفتي وشيخ المالكية وشيخ الحنابلة وبعض كبار القضاة، ولجنة من كبار رجال القضاء الأهلي.. ولجنة من رجال العلم المدني..)[3]. وكان ترتيبه الأول قبل ذلك، فتأخَّر بسبب هذا الامتحان الصعب إلىٰ السادس.

= عام ١٨٨٣م للحكم بالقوانين الفرنسية في جميع الخصومات باستثناء الأحوال الشخصية.

(١) حياتي (ص١٢١)، ولا يخفىٰ أن الواجب أن يكون الفقه الإسلامي مهيمنًا وحاكمًا علىٰ غيره. لا أن يقرب إلىٰ القوانين الوضعية.

(٢) حياتي (ص١٥٩).

(٣) حياتي (ص١٢٨).

العمل في القضاء للمرة الأولى:

وعُين بعد ذلك معيدًا في مدرسة القضاء، ولكنّه لم يُثَبَّتْ بسبب قِصَر نظره في الكشف الطبي، ولم يكن أمامه في سبيل الحياة العملية غير التدريس أو القضاء، وهو يُصرِّح بأنه يفضّل الأول، فيقول: «وأنا من طبعي تفضيل التدريس على القضاء، ولكن أودّ لو كنت مدرّسًا «مُثبَّتًا»، ففكر عاطف بك[1] حرصًا على مصلحتي أن أُعيَّن قاضيًا لمدة قصيرة -والقاضي يُعيَّن بمرسوم، ولا يحتاج مَن يُعيَّن بمرسوم إلى كشف طبي- فإذا عُيِّنْتُ قاضيًا كنتُ «مُثبَّتًا»، فإذا انتقلت إلى مدرسة القضاء نُقِلَتْ «مُثبَّتًا»، وكذلك كان»[2].

ويواجه أحمد أمين مشكلة أخرى، وهي أن مدير المحاكم الشرعية يأبى إلا أن يعينه قاضيًا في الواحات الخارجة، وهي بلدٌ بعيد يشقّ عليه الانتقال إليه وترك والديه، فيحاول ما استطاع أن يُغيّر وجهة التعيين إلى بلد آخر، ولكن بلا جدوى، فيعقد العزم على المضيّ إليها، ويأخذ أهبته للسفر، ليقضي فيها ثلاثة أشهر، ويدوّن فيها مذكرات يومية، ننتقي منها ما يتعلق بالعمل القضائي، فمن ذلك قوله يحكي رحلته إلى منطقة الواحات: «ووصلت إلى أسيوط في الساعة الثالثة بعد نصف الليل، وذهبت إلى أقرب فندق، وفي الصباح سألت

(١) ناظر مدرسة القضاء الشرعي. يُنظر: فيض الخاطر (١/ ١٢٤)، وستأتي ترجمته.

(٢) حياتي (ص١٥٣).

عن المحكمة الشرعية فوجدتها في بناء جميل فُرِش فرشًا جميلًا، واستقبلني رئيس المحكمة استقبالًا حسنًا، ودعاني للغداء معه، وعرض عليَّ في المساء أن يُزِيرَنِي بعض بيوت الكبراء ...»[١].

ويصوّر لنا مشاعره في غربته القضائية ورحلته العمليّة فيقول: «وكان يُحزنني أثناء الطريق ذِكْرىٰ أبويَّ الشيخين وحنيني إلىٰ وطني وألمي من غربتي، فلما قاربتُ الوصول إلىٰ الخارجة، مررتُ علىٰ مركز لشركة إنجليزية أُنْشِئَتْ لتستغلَّ أرض الواحات، فرأيت إنجليزيين يقفان في الشمس يشرفان علىٰ العمال، فقلت في نفسي: أيأتون من إنجلترا الباردة إلىٰ الواحات المحرقة طمعًا في الكسب وأملًا في النجاح، ويعيشون عيشة فرحةً مستبشرة، وتأتي أنت من بلدة في مصر إلىٰ بلدة أخرىٰ في مصر، ليس بينهما إلا أقل من يوم ثم تحزن وتبكي؟ خجلت من نفسي وتبيَّن لي سببٌ من أسباب نجاحهم وإخفاقنا وغناهم وفقرنا، وعاهدت الله أن لا أحزن بعد ذلك ولا أبكي»[٢]

الهدايا تأتي تباعًا:

بعد أن حطَّ أحمد أمين رِحَاله في الواحة واكترىٰ بيتًا، لم يكد يستريح قليلًا حتىٰ طُرق عليه الباب، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فجاءني الخادم يقول: إن أخا المأذون

(١) حياتي (ص١٥٤).

(٢) حياتي (ص١٥٥).

بالباب، فأذنت له، فدخل ووراءه غلام يحمل صحفتين في يديه، في إحداهما لحم نيء، وفي الأخرىٰ أرز غير مطبوخ، فقلت: ما هذا؟ قال: هي هدية من أخي المأذون. فاعتذرتُ في رفق. فأخذ يتلو عليَّ الأحاديث الكثيرة في فضل الهدية وقبولها، فاضطررت أن أعتذر في عنف، وبعد ساعة أو ساعتين دق الباب ثانية، فإذا بخادم العمدة يحمل معه عشر برتقالات، وهي في نظرهم هدية ثمينة؛ لأن زمن البرتقال قد انقضىٰ من الواحات، وأصبح فيها تحفة ثمينة، فاعتذرت أيضًا»[1].

درس بعد الجمعة:

ويمرّ أحمد أمين في مذكراته اليومية التي كان يسطرها أثناء عمله قاضيًا في الواحات، فيقول في «٩ مايو ١٩١٣م: صليت الجمعة في مسجد البلدة، وأغرب ما سمعت أن الخطبة كلها كانت حثًّا علىٰ الزهد وتحذيرًا من السفر إلىٰ أوروبا لقضاء الصيف، مع أن أهل الواحات زُهَّاد بطبعهم لا يجدون ما يأكلون إلا بعد العناء، وما سمعوا قطُّ باسم أوروبا إلا من الخطيب، وما حدّثتهم أنفسهم حتىٰ ولا بالسفر إلىٰ الصعيد.. ولكن لا عجب، فالخطيب يحفظ خطبته من ديوان مطبوع من غير نظر إلىٰ ما يلائم وما لا يلائم. وطلب مني أن أقرأ درسًا بعد الجمعة، فقرأت درسًا موضوعه «الحثّ علىٰ العمل ومضارّ الكسل»، واعتقادي أن لا قيمة لهذا الحديث وهذا الدرس،

(١) حياتي (ص١٥٦).

فهـم لا يصلحـون إلا بإصـلاح بيئتهـم»[١].

مجلس القضاء الأول:

لكل شيء في بدايته هيبة، وكل أمر يبدو في أوّله صعبًا وعرًا شاقًا، وإن كان في الحقيقة سهلًا هيّنًا يسيرًا، ثم تألفه النفس بالدربة، ويهون بالممارسة، ويسهل بكثرة الطرق.. وكذلك كان شأن أحمد أمين مع القضية الأولىٰ التي عُرِضَتْ عليه، ويصف لنا هذا المشهد بقوله: «اليوم جلستُ أول مرّة في مجلس القضاء فتهيّبْتُهُ؛ لأني مع دراستي الفقه بأكمله دراسة واسعة عميقة، وأصول الفقه بأكملها دراسة واسعة عميقة كذلك، ونظام الإدارة والقضاء، سواء في ذلك القضاء الشرعي والأهلي والمختلط[٢]، ونظام المرافعات وما إليها وُعرضت علينا نماذج كثيرة من القضايا وحيثياتها وأحكامها، وزُرنا بعض المحاكم واستمعنا لبعض قضاياها، ودرسنا بعض القضايا العويصة ذات المبادئ؛ مع كل هذا تَهَيَّبْتُ هذا المجلس وخجلتُ من نفسي، وخجلتُ ممن حولي ولم أَدْرِ ماذا أفعل، وكان موضوع القضية طلب امرأة نفقة من زوجها الغائب، وجلس الكاتب عن

---

(١) حياتي (ص١٥٩)، ويُنظر: فيض الخاطر (٢/ ١١٦).

(٢) المحاكم المختلطة: هي محاكم أنشئت في مصر في عام ١٨٧٥م للفصل في النزاعات التي تنشأ بين رعايا الدول الأوروبية في مصر أو التي يكون فيها طرف أوروبي، وفق الامتيازات الممنوحة للأجانب بموجب اتفاقية مع الدول الأوروبية الغربية، وكانت تشكل من قضاة أجانب وتطبق قوانين خاصة بها، وقد أُلغيت عام ١٩٤٩م.

يميني، ونادىٰ الحاجبُ المدعيةَ فحضرتْ، ونادىٰ المدعَّىٰ عليه فلم يحضر، وإلى هنا ارتَبَكْتُ ولم أَدْرِ ماذا أُمْلِي علىٰ الكاتب، فهربتُ من الإملاء عليه، وحكمتُ في القضية كيفما اتفق، وأمرت الكاتب أن ينتظر، ورفعت الجلسة، ثم عدت إلىٰ سجل القضايا أبحث عن قضية مثلها لأتعرَّف كيف كُتِبَ فيها، ثم أمليتُ علىٰ الكاتب علىٰ نمط ما في السّجل مع تغيير أسماء الأشخاص ومقدار النفقة، وكان موقفًا مخجلًا حقًّا يدل علىٰ أن العلم غير العمل»(١).

مع موظفي المحكمة:

وفي صفحة أخرىٰ من مذكراته يتحدث عن موظفي المحكمة وبعض طباعهم التي ساءته، ويُعلّل ويذكر مرجع تلك الطبائع والأخلاق، فيقول: «أنا في جماعة من الموظفين أستغيثُ الله منهم، كلما اجتمع بعضهم ذكروا الغائبين بالسوء في سيرتهم وبيوتهم، ويظهر أن سبب ذلك أن الحكومة تجعل من بين عقوباتها نقل الموظف الذي أساء السيرة إلىٰ الواحات أو إلىٰ أقصىٰ الصعيد، فكأنَّ سُكّان هذه البلاد قد حُكِمَ عليهم ألا يروا موظفًا صالحًا، ولم ينطبق عليَّ هذا القول؛ لأن القضاة الشرعيين كانوا إذا نُقِلُوا إلىٰ هذه البلاد البعيدة أتوا بشهادات طبية تثبت أن جوّ هذه البلاد لا يلائمهم، فلما ضاق مدير الإدارة الشرعية ذرعًا بذلك عزم أن يُعيِّن في الواحات الجدد الذين يقدمون

---

(١) حياتي (ص١٦٠).

عند تعيينهم شهادات صحية تثبت لياقتهم، وقلما اجتمع هؤلاء الموظفون من غير أن يتسابّوا أو يتضاربوا، وقد وضعت لنفسي خطّة أن لا أسايرهم في القول ولا في العمل، وأن أتحاشىٰ الاجتماع بهم إلا عند الضرورة»[1].

عمله في محكمة الواحات:

لم تُتَحْ لأحمد أمين فرصة الخوض في لُجَّة القضايا، والرزح تحت وطأتها، وشهود معتركها، وما يتبع ذلك من اكتساب الخبرة واغتنام التجربة. والأهم من ذلك الدخول في أجواء القضاء والانتماء إلىٰ ميدانه والانتساب إلىٰ فرسانه، فقد كان العمل في المنطقة التي عُيِّنَ فيها قليلًا، فهو يقول في مذكراته التي دوّنها أثناء عمله فيها: «عملي في المحكمة قليل جدًّا، فكثير من الأيام يمرّ بي من غير عمل، أو بإمضاء ورقة أو ورقتين، وعدد القضايا قليل وأكثر المنازعات يفصل فيها العمدة أو الرجال المعروفون بينهم»[2]، ويقول: «لا أطيل علىٰ القارئ بهذه اليوميات التي استمرت ثلاثة أشهر، وقد أحسست فيها بفراغ طويل عريض؛ لأن القضايا التي عُرضت في هذه الأشهر الثلاثة كانت تسعًا فقط من أبسط الأنواع، ويكفي في الفصل فيها ساعة من الزمان، فملأت فراغي بشيئين: الرحلات إلىٰ الآثار الموجودة بالخارجة، وقراءة

(١) حياتي (ص١٦٢).

(٢) حياتي (ص١٦٢).

الكتب.. وفي هذين الأمرين كانت سلواي)[1]، على أن هذه الأشهر الثلاثة التي قضاها في العمل بالواحات تخللها شهر إجازة[2]!

برنامجه اليومي:

ويصف لنا جدوله اليومي قائلًا: «من عادتي أن أذهب إلى المحكمة كل يوم في الساعة التاسعة والنصف صباحًا، وكثيرًا ما يأتي زائرون من موظفين وأهالٍ فأجلسهم إلى الساعة الثانية عشرة، ثم أعود إلى منزلي وأتغدى وأنام قليلًا، ثم أصحو فأقرأ في بعض الكتب إلى الساعة السادسة، وأجلس أمام الباب أو أقابل زائرًا أو أردّ زيارة أو أخرج إلى الصحراء، ثم أعود إلى بيتي فأتعشى وأقرأ في الكتب إلى الساعة العاشرة فأنام، وأصحو قبل طلوع الشمس، فأقرأ جزءًا من القرآن، ثم أقرأ في بعض الكتب حتى يأتي ميعاد المحكمة، والحياة يوم واحد متكرر، ويوم الثلاثاء هو اليوم الذي تحوطه هالة كبيرة، فهو اليوم الذي أرقبه طوال الأسبوع، فاليوم يوم السبت، إذن بقي على يوم الثلاثاء يومان، واليوم يوم **الأحد**، إذن بعد غد يوم الثلاثاء، فمتى يكون عصره، إنه الوقت الذي يحضر فيه البريد من القاهرة كل أسبوع»[3].

---

(١) حياتي (ص١٦٤).

(٢) حياتي (ص١٦٩).

(٣) حياتي (ص١٦٣).

تركه القضاء للمرة الأولى:

لم يكن عمل أحمد أمين في القضاء مقصودًا لذاته، وإنما كان ذريعة ليُثَبَّت مُدرِّسًا بمدرسة القضاء الشرعي -كما تقدم-، وجاءه الفرج الذي يريده بعد حين، كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبعد ثلاثة أشهر بينها إجازة شهر، جاءني كتاب من محكمة أسيوط الشرعية، يخبرني بنقلي من القضاء إلى مدرّس بمدرسة القضاء»[1]، عاد أحمد أمين إلى التدريس الذي أحبّه، وكان نصيبه في التدريس مادّة الأخلاق، يرادفها أحيانًا الفقه أو التاريخ أو المنطق.

إلى القضاء مرة أخرى:

لبث أحمد أمين مُدَرِّسًا بمدرسة القضاء بضع سنين، لعلها ستة أعوام أو سبعة، وكانت مصر في ذلك العهد تموج بعواصف السياسة في ظل الحرب العامة الأولى، وإعلان بريطانيا الحماية على مصر، وامتدَّ شيء من ذلك الشرر إلى مدرسة القضاء الشرعي؛ فأُقِيلَ ناظرها عاطف بك في إحدى الغمرات، وكان عاطف هو السند والعضد لأحمد أمين، مهَّد له الطريق وآزره حتى استوى، فلما أُقِيلَ انهدم الركن الذي كان يأوي إليه، وجرى بين أحمد أمين وبين الناظر الجديد نزاعٌ وخصومةٌ وخلافٌ، فنُقِلَ على إثر ذلك من التدريس في مدرسة القضاء إلى محكمة «قويسنا» قاضيًا شرعيًّا، وكان هذا

---

(١) حياتي (ص١٦٩).

آخر العهد بتدريسه في المدرسة[١].

نقلة مؤلمة:

كانت هذه النقلة مؤلمةً لأحمد أمين، ونلمس ذلك جليًّا في حديثه عن الأعوام الأربعة التي عمل فيها قاضيًا، إذ يقول: «ظللت في القضاء أربع سنين، سنة في قويسنا، وسنة في طوخ، وسنتين في محكمة الأزبكية، ومع ذلك فلم أستمرئ القضاء ولم أسعد به، كل ما أراه أُسَرٌ قد خربت، أما الأسرة السعيدة فلا أراها. زوجة تطلب نفقة من زوجها، وزوج يطلب الطاعة من زوجته، ونحو ثمانين في المائة من القضايا من هذا القبيل، فيُحكم بالنفقة علىٰ الزوج، فإن لم يدفع فيُحكَم بالحبس، ويُحكم بالطاعة علىٰ الزوجة.. وباقي القضايا علىٰ هذا المنوال أيضًا: امرأة يدّعيها زوجان؛ زوج بورقة عرفية، وزوج بورقة رسمية، ودعوىٰ زوجة طلاقًا ينكره الزوج، ونحو ذلك من أمور لا تختلف عن الأكثرية كثيرًا»[٢].

رأيه في الحكم على الزوجة بالطاعة:

والمراد إلزام المرأة الناشز برجوعها إلىٰ بيت زوجها بالقوة، وأحمد أمين مع أنه سار علىٰ نهج رصفائه من القضاة في الحكم بذلك إلا أنه لم يكن مقتنعًا به، فهو يقول: «وظللت أحكم بالطاعة وأنا لا أستسيغها ولا أتصورها،

---

(١) حياتي (ص٢٢٣).

(٢) حياتي (ص٢٢٥).

كيف تُؤخَذ المرأة من بيتها بالبوليس وتُوضَع في بيت الزوج بالبوليس كذلك؟ وكيف تكون هذه حياة زوجية؟ إني أفهم قوة البوليس في تنفيذ الأمور المادّية، كردّ قطعة أرض إلىٰ صاحبها، ووضع محكوم عليه في السجن، وتنفيذ حكم بالإعدام، ونحو ذلك من الأمور المالية والجنائية.. أما تنفيذ المعيشة الزوجية بالبوليس فلم أفهمه مطلقًا إلا إذا فهمت حُبًّا بإكراه، أو مودّة بالسيف، ولهذا كنت أصدر هذه الأحكام بالتقاليد لا بالضمير، وبما في الكتب والقوانين واللوائح، لا بالقلب، وكنت أشعر شعور من يمضغ الحصىٰ أو يتجرّع الدواء المرّ»(١).

فوائد اجتماعية:

سجلات المحاكم صورة حقيقية وصادقة للحياة الواقعية، والجلسات القضائية نماذج مركّزة من دنيا الناس وأهوائهم، ولقد تنبَّهَتْ مواهب أحمد أمين في البحث والدراسة والاستقصاء لهذا الأمر، وعدَّه مغنمًا، وأولاه شيئًا من عنايته، ولعلّه وجد فيه بعض العزاء عن تورّطه في عمل لا يهشّ إليه قلبُهُ ولا تُقبِل عليه نفسُهُ؛ إذ يقول: «إن استفدت شيئًا من عملي في هذا المنصب فدراسة اجتماعية عمليّة للأسر المصريّة.. ولقد هممتُ في بعض أيامي في القضاء أن

---

(١) حياتي (ص٢٢٦)، وقد كان العمل قديمًا في المحاكم السعودية علىٰ إلزام الزوجة بالرجوع إلى بيت زوجها قهرًا إن كان خروجها بغير حقّ، (فتاوىٰ سماحة الشيخ ابن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ ٥/ ٢٨٦)، والعمل الآن علىٰ أنها لا تُجْبَر علىٰ الرجوع (المادة ٧٥ من نظام التنفيذ)، ولكن تُعَدّ ناشزًا وتسقط نفقتها. ويُنظر (المغني ١٠/ ٢٦٣).

أدرس الأسرة دراسة علميّة، فأعددت كتبًا كثيرة فيها باللغة الإنجليزية، وأردتُ تطبيق ذلك علىٰ ما أراه من الأسر المصريّة، واستخراج الإحصاءات الرسمية في عدد ما يحدث في مصر من زواج ومن طلاق، ونسبة الطلاق إلىٰ الزواج، ونسبة من يتزوج أكثر من واحدة.. إلىٰ غير ذلك من إحصاءات؛ لأستنتج النتائج الاجتماعية التي تدلّ عليها، ولكنّي مع الأسف لم أتمم هذا البحث»[1].

ظاهرة جديدة:

ويشير أحمد أمين -في معرض حديثه عن الجانب الاجتماعي في القضاء- إلىٰ ظاهرة لاحظها أثناء عمله، فيقول: «وقد ظهرت علىٰ عهدي هذا ظاهرة جديدة لم تكن معروفة كثيرًا قبل هذا العهد، وهي تقاضي الأسر المتوسطة والأسر العالية أمام المحاكم. وقد كان هذا فيما مضىٰ يُعدّ عارًا كبيرًا، ولا يلجأ إلىٰ المحاكم إلا الأسر الفقيرة وأمثالها»[2].

فوائد ذاتيّة:

لم يعدم أحمد أمين من العمل في القضاء -وإن كان له كارهًا- بعض الفوائد والمنافع التي بقيت معه وصارت له سجيّة بعد أن ترك القضاء، ومن

---

(1) حياتي (ص٢٢٧).

(2) حياتي (ص٢٢٦).

ذلك: «المران على الحكم على الأشياء، فالقضاء لا يكون إلا بعد فهم الدعوى، ولا يكون الفهم حتى يسمع كلام الطرفين، ولا يكون الحكم حتى تُدرس القضية من جميع نواحيها، ولا يكون حتى يتكّون الرأي بناءَ على أسباب معقولة.. كل هذه دروس عمليّة منطقيّة عمليّة تطبع الشخص بطابع خاصّ لا يجده في التدريس ولا في غيره من الوظائف، فأربع سنين يُشغل فيها الذهن ليل نهار بتفكير في قضايا وتحليل لها، وتأمل في أحكام هذه القضايا ووضع أسباب لما وصل إليه من حكم، لا بد أن تترك في النفس أثرًا عميقًا»[1].

تجربة قضائية:

لم يحدّثنا أحمد أمين في سيرته الذاتية كثيرًا عن عمله بالقضاء، وكأنَّه لا يريد أن يُفِيض في هذه الحقبة من حياته، أو كأنه يودّ أن يمحوها من تاريخه، ففي صفحات ثلاث أو أربع عرّج على بعض الشذرات من الذكريات في تلك الأيام، وغالبها يتَّصل بالجانب الاجتماعي وبعض الفوائد التي اكتسبها من القضاء، وفي أثناء ذلك يُذَكِّرنا بأنه عازف عن هذه السبيل، راغبٌ عنها، فهو لم يستمرئ القضاء ولم يسعد به، وحسبك بذلك سببًا جليًّا في اقتضاب حديثه عن القضاء وتجاربه فيه، على أنه لم يُخلنا من هاته التجربة، التي يقول عنها: «ومما أفادني أني كثيرًا ما كنت أُنَحِّي المحامين عن الكلام وتزويقهم للأمور،

---

(١) حياتي (ص٢٢٧).

وادّعاء بعض ما ليس بصحيح، وأطلب حضور المتخاصمين شخصيًّا في جلسة سرّيّة، وأستمع إلىٰ كلٍّ منهما في تؤدةٍ وتقصٍّ لمعرفة الأسباب الأساسية التي أدّت إلى هذا النزاع مما لا يذكره المحامون عادةً، فكنتُ أعرف سرّ الخصومة، وذلك شيءٌ ليس في الأوراق، ثم أعالج هذا السرَّ، مما أراه ناجحًا -وأكثر ما يكون بالصلح بين المتخاصمين- إما بالفُرْقَة إذا لم يكن أملٌ في نجاح الأسرة، وإما بالنصح بما يحسم الخلاف، كأن يسكن الزوجان بعيدين عن أهل الزوج أو أهل الزوجة، أو نحو ذلك»[1].

الجلال والوقار في جبّة القاضي:

لا يخفىٰ علىٰ قارئ سيرة أحمد أمين أنه كان يضيق بما يفرضه عليه منصب القضاء من تحفُّظ ووقارٍ وتَوَقٍّ ورزانةٍ وبُعْدٍ عن كلٍّ ما يُتَوهَّم أنه يخدش هذا المنصب السَّنِيّ، ويستحضر أحمد أمين في هذا السياق ما كانت توصيه به معلمته الإنجليزية من حثّها له علىٰ اطّراح رداء الكهولة، ومقارفة اللهو، فيقول: «وفي سِنِيّ القضاء نسيتُ ما كانت توصيني به السيّدة الإنجليزيّة من قولها: تذكّر أنك شابّ، بل كنت أتذكّر دائمًا أنني شيخ، فالقضاء الشرعيّ يتطلّب وقارًا وجلالًا ومشيًا بطيئًا وحركةً جامدةً وإلا كان أهوجَ أرعن، والقاضي الشرعي -بجانب ذلك- يُنظر إليه علىٰ أنه رئيس دينيّ، فيجب أن يتحرّج من

(١) حياتي (ص٢٢٦).

الجلوس في قهوة، أو أن يكون في نادٍ تُشرب فيه خمرٌ أو يُلعب فيه ميسر.. وإذا جلس في قوم فلا بدّ أن يتحدث حديثًا دينيًا أو أخلاقيًا، وعلى الأقل أن يكون جادًّا لا يمزح ووقورًا لا يضحك»[1]، على أن خلطه رَحِمَهُ اللَّهُ بين مجانبة نوادي الخمر والميسر، وبين بقيّة الصفات من الجدّية والوقار وعدم الضحك يبيّن لنا اختلال التصوّر لدى الأستاذ الأديب أحمد أمين في نظرته إلى القاضي الشرعي؛ فالابتعاد عن مجالس الخمر والميسر واجب على كلّ مسلم، وأما العبوس والوقار وعدم المزاح ووجوب الحديث في الدين أو الأخلاق وبطء المشي وجمود الحركة؛ كل ذلك أشبه بصورة نمطيّة يستحضرها من ذهنه وتُمليها عليه مخيّلته، وربما أكّدها لديه بعض معاصريه من القضاة الشرعيين.

ولا نغفل في هذا الصدد ما كان عليه حال بعض الناس في كثيرٍ من المجتمعات في تلك الأيام، من ابتعاد عن الدين وتأثُّر بالقِيَم الغربية، وتساهل في تعاطي المحرمات، ولعلّ الموقف الذي أسوقه الآن يجلّي لنا ذلك بأوضح عبارة؛ إذ يقول أحمد أمين: «وحدث مرّةً وأنا في قويسنا حادث مُرْبِك، فقد دعاني إلى العشاء طبيب المركز مع كبار الموظفين وبعض كبار الأعيان، وأنا أعلم أن بعض المدعوين يشرب خمرًا، فتأخرتُ في الذهاب إلى بيت الطبيب حتى يأخذوا حرّيتهم قبل حضوري، فلما ذهبت وجدت الباب مفتوحًا والمدعوين

(١) حياتي (ص٢٢٨).

في حجرة أمام الباب، فانتظرت حتىٰ يأتي الخادم فلم يحضر، فدخلت عليهم في الحجرة وإذا هي معمعة، وإذا هي حانة، وإذا الكؤوس تُملأ، فبُهِتَ الحاضرون وبُهِتُّ، وخجلوا وخجلتُ، وإذا بعضهم يأخذ الزجاجة والكأس ويخفيهما تحت المائدة، وزاد اضطرابي واضطرابهم، وارتباكي وارتباكهم، فقصدتُ إلىٰ الطبيب صاحب الدعوة وأفهمته أني حضرت لأعتذر. فقد حدث ما يضطرني أن أكون في بيتي الآن، ففهم ما أريد وألَحّ عليَّ أن أنتظر في حجرة أخرىٰ لحظات قليلة حتىٰ تنظف المائدة، فأصررتُ وخرجتُ، وكان صوابًا ما فعلت، فلو جلستُ معهم لخرجت الشائعات بأنني كنت أشرب مع الشاربين، وألهو مع اللاهين، ولسقط مركزي الديني ومركزي الخُلُقي ومركزي القضائي معًا»[1].

ويحضر في هذا السياق حديث الأستاذ الأديب محمد رجب البيّومي، ملتمسًا العذر لبعض آراء وتوجهات أحمد أمين[2]؛ إذ يقول: «وقد قُدِّر علىٰ الرجل أن يعيش في إحدىٰ فترات الانتقال حين اختلط الشرق بالغرب، وظهر من النُّظُم في التربية والتعليم والثقافة والاجتماع ما كان موضع الأخذ والردّ حينًا غير قصير.. وقد عرض الأستاذ تاريخ حياته بحيث أصبح تاريخًا لهذا التطور المتجدد في عصرنا الراهن، مما يجعل الحديث عنه لا يكاد يقف عند

(١) حياتي (ص٢٢٨).

(٢) يُنظر ما سبق في آخر ترجمته الموجزة.

شخص بعينه، بل يمتدّ إلىٰ تصوير جيلٍ بأكمله»[1].

وداعه الأخير للقضاء:

في كتاب بعثه الأستاذ أحمد أمين من مجلة الثقافة التي يشرف عليها إلىٰ الشيخ عليّ الطنطاوي يستحثّه فيها علىٰ معاودة الكتابة في شؤون الأدب بعد أن ابتُلِيَ الطنطاوي بالقضاء وقلَّ التفاته إلىٰ الأدب وأعرض عنه إلا قليلًا، يقول أحمد أمين: «أرسلت «الثقافة» إلىٰ الأستاذ الأديب الدمشقي ترجوه الخروج عن صمته والعودة إلىٰ تلحينه، وقد عرفت منه كاتبًا قديرًا وأديبًا متفنّنًا، فبعث هذا الكتاب[2]، وأباح لنا نشره، ولعلّ هذا يكون سببًا باعثًا للأستاذ أن يُنَفِّس عن نفسه، ويستعيد قلمه، ويمتّع القرّاء بآثاره، ويتحرّر من الدنيا الضيِّقة التي يعيش فيها بين القضايا وكتب القانون وحيثيّات الأحكام إلىٰ الدنيا الواسعة، دنيا العواطف ودنيا الناس ومنازعهم ومشاكلهم وإصلاحهم، فما خُلِقَ الأديب وقفًا علىٰ مثل هذه الدنيا الضيّقة»[3].

وحديث الأستاذ أحمد أمين عن ضيق دنيا القضاء وما يحفّ به يشفّ عن وجهته، ويدلّ علىٰ ما اختاره لنفسه من مجافاة القضاء وما يمتّ إليه،

---

(١) النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (١/ ١٢٤).

(٢) وهو ردّ الطنطاوي علىٰ أحمد أمين -رحمهما الله-، وتجده في الذكريات: (٥/ ٥).

(٣) من حديث النفس (ص١٢٩).

فلم يكن أحمد أمين مرتاحًا في عمله القضائي، ولم يجد فيه نفسه، ولا وافق هواه، بل كان قلبه مائلًا كل الميل إلىٰ التدريس، كما يقول: «وأنا من طبعي تفضيل التدريس علىٰ القضاء»[1]، وحتىٰ عندما انتقل مدرّسًا في مدرسة القضاء الشرعي يصرّح بقوله: «ولم أملّ التدريس، وما زلت أفضّله علىٰ القضاء»[2]، وحين اضطر للانتقال من التدريس إلىٰ القضاء تألَّم لذلك، وتوجّع لترك مدرسة القضاء؛ إذ يقول: «بكيتُ عليها كما أبكي علىٰ فَقْد أب أو أمّ أو أخ شقيق»[3]، وعزَّىٰ نفسه ببقاء اتصاله مع زملائه في مدرسة القضاء وبعض الأساتذة ممن يحبهم. ومما زاده بؤسًا، أنه يقول: «ومما آلمني أنني تركت التدريس، وهو ما أحبّه، إلىٰ القضاء، وهو ما لا أحبه»[4]، ويقول: «لم أستمرئ القضاء ولم أسعد به»[5]، بل وكان عند حكمه في بعض القضايا يشعر «شعور من يمضغ الحصىٰ أو يتجرع الدواء المرّ»[6]. وفي عبارة لها دلالة عميقة يقول بعد أن رجع إلىٰ التدريس: «ها أنا أُطَلِّق كتب الفقه، وأعود إلىٰ كتب اللغة والأدب والنحو»[7]،

---

(١) حياتي (ص١٥٣).

(٢) حياتي (ص٢٠٥).

(٣) حياتي (ص٢٢٤).

(٤) السابق.

(٥) السابق (ص٢٢٥).

(٦) السابق (ص٢٢٦).

(٧) السابق (ص٢٣٩).

فهي الفُرْقَة والبينونة إذن! فليس غريبًا بعد هذا البيان الصريح في اجتواء القضاء والنفور منه؛ أن يخفق أحمد أمين بجناحيه بعيدًا عن القضاء في أول فرصة تسنح له، وذلك عندما عرض عليه صديقه طه حسين أن يكون مدرّسًا بكلية الآداب، قال أحمد أمين: «فترددت قليلًا ثم قبلتُ؛ لنفوري من القضاء وحبي للتدريس»[1]، ولعلّ مردّ هذا التردد القليل ما جُبِلَ عليه أحمد أمين من عزوف عن المغامرة وحبّ للرتابة وإيثار للاستقرار، ولكون الجامعة كانت حديثة الولادة لم تَضَح معالمها ولم تتبين ملامحها بعدُ، وبانتقاله للجامعة انقطعت علائقه بالقضاء وكان بينهما طلاق بائن، فكان ذلك آخر عهده به.

مُؤثّرون في حياة أحمد أمين:

المتأمل لحياة أحمد أمين في مطلعها وما انتهت إليه يجد تفاوتًا كبيرًا بين البدء والختام، فقد نشأ في بيت متديِّن، وحدّثنا كثيرًا عن والده الشيخ الأزهري الزاهد، الذي أولاه فَضْل عناية وخصَّه بمزيد اهتمام، ولنقف على صفحة عجيبة من مذكرات أحمد أمين في حديثه عن بواكير حياته، تُبيِّن لنا مدى هذه العناية ومبلغ ذلك الاهتمام؛ إذ يقول: «وضع لي والدي برنامجًا مرهقًا لا أدري كيف احتملته، كان يوقظني في الفجر فأصلي معه، ثم أقرأ جزءًا من القرآن وأحفظ متنًا من المتون الأزهريّة كألفيّة ابن مالك في النحو، حتى إذا

(١) السابق (ص٢٣٧).

طلعت الشمس أفطرتُ ولبستُ ملابسي وذهبتُ إلىٰ المدرسة أحضر دروسها إلىٰ الظهر، وفي فسحة الظهر أتغدىٰ في المدرسة علىٰ عجل، وأذهب إلىٰ كُتَّاب بمسجد شيخون قريب من المدرسة، وقد اتفق أبي مع فقيه الكُتّاب أن يسمع مني جزءًا من القرآن، حتىٰ إذا أتممته سمعت جرس المدرسة فذهبت إلى الفصل، ثم أحضر حصص المدرسة بعد الظهر، فإذا دقّ الجرس النهائي خرجت إلىٰ البيت وخلعت ملابسي المدرسيّة ولبست جلبابًا، وذهبت إلىٰ المسجد الذي أبي إمامه، فمكثتُ معه من قبيل المغرب حتىٰ يصلّي العشاء أستمع لدرسه الذي يلقيه في المسجد بين المغرب والعشاء، ثم أعود معه إلىٰ البيت، وفي أثناء الطريق يُحَفِّظني بيتًا من الشعر أو بيتين، ثم يسألني إعرابه فأعربه، ويصحح لي خطئي، كلّ ذلك ونحن سائران في الطريق، ثم أتعشىٰ وأنام»[١].

ويحدّثنا عن تديّنه في تلك الأيام وإقباله علىٰ الله -جلّ وعلا- وعن عبادته، فيقول: «كنت في هذه السنّ متديّنًا شديد التديّن، وكان بالمدرسة مسجد صغير أُعِدَّ إعدادًا حسنًا، فكنتُ أصلي فيه الصلوات لأوقاتها. وكنت أقوم الليل وأتهجد وأحبّ الله وأخشاه، وتنحدر الدموع من عيني أحيانًا في ابتهالاتي، وأسجد فأطيل السجود والدعاء ...»[٢].

---

(١) حياتي (ص٧٢).

(٢) حياتي (ص٧٦).

ولم يزل أحمد أمين على حاله في التديّن والإقبال على الخير عندما دخل مدرسة القضاء الشرعي، فهو يقول: «وكان شعوري الديني وأنا طالب بمدرسة القضاء لا يزال قويًّا كشعوري الوطني، بل أقوى منه، حتى كان طلبة فضلي يسمونني «السُّنِّيّ»، بينما يسمون غيري الفيلسوف أو الزنديق، وأذكر مرّةً أن أحد أساتذتي كان ينكر معجزة نبع الماء من بين أصابع النبيّ ﷺ، فحاججته، ثم انقلب الجدال إلى حدّة منّي، فاحمرَّ وجهي وغضبتُ على أستاذي غضبًا شديدًا، فتقبَّل غضبي بالحلم والابتسامة الهادئة»[1]، ولكنّ هذه العاطفة الصادقة والغيرة المتينة والتديّن العميق لدى الأستاذ أحمد أمين لم تلبث أن عصفت بها العواصف[2]، فقد شهدت هذه المرحلة من حياته وما بعدها مؤثرات قويّة، لعل أهمها:

١ - معلمته الإنجليزية:

في المدة التي انتقل فيها أحمد أمين من القضاء إلى التدريس للمرة الأولى، تعلم اللغة الإنجليزية على يدي امرأة إنجليزية، يقول عنها: «كان لها أثر عظيم في عقلي ونفسي»[3]، وكانت في الخامسة والخمسين من عمرها، ويصف

---

(١) حياتي (ص١٣٦).

(٢) ذكر ابنه جلال أمين في سيرته الذاتيّة (ماذا علمتني الحياة ص٣٠٣) أنه لم يرَ والده يصلي في يوم من الأيام، ودندن بكلام يدور حول ضعف تديّنه، والله أعلم بحقيقة الحال، وفي هذه السيرة حديثٌ عن والده لا أراه إلا داخلًا في ديوان العقوق.

(٣) حياتي (ص١٧١).

العلاقة بينهما بقوله: «لا تعاملني معاملة مدرّسة لتلميذ، بل معاملة أمّ قويّة لابن فيه عيوب من تربية عتيقة»[1]! وتذهب هذه المرأة الإنجليزية في علاقتها بأحمد أمين إلىٰ أبعد من ذلك، فهو يقول عنها: «وتنفق أكثر ما تأخذه مني في أشكال مختلفة لنفعي، فهي تدعو بعض أصحابها من الإنجليز رجالًا ونساءً إلىٰ الشاي، وتدعوني معهم لأتحدث إليهم ويتحدثوا إليّ، فأسمع لهجاتهم، ويتعود سمعي نطقهم، وأصغي إلىٰ آرائهم وأفكارهم، وأقف علىٰ تقاليدهم»[2].

ويمتد أثر هذه المرأة الإنجليزية في نفس أحمد أمين عميقًا عميقًا.. ولعلها من أسباب تحوّله عن سبيل نشأته الأولىٰ، وتبدّل كثير من قناعاته وآرائه بل ومبادئه، فهو يقول عنها: «وتوثقت الصلة بيننا فكأنني كنتُ من أسرتها، وهي لا تُعنَىٰ بي من ناحية اللغة الإنجليزية وآدابها فحسب، بل هي تشرف علىٰ سلوكي وأخلاقي. لاحظتْ فيَّ عيبَيْنِ كبيريْنِ فعملت علىٰ إصلاحهما، ووضعت لي مبدأين تكررهما عليّ في كل مناسبة. رأتني شابًّا في السابعة والعشرين أتحرك حركة الشيوخ، وأمشي في جلال ووقار وأتزمّت في حياتي فلا موسيقىٰ ولا تمثيل ولا شيئًا حتىٰ من اللهو البريء، وأصرف حياتي في دروس أحضرها ودروس ألقيها ولغة أتعلمها. ورأتني مكتئب النفس

(١) حياتي (ص١٧٢).

(٢) حياتي (ص١٧٣).

منقبض الصدر ينطوي قلبي على حزن عميق، ورأتني لا أبتهج بالحياة ولا يتفتح صدري للسرور، فوضعت لي مبدأ هو: «تذكر أنك شاب»، تقوله لي في كل مناسبة، وتذكّرني به من حين إلى حين. والثاني: أنها رأت لي عينًا مغمضة لا تلتفت إلى جمال صورة ولا جمال طبيعة ولا جمال انسجام وترتيب، فوضعت لي المبدأ الآخر: «يجب أن يكون لك عين فنّية».»[١].

كان لهذه المرأة -التي فقدت عقلها فيما بعد وأُدخلت مستشفى المجاذيب- بصمة واضحة في حياة أمين، فقد لازمها أربع سنوات، ونلمس هذا الأثر فيما سطّره عنها في ذكريات حياته وما تلاها من أعوام.

٢- طلاب بعثة إنجلترا:

وسبب آخر من أسباب التحوّل في حياة أحمد أمين، وهو تعرُّفه على مجموعة من الطلاب المتخرجين في مدرسة المعلمين العليا والمرشحين للبعثة إلى إنجلترا، وكانت الحرب العامة الأولى قد منعتهم من الذهاب في البعثة، فصادقهم أحمد أمين، ورأى لديهم شيئًا جديدًا، يعبّر عنه قائلًا: «رأيتهم مثقفين من غير جنس ثقافتي، ثقافتهم عصرية بحتة، وثقافتي شرعية كثيرًا وعصرية قليلًا ..»[٢]. وامتدت العلاقة بينهم وتآلفوا وكثرت بينهم اللقاءات

(١) حياتي (ص١٧٤)، ويُنظر: فيض الخاطر (٨/ ٦).

(٢) حياتي (ص١٨٠).

والرحلات، وكان أحمد أمين أشدّهم محافظةً وأكثرهم تمسّكًا، ولكنّه تأثر بهم كما يقول: «تحررت بعض الشيء، فكنّا نذهب أحيانًا إلىٰ «صالة منيرة المهدية» لسماع غنائها ومشاهدة رواياتها، وكنت أتأثر من بعض نغماتها أثرًا يرنّ في أذني طول الأسبوع، فإذا أحبّ بعضهم أن يذهبوا إلىٰ أكثر من ذلك تواصلوا فيما بينهم ألا يخبروني؛ لأني لا أصلح لمثل موقفهم»[1].

وكانت هذه المجموعة هي النواة لمشروع أحمد أمين الذي عُرِفَ به، وهو «لجنة التأليف والترجمة والنشر»[2].

٣- عاطف بركات[3]:

وثالثة الأثافي من أسباب التغيّر الذي طرأ علىٰ أفكار أحمد أمين ومنهج حياته؛ اتصاله بناظر مدرسة القضاء الشرعي «عاطف بركات»، وكان لعاطف هذا عناية بأحمد أمين مذ كان تلميذًا، فلما تخرج عيّنه معيدًا ولم يعبأ بترتيبه بين المتخرّجين، فعيّنه مع الثلاثة الأُول مع أنه كان السادس، وكانت وظيفة المعيد تُحتِّم عليه ملازمة المدرّس الأساسي في ما يلقيه من دروس،

(١) حياتي (ص١٨٧).

(٢) حياتي (ص١٨٨).

(٣) عاطف بركات باشا: من رجال التعليم في مصر، تولّىٰ بعض المناصب في مجال التعليم ومكث ناظرًا لمدرسة القضاء الشرعي أربعة عشر عامًا، ثم ساهم في الحركة السياسية، ونفاه الإنجليز إلىٰ جزر الهند، ثم انتهىٰ به المطاف وكيلًا لوزارة المعارف، (ت:١٩٢٤م)، ورثاه أمير الشعراء، يُنظر: (فيض الخاطر ١/ ١٢٤)، الشوقيات (٢/ ٩٣).

ولندع أحمد أمين يحدّثنا عن مدىٰ تأثّره بأستاذه، ليقول: «كنت أذهب إلى بيته في كثير من الأيام عند تحضير درس، وكان يحضره من كتب الأخلاق الإنجليزيّة.. وكنّا نتناقش في الدروس قبل إلقائها، وأحيانًا يجرّنا الحديث من موضوع الدرس إلىٰ موضوع آخر اجتماعي أو ديني أو سياسيّ، فيعرض آراءه ويستمع إلىٰ مجادلتي، وقد أثّر فيّ أثرًا كبيرًا من ناحية تحكيم العقل في الدين، فقد كنتُ إلىٰ هذا العهد أُحَكّم العواطف لا العقل، ولا أسمح لنفسي بالجدل العقلي في مثل هذه الموضوعات؛ فالدين فوق العقل، فإن جاء فيه ما لا يدركه العقل آمنّا به؛ لأن علم الله فوق علمنا، وهو أعلم بما يُصلحنا وما يضرّنا، وهو يأبىٰ إلا تحكيم العقل والبحث عما لا نفهم حتىٰ نفهم.. كان من أثر هذا الجدل الديني أني أعملتُ عقلي في تفاصيل الدين وجزئيّاته، أما جوهر الدّين من إيمانٍ بالله وجلاله وعظيم قدرته فظلَّ ساكنًا في أعماق قلبي لم يَنَلْ منه أيُّ جدل ولم يتأثّر بأيّ قراءة، وكلّ ما في الأمر أنّي صرتُ أكثرَ تسامحًا مع المخالفين، وأوسعَ صدرًا للمعارضين»(١).

واستمر هذا التأثير في حياة الأستاذ أحمد أمين، حتىٰ عندما نضج وعيه واكتملت أداته، يقول الأستاذ الأديب محمد رجب البيّومي: «قضىٰ أحمد أمين حياته يلهج بذكر عاطف؛ يكتب عنه، ويستشهد به، ويروي بعض

---

(١) حياتي (ص١٤٧)، ويُنظر: فيض الخاطر (١/ ١٢٤).

مواقعه، مما يؤكد أثره القويّ في نفسه»[١].

أثر القضاء على أدبه:

ومن الغريب أن المتصفّح لإنتاج أحمد أمين الأدبي لا يكاد يعثر بشيء يدلّ على أنه عمل قاضيًا في يوم من الأيام، ولولا ما حدثنا به في مذكراته (حياتي)، وما عرفناه من أخباره وسيرته من غيره، لربما خفي هذا الأمر على ألصق الناس بأدبه وأعلمهم بكتبه.

أفليس من العجيب أن تقلب كتابه (فيض الخاطر) -وهو كما يدلّ عنوانه مقالات يفيض بها خاطره من وحي تجارب الحياة- فلا تقف فيه على ما يَشِي بأثرٍ من عمله القضائي، أو يُنْبِئ عن السنوات التي أمضاها يفصل في النزاعات ويفضّ الخصومات ويسمع المشكلات في الزواج والطلاق والنفقة والحضانة والزيارة والعَضْل، ويطّلع على خفايا الأُسَر وأسرار العائلات في تخصُّص قضائي هو الألصق بالنفس الإنسانية والأغنى بالمشاعر المتقلّبة والعواطف المتضاربة؛ ذلكم هو قضاء الأحوال الشخصيّة الذي يسميه الشيخ علي الطنطاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قضاء الحياة الإنسانية»[٢]؛ فلا تجد للتجارب القضائيّة ذِكْرًا عند أحمد أمين، ولعلّ الدكتور زكي مبارك وجد في هذا مغمزًا قريبًا وجانبًا

(١) النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (١/ ١٣٢).

(٢) الذكريات (٨/ ٧٥)، ويُنظر: علي الطنطاوي قاضيًا (ص١٦٧).

رخوًا لديه، فصوّب إليه سنان قلمه، قائلًا: «لقد اشتغل أحمد أمين بالقضاء الشرعي بضع سنين، فهل قرأتم له مقالًا أو قصّة تدلّ على أنه توجّع مرّة واحدةً للمآسي الإنسانيّة؟ لقد عاش أحمد أمين مدّة بالواحات، فهل سمعتم قبل أن تسمعوا مني أنه عاش بالواحات؟ لو كان أحمد أمين أديبًا لحدثكم عن تلك المروج التي يجهلها المصريّون، ولكنّ أحمد أمين لم يكن أديبًا، وإنما كان موظّفًا مخلصًا لواجب الوظيفة لا يرىٰ ما عداها من الشؤون، ثم قال له طه حسين: كن أديبًا، فكان!»[1]، دعك من شطح زكي مبارك وقسوة عبارته، فقد كان حديثه في سياق نقدٍ موجعٍ ومعركةٍ أدبيةٍ ضاريةٍ من طرف واحد، ولكنه أصاب كبد الحقيقة في أن قلم أحمد أمين كان في معزل عن حياته القضائيّة.

بين القضاء والصحافة:

ومن عجيب الموافقات وغريب المفارقات أنّ التفات أحمد أمين إلىٰ عالم الصحافة كان بسبب قضية من قضايا الرأي العام كما تسمَّىٰ، ويقصّ علينا خبر هذه القضية بقوله: «وكنت في صباي لا أقرأ الجرائد، فهي لا تدخل بيتنا، ولست أجلس في مقهىٰ أقرؤها فيه، إلىٰ أن كانت حادثة زواج الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد، بالست صفيّة بنت الشيخ السادات، وهي حادثة

---

(١) مجلة الرسالة، العدد ٣١٤، الاثنين جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٣٥٨هـ، (المجلد السابع ٢/ ١٣٣٨)، من مقالة له بعنوان: (جناية أحمد أمين علىٰ الأدب العربي) الحلقة الخامسة.

تحدث كل يوم ولا تحرّك ساكنًا، ولكنّ هذه الحادثة بنوع خاص أقامت مصر وأقعدتها من الخديوي إلىٰ البائع الجوال، فرجلٌ كهلٌ تزوّج بنتًا بلغت سنّ الرشد برضاها دون رضاء أبيها، واعترض أبوها علىٰ هذا الزواج، فماذا عسىٰ أن يكون لهذا الحادث من أهمية؟ ولكن لعبت الخصومات السياسيّة في هذا الموضوع. وإثارةُ شعور العامّة عن طريق المحافظة علىٰ الدين، وفراغُ عقول الناس، جعلا هذه المسألة مسألة الرأي العام، فقد رُفعت قضية بطلب فسخ عقد الزواج لعدم كفاءة الزوج للزوجة؛ إذ هي شريفة من نسل النبي ﷺ، وهو ليس بشريف، واشترك في هذه المعمعة القضاء والسياسة والأدب، فجلسات المحاكم وما دار فيها من مرافعات تطلع علىٰ الناس في الجرائد، والشعراء يصنعون المقطوعات الطريفة في هذا الموضوع تنشرها الجرائد، والجرائد الهزليّة تنشر «النكت» اللاذعة، وهكذا اهتاجت عواطف الناس وترقبوا الجرائد، وتلقفوها تطلع عليهم كل يوم بجديد، ومن ذلك الحين اتصلت بالجرائد أقرؤها»[1].

القضاء في (فيض الخاطر):

وفي المواضع الشحيحة التي أَلَـمَّ قلمه فيها بالقضاء في كتابه «فيض الخاطر»، نجده غريبًا عنه، لا يستمدّ من خبرة ولا ينهل من تجربة، بل يتناوله تناول الظبي المنفّر، كأنه لم يشهد فيه مجلسًا، ولم يحكم في قضيّة، كما في

(١) حياتي (ص١٠٨).

مقالة له بعنوان «المصالحة»، أورد فيها أصل المعنىٰ باللغة الإنجليزية، ثم عرّج علىٰ بعض الأمثلة، وكان من ضمنها القضاء، فقال فيه: «وهذا هو الشأن في القضاء، ففي القضية يتولىٰ محامون جانبًا من جوانب القضيّة، يبذلون علمهم وفصاحتهم ومهارتهم الخطابيّة والقانونيّة في أحقّية جانبهم، ويفعل مثل ذلك محامو الجانب الآخر، ثم يقف القاضي موقف الناظر إلىٰ الجانبين ويفاضل بين وجهتي النظرين، فقد يقتنع بجانب منهما ويقضي به، ولكن في كثير من الأحيان يلجأ إلىٰ المصالحة؛ ولست أعني أن يصلح بين الخصمين، ولكن أعني أن يرىٰ لكل خصم جانبًا من الحق وجانبًا من الباطل فيصالح بين وجهتي النظر ويشتقّ منهما معًا حكمه، فهذا هو التصالح»[1]، فهذا -كما ترىٰ- كلام عام، يقدر عليه مَن لم يشم للقضاء رائحة، ولعلّ قِصَر المدة التي عمل فيها أحمد أمين قاضيًا وتطاول الزمن بينه وبينها هو السبب في قلة حديثه عن هذه التجربة.

وهو عندما يريد أن يستشهد بواقعة قضائية ذات مغزىٰ نفسي يستعير تجارب قضاة آخرين، فيحدّث عن غيره قائلًا: «حدّثني قاضٍ فاضل جليل أنه عُرض عليه يومًا قضية غريبة طريفة، ذلك أنّ رجلًا ادّعىٰ علىٰ آخر أنه بينما هو يسير في الطريق إذ صفعه المدعىٰ عليه صفعة قويّة علىٰ قفاه من غير أن يكون هناك أيّ سبب يستدعي ذلك، فلما سئل المدعىٰ عليه: هل صفعت

---

(١) فيض الخاطر (١/ ١١٦).

هذا الرجل؟ قال: نعم. أتعرفه من قبل؟ قال: لا. هل بينكما معاملة تستدعي أن تصفعه؟ قال: لا. هل حدثت بينكما مشادّة ترتب عليها الصفع؟ قال: لا. فما السبب إذن؟ قال: كنت سائرًا في الطريق، فلفت نظري عِظَمُ قفاه وامتداده واستعراضه، فأوحىٰ إليّ هذا القفا أنه صالح كل الصلاحية للصفع، فلم أدر إلا وقد تحركت يدي من جنبي وصفعته صفعة قوية شفيت بها شهوتي»[1].

ويتناول في إحدىٰ مقالاته بفيض الخاطر حكاية من التاريخ، تحت عنوان «صورة قضائية تاريخيّة»[2]، فيُجْرِي عليها قلم الأديب، ويُجَلِّيها بريشة الفنّان، ولكنّها ليست مما نحن فيه.

وفي كتابه «ظهر الإسلام»[3] فصل قصير عن القضاء في تاريخ الإسلام، عرّج فيه علىٰ بعض الصور المشرقة للقضاة الأوائل، وتحدث يسيرًا عن طرق التقاضي عندهم، وعن أجور القضاة، ثم ختمه بقوله: «وقد انحطّ القضاء علىٰ توالي الأزمان، فقلَّ أن ترىٰ قاضيًا محترمًا مهيبًا وقورًا كالذي كنت تراه من قبل»[4]، ولعلّ القارئ لا يوافق علىٰ هذا الحكم القاسي، فما زال في القضاة بقيّةٌ صالحة، وفي الناس خيرٌ.

---

(١) فيض الخاطر (٨/ ١٦٥).

(٢) فيض الخاطر (٣/ ١٤٤)، ويُنظر: الكواكب السائرة (١/ ٦٣)، شذرات الذهب (٩/ ١١٩).

(٣) ظهر الإسلام (٢/ ٤٤٤).

(٤) ظهر الإسلام (٢/ ٤٤٥).

خاتمة:

هـذا مـا تيسـر الوقـوف عليـه مـن سـيرة الأديـب أحمـد أمـين القضائيـة، وتجاربـه وأحاديثـه في القضـاء، وذلـك -كمـا يـرىٰ القـارئ الكريـم- نَـزْرٌ يسـيرٌ، لا يجـد فيـه طالـب الفائـدة العمليّـة غَنـاءً، ولا يرجـع منـه بكبيـر جـدوىٰ، وإنمـا هـي ومضـات خافتـة، وإشـارات باهتـة، باعـد الزمـان مـا بينـه وبينهـا، فهـو يلقاهـا لقـاء الغريـب للغريـب، مـع قلـة احتفالـه بالقضـاء، بـل ونفـوره منـه، ومجافاتـه لسـبيله، وفـوق ذلـك ودونـه ومعـه ذلـك النهـج الـذي اختـاره أحمـد أميـن لنفسـه، والطريـق الـذي اختطَّـه لحياتـه، والسـتار الـذي أسـدله علـىٰ منابتـه الخصبـة، وجـذوره الصلبـة، وإذا أراد الله شـيئًا فـلا مـردّ لـه، والحمـد لله رب العالميـن.

* * *

مقالة بعنوان «أحمد أمين القاضي»[1]

بقلم الأستاذ / حسن جلال

نشأ المرحوم الدكتور أحمد أمين نشأة تؤهله لأن يكون «عالمًا» لا لأن يكون «قاضيًا». فقد كان والده من رجال العلم والتعليم، وقد وصفه -عليه رحمة الله- في كتابه «حياتي»؛ فقال إنه كان «يحاسب أولاده على تعلّمهم محاسبة عسيرة، فهو يمتحنهم دائمًا في حفظ القرآن وحفظ المتون، وفي فهم دروسهم، فإذا أخطؤوا حسبل وحوقل، وقد يغضب ويضرب.. وكل صحبتنا له كانت صحبة درس جديد أو امتحان في درس قديم. ولا أذكر أنه مزح معنا، وقلّ أن ضحك في وجوهنا. ولذلك كان اطمئناننا ومرحنا القليل ساعة يغيب عن البيت، وخوفنا ورهبتنا وحبس أنفاسنا ساعةَ يحضر».

وقد تقلب الدكتور أحمد أمين في أيام دراسته الأولى بين مختلف المدارس والمعاهد، حتى انتهى إلى مدرسة القضاء الشرعي؛ فأتمَّ دراسته بها، وتخرَّج فيها، ووقف الوقفة الحاسمة التي يقفها كل متخرّج بعد إتمام

---

(١) أحمد أمين بقلمه وقلم أصدقائه (ص٤٣). بمناسبة الذكرى الأولى لوفاته ٣٠ مايو ١٩٥٥م القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٥م.

دراسته ليختار طريقه في الحياة. وكانت دراسته في تلك المدرسة تؤهله للاشتغال بالتعليم فيها، أو للعمل في «القضاء». فلم يتردّد في الاختيار، واتجه من فوره إلىٰ البقاء في معهده الذي تخرَّج فيه ليعمل مدرّسًا به. وظلّ فيه أكثر من عشرة أعوام، وهو يقرأ ويؤلّف، ويبني أجنحته القويّة التي حلّق بها فيما بعد في سماوات العلم والتأليف العلمي. وكان انتقاله إلىٰ «القضاء» بعد هذه الفترة الطويلة التي قضاها في العلم والتعليم بمثابة محنة من المِحَن التي يُصاب بها المؤمن. وإني أُفضّل في هذا المقام أن أستعير كلماته التي خطّها بيده ليصف الهزة التي عرته علىٰ أثر هذا الانتقال. قال: «صدر الأمر بنقلي إلىٰ القضاء فعُيّنتُ قاضيًا في محكمة قويسنا الشرعية. وكان هذا آخر العهد بتدريسي بالمدرسة. وانتهت بذلك مرحلة طويلة هي زهرة العمر تقريبًا.. خمسة عشر عامًا من سِنِي الشباب بين طالب ومدرس نلتُ فيها أكثر ثقافتي، وجربتُ فيها أكثر تجاربي في الحياة، وتعلمتُ ما استطعت من العلم ومن الناس، ولقيتُ فيها أكبر الشخصيات التي أثَّرت في نفسي، وطُبعت فيها بطابع لازمني طول الحياة، دخلتها مغمض العينين ليس عندي إلا قليل من التجارب، وخرجتُ منها شيئًا آخر. لذلك بكيت عليها كما أبكي علىٰ فَقْد أب أو أم أو أخ شقيق. ومما آلمني -وهنا بيت القصيد- أني تركت التدريس وهو ما أحبّه إلىٰ القضاء وهو ما لا أحبه ....».

والقضاء في ذاته مهنة سامية يتنافس فيها المتنافسون، فهي صناعة من صناعات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. وصاحبها موضع التبجيل والتكريم حيثما حلَّ أو أقام. ولا يلمس القاضي في عمله شيئًا من ذلك الضغط التقليدي الذي قد يرزح تحت نَيْره غيره من أصحاب المِهَن الأخرىٰ، فهو يَستمتع في عمله بكامل حريته واستقلاله، ولا يحس وطأة رقيب عليه، اللهم إلا رقابة ضميره ومخافة الله. فإذا قال رجل عاقل: إنه لا يحب القضاء، فمعنىٰ ذلك علىٰ الأصح أنه يحبّ شيئًا آخر أكثر من حبّه للقضاء. وهذا الشيء الآخر الذي كان يحبه الدكتور أحمد أمين هو حياة العلم والتعليم.. وهو اتصاله الدائم في تلك البيئة العلمية بهاتيك الشخصيات الكبيرة التي يقول عنها: إنها أثّرت في نفسه، وطبعته بتلك الطوابع البارزة التي لازمته طول حياته. ومثل هذا الكلام يصبح أكثر فهمًا ووضوحًا حين يعرف الإنسان أن الدكتور أحمد أمين -عليه رحمة الله- كان يشير في كلامه هذا إلىٰ شخصية كشخصية عاطف بركات مثلًا -ناظر مدرسة القضاء الشرعية-، وأمثال عاطف بركات من أفذاذ الرجال الذين يحلو العيش في كنفهم، وتطيب الحياة إلىٰ جوارهم، وترتفع روح الجليس الذي يخالطهم إلىٰ ذلك المستوىٰ العالي الذي يعيشون هم فيه.

ومسألة أخرىٰ فيما أعتقد كان لها أثرها أيضًا في ازورار الدكتور أحمد أمين عن مهنة القضاء وعدم ارتياحه لها، وذلك ما عبّر عنه هو في «حياته»

بقوله: «ظللت في القضاء أربع سنين.. سنة في قويسنا، وسنة في طوخ، وسنتين في محكمة الأزبكية. ومع ذلك فلم أستمرئ القضاء ولم أسعد به، كل ما أراه أسر قد خربت، أما الأسرة السعيدة فلا أراها: زوجة تطلب نفقة من زوجها، وزوج يطلب الطاعة من زوجته. فيحكم بالنفقة علىٰ الزوج، فإن لم يدفع فيحكم بالحبس.. ويُحكم بالطاعة علىٰ الزوجة، فإن لم تستسلم نُقلت بقوة البوليس إلىٰ بيت زوجها، وظللت أحكم بالطاعة وأنا لا أستسيغها ولا أتصورها.. كيف تُؤخذ المرأة من بيتها بالبوليس وتوضع في بيت الزوج بالبوليس كذلك؟ وكيف تكون هذه حياة زوجية؟ إني أفهم قوّة البوليس في تنفيذ الأمور المادية، كردّ قطعة أرض إلىٰ صاحبها، ووضع المحكوم عليه في السجن، وتنفيذ حكم الإعدام، ونحو ذلك من الأمور المالية أو الجنائية. أما تنفيذ المعيشة الزوجية بالبوليس فلم أفهمه مطلقًا، إلا إذا فهمت حبًّا بإكراه أو مودة بالسيف. ولهذا كنت أصدر هذه الأحكام بالتقاليد لا بالضمير، وبما في الكتب والقوانين واللوائح لا بالقلب، وكنت أشعر شعور من يمضغ الحصىٰ أو يتجرع الدواء المرير!».

وأنا أقول: إن «مضغ الحصىٰ» و «طعم الدواء المرير» لا يعرفه إلا القاضي المصلح الذي يُرْجَىٰ خيره، وتُلتمس عنده وجوه الإصلاح. فإن أولىٰ بشارات التقدم عدم استساغة الأوضاع القائمة. أما القاضي الذي يستسلم للنصوص فيطبّقها تطبيقًا آليًّا دون أن يعيش فيها ويستشعر شعور مَن يطبقها عليهم فهو ليس

إلا قفّازًا خَشِنًا في يد القانون، وليس هو بالآدميّ الإنسان الذي يستلهم قضاءه من عدل الله وصفاته على النحو الذي ينبغي أن يكون عليه القاضي الكامل.

فكراهية الدكتور أحمد أمين للقضاء لم يكن معناها أنه قصَّر في أداء رسالته كقاضٍ، ولكن معناها أنه أحسَّ بعبء المهنة قاسيًا يثقل ضميره ويقضّ مضجعه، وقد يكون رَحِمَهُ اللَّهُ رأى أن يُؤْثِر التورق في البحث العلمي على معاناة السهر في حمل هموم الناس وآلامهم. والشأن في ذلك شأنه وشأن مزاجه الخاص. أما ما يعنينا نحن من أمره فإنه على أي حال لم يكن يؤثر النوم والراحة وحياة الخمول. ولئن كان أحمد أمين القاضي قضى سنواته الأربع في خدمة القضاء وهو على مضض فإنَّ سعداء الحظ من المتقاضين هم الذين نعموا بجلوسه على كرسي القضاء طوال هذه الفترة. وإلا فمن كان للزوج المقلّ بمن يرحمه من زوجته العنيدة، ويحميه من كيدها المبيت وهي لا تطالبه بالنفقة إلا رغبة منها في إذلاله وإعناته، ومن للزوجة المستضعفة بمن يدفع عنها بطش زوجها المستبد الذي لا يطلبها للطاعة إلا لجدع أنفها وتمريغ خديها في التراب؟

إن أحكام أحمد أمين «القاضي» لم تُنشر، ولكنّا نحن عرفنا منها الكثير أثناء أحاديثنا ونجوانا، ولمحنا فيها مخايل الاجتهاد الذي لا يَعرف الجمود، والذي يؤمن بأن الأحكام تتغير بتغير الظروف، والذي يشمل كل شيء حتى تقييد النص ووقف العمل به. وإنه ليتأسّى في ذلك بعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وكان يُروىٰ لنا عنه أنه مثلًا لم يرد أن يعطي المؤلفة قلوبهم من الزكاة؛ لأنه أدار الحكم علىٰ العلة وجودًا وعدمًا، فلما لم يكن الإسلام في حاجة إلىٰ تأليف القلوب لكثرة من دخل في الدين الإسلامي، وقف إعطاءهم الزكاة. وكما حدَّ المسلم حدّ الشرب ورآه بعد ذلك قد تنصّر والتحق بالقسطنطينيّة، آلَىٰ علىٰ نفسه أن لا يحدّ مسلمًا بعد ذلك. وسرق مسلم بن مزينة في أيام المجاعة، فأمر بحدّه ثم أمر بردّه، وألزم قبيلته أن تدفع ثمن الفاقة، وقال: «إنكم أجعتموهم فسرقوا».. إلىٰ كثير من أمثال ذلك.

أما بعد: فلقد أرَقنا نحن كما أرَق من قبلنا القاضي أحمد أمين، وكان سبب تأريقنا ما كنا نحسّه من أثر سيّئ للعقوبات التي يفرضها القانون على الجناة من غير تمييز بينهم. فالسارق في نظر القانون لصّ يستحق العقاب سواء أكان قد سرق رغيفًا ليطعم صغاره أو كان قد ابتزّ أموال المحتاجين لينفقها هو عن سعة في الميسر وفي المواخير. فجعلنا نطبّق أحكام القانون علىٰ الفريقين ونصيح في الوقت نفسه مطالبين بالإصلاح حتىٰ انتهينا إلىٰ ما انتهينا إليه اليوم من إثارة وعي المشرّع لأمثال هذه المفارقات. ومن هنا صدرت التشريعات الإصلاحية تَتْرَىٰ. وأصبح من الممكن اليوم وقف تنفيذ عقوبة الغرامة بعد أن كانت الغرامة تُنَفَّذ ولو بالإكراه المدني حتىٰ علىٰ مَن لا يستطيع أداءها. كما أصبح من الممكن وقف تنفيذ الحكم الصادر في الجناية بعد أن

كان لا يوقَف إلا تنفيذ الأحكام التي تصدر في قضايا الجنح؛ وأخيرًا جاءت التشريعات الحديثة التي تعمل علىٰ إسقاط السابقة الأولىٰ من صحيفة الجاني حتىٰ لا تُقفَل في وجهه أبواب المستقبل بسبب سقطة عابرة أو زلّة ورطته فيها الظروف ولو لم نكن قد «مضغنا الحصىٰ»، ونحن نطبّق العقوبات الأولىٰ علىٰ مضض لبقيت تلك المظالم قائمة إلىٰ اليوم يتجرع مرارتها أناس تنفعهم «الرحمة» أكثر مما ينفعهم «القانون».

رحم الله أحمد أمين القاضي المصلح عداد نواياه الطيبة ومساعيه الجميلة، وسلكه عنده في زمرة الأخيار وصفوة الأطهار الأبرار.

❊

ثالثًا:
توفيق الحكيم وكيلًا للنيابة

تعريف موجز[1]:

هو: حسين توفيق إسماعيل أحمد الحكيم، أديب مصريّ وكاتب مسرحيّ غزير الإنتاج، وهو أحد روّاد المسرحية العربية في العصر الحديث، وُلِدَ بالإسكندرية سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م لأبٍ مصريّ وأُمٍّ تُركية، ونظرًا لظروف عمل والده الذي كان يعمل قاضيًا فقد اضطرت الأسرة للانتقال من بلد إلىٰ آخر، فأقاموا في مدينة «دسوق» حينًا من الدهر، ومنها انتقلوا -تبعًا لعمل والده- إلىٰ بلدة «دمنهور»، حتىٰ استقر بهم المقام في «الإسكندرية»، ودرس فيها المرحلة الثانوية، ثم التحق بكلية الحقوق ثم سافر إلىٰ أوروبا لينال الماجستير والدكتوراه في القانون فلم يُفْلِح لانغماسه في الأدب والفن، فعاد إلىٰ مصر للعمل في النيابة منذ عام ١٩٢٨م، متنقلاً بين بعض المدن مثل طنطا

(١) يُنظر في ترجمته: سجن العمر، سيرة ذاتية للمترجَم، زهرة العمر رسائل له أيضًا، تتمة الأعلام، لمحمد خير رمضان يوسف (١/ ٩٥)، الملف الشخصي لتوفيق الحكيم، ٨٥ شمعة في حياة توفيق الحكيم، مسرح توفيق الحكيم، لمحمد مندور، دراسات عربية وإسلامية مهداة إلىٰ أديب العربية الكبير محمود محمد شاكر بمناسبة بلوغه السبعين (ص٤٧٩).

ودسوق ودمنهور وغيرها، وصَوَّر حياته وسجَّل ذكرياته عن هذه الأيام في بعض مؤلَّفاته، مثل «يوميات نائب في الأرياف» وغيرها، ثم ترك النيابة وعمل مديرًا لإدارة التحقيقات في وزارة المعارف، وهو تخصُّص لا يبعد عن السابق، ثم عمل مديرًا للإرشاد الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية، ورأىٰ بعد ذلك أن يستقيل ويعمل في الصحافة، كما عمل مديرًا عامًّا لدار الكتب، ثم انتسب إلىٰ المجلس الأعلىٰ لرعاية الفنون والآداب عضوًا متفرغًا، وفي أيام الوحدة بين مصر وسوريا عُيِّن مندوبًا في اليونسكو، وبعدها بعامٍ، وفي سنة ١٩٦٠م عاد إلىٰ مصر ليتفرَّغ للأدب والكتابة، ولقد تأخَّر زواج توفيق الحكيم، فلم يتزوج إلا في الخامسة والأربعين من عمره، وذلك عام ١٩٤٦م[1]، ورُزق بابنه إسماعيل الذي توفي مبكرًا في أول سنّ الشباب، وابنته زينب، وتوّج الحكيم مسيرته بانتخابه رئيسًا لاتحاد كُتّاب مصر عام ١٩٨٢م، وكانت وفاته سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

مؤاخذات وتنبيهات:

ولا بد -قبل الخوض في شيءٍ من سيرة هذا الأديب- من التنبيه إلىٰ أنّ توفيق الحكيم في كثير من أدبه لم يكن علىٰ صراط مستقيم، ولا هدي قويم، فقد شطح في كتاباته شطحات كبيرة، وكانت له زلات عظيمة، وسقطات أليمة، كانت نتاجًا لتشرُّبه الفكر الغربي الأوروبيّ وافتتانه بالأساطير والتعويل عليها

(١) الملف الشخصي لتوفيق الحكيم (ص٢١).

فيما يكتب، وفي كتاباته وحواراته تخليطٌ وأغاليط وانحرافات كثيرة وخطيرة ليس هذا مقام بسطها والردّ عليها[1].

الأب القاضي:

ولعل من المناسب هنا الإلمام بشيء من سيرة والد توفيق الحكيم القضائية؛ لما لها من أثر عميق في توجيه توفيق الحكيم ومسيرة حياته، ولقد تحدَّث الحكيم عن والده كثيرًا في سيرته الذاتية «سجن العمر»، والذي يعنينا من ذلك ما يتعلق بعمله القضائي، فقد عمل أولًا وكيلًا للنيابة في بلدة صغيرة من بلاد الريف، وكانت طبيعة عمله تقتضيه الغياب طويلًا عن بيته، يقول توفيق الحكيم: «كان أبي كثير التغيُّب والأسفار، يذهب لحضور جلسات المحاكم في بلاد مختلفة، ويعود إلينا في الإسكندرية مرة كل خمسة عشر يومًا»[2]، ثم ترقَّىٰ والده في الوظائف القضائية حتىٰ أصبح رئيس محكمة الإسكندرية، وكان -فيما يصفه ابنه-: «ذا نخوة ومروءة، خدم أناسًا كثيرين دون أن يعلموا ... كنت أصادف أحيانًا رجالًا من أصحاب المناصب القضائية المحترمة، يُقبلون عليَّ مُسَلِّمِينَ بحرارةٍ قائلين: «الله يرحم والدك، لولاه ما

(١) يُنظر في ذلك: جيل العمالقة والقمم الشوامخ في ضوء الإسلام (ص٢٠٣)، أعلام وأقزام (١/ ١٩٦)، رياض الجنة في الرد علىٰ المدرسة العقلية ومنكري السنة (ص٣٨).

(٢) سجن العمر (١٠٢).

كانوا عيّنونا في الوظائف»، فقد كان عندما يرىٰ محاميًا شابًّا يجيد المرافعة أمامه يتطوّع بنقل خبر امتيازه إلىٰ النائب العام وزملائه ممن بيدهم الأمر قائلًا: «إذا أردتم شابًّا ممتازًا لا يملك واسطة يصل بها إليكم فعليكم بفلان، لا أعرفه شخصيًا، لا أعرف إلا كفاءته أمامي»، فما كان يشعر فلان هذا بعدئذٍ إلا وهو مطلوب لوظائف ما كان يحلم بها، ولا يعلم وقتها كيف هبطت عليه، كان والدي يحب الإجادة والمجيدين في كل عمل»[1].

ومن مزاياه التي ذكرها ابنه توفيق الحكيم: امتلاكه لناصية اللغة، وجَوْدة أسلوبه، ودقّة تعبيره، وأنه كان يكتب الشعر وله عناية بالأدب، فيقول عنه: «كان عبد العزيز فهمي وهو رئيس محكمة النقض يعجب بأسلوب حيثيات أحكامه القديمة، وكان يشير أحيانًا بنشر بعضها في مجلة «المحاماة» أو الجريدة القضائية، دون علم من والدي، فما رأيت أحدًا ينفر من الدعاية لنفسه مثل أبي ..»[2].

ومما ذكره توفيق الحكيم أن والده لم يكن يستشيره في شؤون المنزل؛ إذ يقول: «إن أهلي ما أشركوني قط في رأي خاص بشؤونهم المالية، حتىٰ بعد أن صرت وكيلاً للنيابة، كان والدي يروي عن أبيه أنه كان يتصرّف في أطيانه بالبيع أو الرهن، فإذا قيل له: هل استشرتَ ابنك القاضي أو ابنك المأمور،

---

(١) سجن العمر (٢٠٩).

(٢) سجن العمر (٢١٢).

أجاب متعجبًا: «كيف؟ أستشير العيال؟!»، وقد سار أبي على سُنّة أبيه»[1]

ومن طريف ما حكاه توفيق الحكيم عن والده هذه القصة التي يقول فيها: «شيء آخر كان يتّصف به والدي، هو روح السخرية والفكاهة التي تنبعث من أقواله وأفعاله، دون تعمُّد، ودون أن يبدو على وجهه الرزين أيّ تغيُّر، كانت جلساته في المحاكم -كما قيل- ممتعة مليئة بالمفارقات التي تبدو منه وهو جادّ هادئ لا يبتسم، كان هناك رواة -كما علمت- يتذكرون نوادره، منهم المرحوم المستشار زكي خير الأبوتيجي الذي قيل: إنه كان متخصصًا في نوادر «إسماعيل الحكيم»!؛ فقد بدأ حياته القضائية تحت رياسته، ويقول إنه عندما عُيِّن قاضيًا بمحكمة أسيوط ذهب لاستلام عمله بها فرحًا نشيطًا، وإذا رئيس المحكمة -وكان والدي- يستقبله بنظرة فحص وارتياب، ويقول له: «هل عندك ما يُثْبِت أنك حقيقة القاضي الجديد؟»، فارتبك القاضي الشاب إذ لم يكن يتوقع أن يُشكّ فيه ويطالب بإثبات شخصيته، ومضى والدي يقول له: «مَن يدرينا أنك لست إلا نصّابًا محتالًا جاء يزعم أنه هو القاضي المعيّن بمحكمتنا؟، كيف نُجلسك معنا في الجلسة لمجرّد ادّعائك أنك القاضي الجديد؟! اذهب يا حضرة في حال سبيلك!»، وحار القاضي الخجول ولم يدر ما يصنع، وكيف يذهب في حال سبيله وهو مُعَيَّن في

---

(١) سجن العمر (١٠٢).

هـذه المحكمـة؟ فالتفـت إلـىٰ والـدي مسـتعطفًا قائـلًا: «هـل يُعقـل أن أقتحـم المحكمـة وأجلـس معكـم في الجلسـة، وأنـا غيـر مُعيّـن في الوظيفـة؟ هـل يبـدو علـى وجهـي أني محتـال أو أنّـي قـاضٍ؟»، فنظـر والـدي إلـىٰ وجهـه مليًّـا ثـم قـال لـه: «مـن هـذه الجهـة يصعـب الحكـم، فأنـت مـن وجهـة نظـري يمكـن أن تكـون هـذا أو ذاك! لكـن علـىٰ كل حـال ادخـل واجلـس معنـا ولنجـازف علـىٰ عهـدتي والسـلام»، لا أظـنّ والـدي كان جـادًّا في هـذا التصـرف، ولكنـه أحيانًـا كان يمـزح في صـورة الجـد، وعندئـذٍ يختلـط جـده بهزلـه، دون أن يبـدو الفـرق للعيـان»[(١)].

الأدب. الحب الأول:

فُتِنَ توفيـق الحكيـم مبكـرًا بـالأدب وبالكتابـة المسـرحية، وكانـت في مصـر آنـذاك عـدة فرق مسـرحية تطوف جنبـات القاهرة وغيرها لتمثيل مسـرحيات شـعبية أو مترجَمـة ومحرَّفـة عـن الأصـل، فاطَّلع علىٰ شـيءٍ من ذلك في صبـاه، وكان مولعًا بالقـراءة في القصـص، ولـم تكـن قـراءة القصـص ممـا يرضـاه الأهـل لأولادهـم، يقـول توفيق الحكيـم: «كنـت أختفـي بمطالعـاتي القصصية عـن عيـون أهلـي، كما لـو كنـت أرتكـب وزرًا مـن الأوزار، مـع أن أغلبهـا كانـت علـىٰ مسـتوىٰ جيـد مـن حيث التأليف والترجمة، كنت أتسـلل حامـلًا الكتـب لأقرأها تحت سـريري»[(٢)].

---

(١) سجن العمر (٢١٤).

(٢) سجن العمر (٨٤).

ولا غَرْو في ذلك؛ فقد «كانت هذه الأسرة ميسورة الحال تحرص على أن تنشئ ابنها تنشئة علمية، فأخذت تُعِدّه لكي يتّبع خطوات أبيه في السلك القضائي الذي كان ولا يزال يتمتّع بوجاهة اجتماعية خاصة في مجتمعنا العربي»[1].

وحين درس توفيق الحكيم المرحلة الثانوية في الإسكندرية؛ رسب في سنته الأولىٰ بسبب إغراقه في قراءة الروايات والقصص وتردّده علىٰ السينما[2]، يقول عن ذلك: «وهكذا كانت الدروس تُهْمَل وتتراكم إلىٰ أن جاء آخر العام؛ فإذا بي أرسب في امتحان النقل إلىٰ السنة الثانية الثانوية رسوبًا قبيحًا، وغضب أهلي لذلك غضبًا شديدًا، وكرهوا السينما تغراف وسيرته وحرموه عليَّ تحريمًا، وانهالوا علىٰ ما كان في حوزتي من روايات تقطيعًا وتمزيقًا، وحزنت أنا وتألمت لهذا الرسوب، ولكني لم أشعر بالفجيعة وفداحة المصيبة إلا في أول العام الجديد؛ إذ رأيت رأي العين زملاء فصلي السابقين وقد انتقلوا إلىٰ فصل أعلىٰ، ومنهم مَن كان يصغرني بعدة أعوام، وأنا الراسب الباقي في سنتي الأولىٰ»[3].

ثم انتقل لإكمال دراسته الثانوية بالقاهرة ليُعِينه عمّه «مدرّس الحساب» في دراسته، ولكنَّه يقول: «لم يخطر علىٰ بال أهلي -ولا شك- أنهم قذفوا

(١) مسرح توفيق الحكيم (٩).

(٢) سجن العمر (٩٧).

(٣) سجن العمر (٩٧).

بي إلى الحرية الواسعة وإلىٰ الجوّ الفني الرحب يوم قذفوا بي إلىٰ القاهرة.. اتجهت إلىٰ المسرح بكل ما يحتمله وقتي وجيبي»[1]، واختار توفيق الحكيم القسم الأدبي بلا تردُّد، وكان ذلك متفقًا مع رغبة والده، إذ يقول: «أما والدي فقد وجد اختياري طبيعيًا ومتفقًا مع إرادته، أن أسلك مسلكه في القضاء»[2].

في مدرسة الحقوق:

وبعد تخرجه في الثانوية؛ درس توفيق الحكيم في كلية الحقوق بالقاهرة، ولكنه لم يكن من مبرزي الطلاب، يقول: «التحقت بمدرسة الحقوق وكانت تتبع وزارة الحقانية، ولم تكن وقتئذ تقبل إلا عددًا محدودًا كان في عام التحاقي قد وقف عند الثمانين.. وكان ترتيبي فيما أذكر أيضًا السبعين.. لم أكن بالطبع من الطلبة المبرزين من مدرسة الحقوق»[3].

ولذلك رسب في السنة الأولىٰ، وكان بيِّن الضعف في اللغة الفرنسية، فاضطر للالتحاق بدروس تقوية[4]، واجتهد في تعليم نفسه، وكان في هذه الأثناء علىٰ اتصال وتعاون مع الفرق المسرحية وأصحابها، وانفتحت له آفاق اللغة

(١) سجن العمر (١٠٥).

(٢) سجن العمر (١١١).

(٣) سجن العمر (١٢٨).

(٤) سجن العمر (١٣٠).

الفرنسية فأقبل على القراءة في المسرح الفرنسي وعلى ما يسميه «المشاغل الفنية»، وكان ذلك يصرفه عن دراسته، فيقول: «وعلى الرغم من سيري في دراسة الحقوق بعد ذلك سيرًا منتظمًا، إلى أن حصلت على الليسانس، إلا أنني شغلت عن القانون والتفرغ له -التفرغ الذي يُتيح لي التفوق والامتياز- بمثل هذه المطالعات التي كانت تسيطر على كل جوارحي»(١).

ويقول عنه الدكتور محمد مندور: «لم يكن شغوفًا بدراسة القانون قدر شغفه بالفنون الأدبية وبخاصة فن المسرح، وكان والداه يعترضاه على هذا الاتجاه أعنف الاعتراض، ولكنه لم يأبه لاعتراضهما، وبخاصة بعد أن تحرَّر من رقابة والديه القاسية بانتقاله إلى القاهرة حيث توجد مدرسة الحقوق»(٢).

ويُصوِّر توفيق الحكيم لنا مشاهد من دراسته في كلية الحقوق، فيقول: «ولم يكن التدريس باللغة العربية معروفًا إلا في حدود ضئيلة، فقد كان التدريس باللغة الإنجليزية في مواد الاقتصاد السياسي، والقانون الروماني، ومقدمة القوانين، والطب الشرعي، على يد أساتذة من الإنجليز، بعضهم لم يكن بالأستاذ الكفء، وبعضهم كان يأتي في حالة سُكْر بَيِّن، ولم نكن نفهم منه كثيرًا، كأستاذ القانون الروماني «مستر ملفيل»، وكنا أحيانًا نستفيد من سُكْره، فنتوسل إليه أن

(١) سجن العمر (١٣٢).

(٢) مسرح توفيق الحكيم (٩).

ينقذنا من بعض الصفحات العسيرة في الكتاب المقرّر، فكان يستجيب لنا ويقول وهو بين النوم واليقظة: «حسنًا.. احذفوا من صفحة كذا إلىٰ صفحة كذا»، ثم نعود بعد أسبوع آخر بعد أن يكون قد نسي، فنستعطفه مرة أخرىٰ فيعود إلىٰ الحذف، وهكذا حتىٰ حذف لنا نصف الكتاب.. ولم نمتحن إلا في النصف»[(١)].

وحين اقترب موعد الامتحانات النهائية لشهادة «الليسانس الحقوق»، وجد توفيق الحكيم نفسه في موقف عصيب، وكان أخوه معه يحضّر للتقدم إلىٰ شهادة الثانوية العامة، وكان كلاهما في لهوٍ وغفلةٍ، يقول الحكيم: «كنت في أواخر العام لا أعرف لي رأسًا من قدم، كان الشك قد بدأ يساورني، هل أستطيع حقًّا الحصول علىٰ الليسانس ذلك العام؟ وقد أضعت أكثر شهوره بين المسارح والفنانين والملحنين، وإذا لم أحصل عليها فكيف أُرِي وجهي لأهلي؟ وإذا علموا أن الفنّ هو السبب، فسوف تكون الطامة أكبر! كان جميع أصدقائنا الظرفاء من المطلعين طوال العام علىٰ أحوالنا ولهونا أنا وأخي يهزون الرؤوس أمام خيبتنا الثقيلة ويقولون ساخرين: «والله مسكين إسماعيل الحكيم.. أنجب وخلّف!»)[(٢)].

ولكن توفيق الحكيم حصل علىٰ ليسانس الحقوق ذلك عام ١٩٢٤م، وكان مركزه متأخرًا في عداد الناجحين، يقول: «بحثت عن اسمي بسرعة

(١) سجن العمر (١٢٩).

(٢) سجن العمر (١٨٨).

فوجدته قبل الأخير باسمين، فحمدت الله أن وُجد اثنان أسوأ منّي، وكان فرحي عظيمًا، فحسبي أني نجحت ونلت الليسانس، والسلام»[١].

صراع بين القانون والأدب:

لقد عاش توفيق الحكيم صراعًا نفسيًّا وعائليًّا، بين رغبته الدفينة في التوجُّه للأدب والفن وبين رغبة والده وطبيعة تخصُّصه في القانون والسلك القضائي، وكان الأب فَزِعًا من هذه النزعة لدىٰ ابنه، فقد كان أصدقاء والده يقولون له: «أبوك يشكو لطوب الأرض فزعًا من أن ابنه قد أدركته حرفة الأدب»[٢].

وبعد أن نال توفيق الحكيم ليسانس الحقوق وقف حائرًا كما يقول عن نفسه: «أتأمل المستقبل بعين الحيرة والتساؤل، الآن ماذا أصنع؟ المحاماة؟ النيابة؟ لم تكن ميولي متجهة في هذا الطريق.. لم أفكر طويلًا فقد شُغلت عن التفكير بمجيء جوقة عكاشة إلىٰ الإسكندرية لتمثيل روايتها -ومن بينها روايتي-.. وانغمرت بالطبع بين الممثلين والمطربين ..»[٣].

ولكي يتضح هذا الصراع بين الاتجاه الأدبي والاتجاه القانوني في حياة توفيق الحكيم نسبق الزمن قليلًا لنراه وقد بلغ أشده وبلغ أربعين سنة أو

---

(١) سجن العمر (١٩٩).

(٢) الملف الشخصي لتوفيق الحكيم (٣٩).

(٣) سجن العمر (١٨٨).

جازها قليلًا يقول متوجّعًا وآسفًا: «إني لم أنتفع بقدر ما أضعتُ، فإن الشهرة قد جاءتني حقيقة ببعض المال، ولكن هل كنت محتاجًا إلىٰ ذلك المال؟ إني لم أكن معسرًا ولا فقيرًا، أجاءتني بالمركز الاجتماعي؟ كلا، فقد كنت قبلها من رجال القضاء المحترمين، ولو أني بقيت كذلك، ولا شيء غير ذلك، لظفرت بالحياة الهانئة الهادئة النافعة -علىٰ الأقل- للعدالة والناس، ولتزوجت الزوجة الصالحة، وأنجبت الأولاد البررة المفلحين، ولكنَّ الشهرة وما يحيط بها من الإشاعات والأقاويل والأباطيل قد حالت بيني وبين ذلك الخير؛ فبعد أن كانت تسعىٰ إلىٰ طلبي الأُسَر وأنا في القضاء تحوطني الثقة والهيبة أصبحت تنفر مني اليوم ويحملني الجميع عبء الإثبات لأقنعهم بأني محل ثقة واطمئنان! لقد جاوزت الأربعين وما أبصر بعدُ في الأفق طيف واحة مورقة في صحراء حياتي المحرقة. ما قيمة الشهرة بغير سعادة؟ وفِيمَ الأدب والفن بغير هناء؟»[1].

مرافعة أدبية:

ولكنّ هذا البوح يُوقِع توفيق الحكيم في قبضة «الأديب الفلّاح» زكي مبارك، فلا يُفلته، بل يأخذ بخناقه قائلًا: «أنتقل إلىٰ مشكلة أساسية، وهي مشكلة قد تخرج الأستاذ الحكيم من فردوس الأدب الرفيع، صديقنا توفيق

---

(١) مجلة الرسالة، العدد ٤٦٦، الاثنين ٢٤ جمادىٰ الأولىٰ سنة ١٣٦١هـ (المجلد العاشر ١/ ٦١٢)، من مقالة له بعنوان: (الصفاء بين الأدباء أيضًا).

يتألم ويتوجع؛ لأن شهرته الأدبيّة أبعدته من الانخراط في سلك رجال القضاء، فما معنىٰ ذلك؟ معناه أن هذا الرجل يعيش بين رجال الأدب عيش الغرباء»، ويسترسل علىٰ هذا المنوال إلىٰ أن يقول: «وأرجع إلىٰ الموازنة بين حال القاضي وحال الكاتب؛ فأسألك: أتعتقد مؤمنًا بأن القاضي يخدم العدالة بأكثر مما يخدمها الكاتب؟ قضاة مصر جديرون بالاحترام والتبجيل، فالشكوىٰ من الفوضىٰ مسَّت أكثر الهيئات ثم استحيَتْ فلم تمسّ رجال القضاء، ومع هذا فلا يسيغ ذهني أن يكون القاضي العادل أشرف من الكاتب الصادق.. أنت في جماعتنا دخيل يا توفيق؛ لأنّك تقدّم علينا رجال القضاء»[1].

ولا يكتفي زكي مبارك بذلك بل يعطف عليه أخرىٰ قائلًا: «أشرتُ فيما سلف إلىٰ خطأ الأستاذ توفيق الحكيم حين «مَنَّ» علىٰ الأدب بأنه هجر من أجله القضاء، فقد كان «وكيل نيابة»، وكان يستطيع بقليل من الصبر أن يصير من القضاة المحترمين علىٰ حد تعبيره الجميل، ولو أنّ هذا «المَنّ» صدَر عن رجل غير توفيق الحكيم، لكان من السهل أن نضيفه إلىٰ العامية الفكرية، والأفكار كالناس فيها عوامّ وخواصّ، فلم يبقَ إلا أن نحكم بأن ذلك «المنّ» هفوة قلم وقع فيها توفيق الحكيم وهو يحاور طه حسين»[2].

(١) مجلة الرسالة، العدد ٤٦٧، الاثنين أول جمادىٰ الآخرة سنة ١٣٦١هـ (المجلد العاشر ١/ ٦١٨)، من مقالة له بعنوان: (الحديث ذو شجون).

(٢) مجلة الرسالة، العدد ٤٦٨، الاثنين ٨ جمادىٰ الآخرة سنة ١٣٦١هـ، (المجلد العاشر ١/ ٦٣٥)،

ويمنّ زكي مبارك على توفيق الحكيم -على لسان الأدب- قائلًا: «الأستاذ توفيق الحكيم هو الذي أعلن الندم على الانتظام في سلك الحياة الأدبية، وكان في مقدوره أن ينخرط في سلك الحياة القضائية، فهل يُغضبه أن نعترض عليه فنقول: إن رجال الأدب يؤدون لأوطانهم خدمات تفوق ما يؤديه رجال القضاء، وإن القاضي لا يستطيع القول بأنه أعظم من الأديب؟ إن الأدب جعل من توفيق الحكيم شخصية يتكلم عنها الزيات والمازني والعقاد، فهل كان يظفر بمثل هذا الحظ لو أصبح من رجال القضاء؟»[1].

في مواجهة والده وأهله:

كان توفيق الحكيم يُوقّع على مسرحياته وإعلاناتها حاذفًا اسم العائلة؛ لأن أهله لم يكونوا ليرضوا بمثل هذا منه، كما يقول: «حرصت في أول الأمر على أن أحذف اسم الأسرة من الإعلانات الأولى.. وبهذا ظل أهلي إلى وقت ما لا يشعرون بشيء مما أفعل في هذا الجو والمجال»[2].

ومع ذلك فقد نمى إلى أهله خبر انهماكه في هذا المجتمع، وارتابوا في أمره، يقول: «لست أدري من الذي أبلغ أهلي بانغماسي في وسط

من مقالة له بعنوان: (رجال الأدب ورجال القضاء)، وسنوردها إن شاء الله -تعالى- بتمامها.

(١) مجلة الرسالة، العدد ٤٦٩، الاثنين ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٦١هـ، (المجلد العاشر ١/ ٦٧١)، من حديث له في البريد الأدبي بعنوان: (أحزان توفيق الحكيم).

(٢) سجن العمر (١٧٧).

«المشخصاتية»[1]، أهو أحد المعارف أو الأقارب لمحني بينهم؟ كل ما أعلم هو شعور داخلني بأنهم بدأوا يرتابون في أمري، وفي ذات يوم جابهني والدي بأمر مستقبلي، وقال لي: إن التحاقي بالنيابة العمومية متعذر الآن لأنه لا يلتحق بها إلا أوائل الدفعة، وأنا من الأواخر، فلا مفر إذن من اشتغالي بالمحاماة فترة، وإنه بادر بالفعل وأدرج اسمي في جدول المحامين المشتغلين ودفع عني الرسوم والاشتراك، واختار لي المكتب الذي أعمل به، فلما رأى عدم تحمُّسي وانصرافي صارحني بقوله: تعال قل لي، أنت غرضك تشتغل بالتشخيص؟ فقلت له ملطفًا العبارة: أنا أحب الأدب، وأريد الاشتغال بالأدب! فقال لي بلهجة خوف ونصح وتحذير: أنت تريد أن تفعل كما فعل لطفي؟ فسألته: لطفي من؟ فقال: لطفي السيد، كان زميلنا في القضاء فجعل يقول: الأدب.. الأدب، إلى أن ترك القضاء واشتغل جرنالجي[2]، ولم تنفعه شغلة الجرائد فعاد إلى الوظيفة، وساعده الزملاء القدماء.. فوضعوه في النهاية في مخزن اسمه دار الكتب»[3]

ومن العجائب أن توفيق الحكيم فعل كما فعل لطفي تمامًا، فترك الوظيفة بعد وفاة والده كما يقول: «لأشتغل في الصحافة «جرنالجي»، ثم أعود إلى

---

(١) الممثلين.

(٢) صحفي.

(٣) سجن العمر (٢٠١).

الوظيفة في نفس هذا «المخزن المسمىٰ «دار الكتب» ومَن عابَ ابتُلِيَ»[(١)].

ويواجه الأب ابنه بمخاوفه عليه، ويُبَصِّره بحقيقة حاله، ويحاول إقناع هذا الولد العنيد، يقول الحكيم: «غير أن والدي أمام إصراري علىٰ تكريس حياتي للأدب -رغم الصعوبات والنصائح والعقوبات التي تحاول صدّي- بدأ يفكر في أمري جدّيًا، فجعل يعرض عليّ مخاوفه بصراحة، قال: إنه لا ينكر عليّ الأدب إلا باعتباره عملًا أساسيًا في الحياة، فواجبه كأب أن يوجّه ابنه إلىٰ الطريق المأمون، والأدب ليس بالطريق المأمون الذي يكفل العيش لمن لا ثروة له، وهو يعلم أني لن أرث ثروة يمكن الاعتماد عليها حتىٰ يصح لي الانقطاع إلىٰ الأدب كما يفعل شوقي الشاعر، أو حتىٰ لطفي السيد الذي سيرث يومًا عن والده الثري السيد باشا «أبو علي» ما يُغْنِيه عن الارتزاق، لا بد لي إذن في عُرْف والدي من وظيفة تعولني، ولا بأس معها من إشباع هوايتي للأدب»[(٢)].

علىٰ أن والد توفيق الحكيم رغم حكايته لقصة لطفي السيد علىٰ سبيل العظة والعبرة لابنه، فإنه يقرّر أن يأخذ ابنه إلىٰ لطفي السيد نفسه مستشيرًا ومستنيرًا برأيه، يقول توفيق الحكيم: «وختم والدي حديثه معي بقوله: «ومع ذلك فها هو ذا لطفي السيد، إنه موجود، تعال معي حتىٰ نعرف رأيه»، وقادني معه إلىٰ زيارة

---

(١) سجن العمر (٢٠٢).

(٢) سجن العمر (٢١٧).

صديقه وزميله القديم.. أحمد لطفي السيد، كان يومئذ مديرًا لدار الكتب، دخلنا عليه فرحَّب بنا.. قال له والدي: هذا ابني توفيق حصل علىٰ ليسانس الحقوق وقُيِّد في جدول المحامين المشتغلين، لكن ميله متجه إلىٰ الأدب. فبدا على وجه لطفي السيد الرضا والارتياح، وبادر يؤيد رأيًا سبق أن خطر لوالدي وتردَّد فيه. قال لوالدي: «أرسله إلىٰ أوروبا، يحضر الدكتوراه، فإذا عاد بها عُيِّن أستاذًا في الجامعة التي تزعم الحكومة إنشاءها وفتحها قريبًا، أو في القضاء المختلط؛ حيث الإقامة في مدن كبرىٰ كالقاهرة أو الإسكندرية أو المنصورة مما يتيح له إشباع هوايته في الأدب»، فالتفت والدي نحوي قائلًا: «أظنّ هذا هو الحل»!»(١)

السفر إلى باريس:

وهكذا فإن توفيق الحكيم بعد حصوله علىٰ «ليسانس الحقوق» سافر إلىٰ «فرنسا» بعد أن قيّده والده في جدول المحامين ودفع عنه رسوم الاشتراك -كما تقدم-، وكان سفره لفرنسا لنيل الماجستير والدكتوراه، وقد كان لهذا القرار جذور وأسباب يحدثنا عنها د. محمد مندور، فيقول: «والواقع أن توفيق الحكيم كان غارقًا عندئذٍ وسط بيئة المسرح المصري مخالطًا لأهله عن قربٍ، مما أفزع والديه اللَّذَيْن كانا يشاركان البيئة المصرية المحافظة في نظرتها المرتابة إلىٰ المسرح وأهله، فلم يرَ الوالدان خيرًا لابنهما من أن يبعداه عن هذا الوسط بل عن

(١) سجن العمر (٢٢٢).

مصر كلها بإرساله إلىٰ باريس لمواصلة دراسة القانون بجامعتها والحصول علىٰ درجة الدكتوراه»[1]، وكان ذلك بمشورة ورأي أحمد لطفي السيد؛ كما تقدَّم.

ولم يكن توفيق الحكيم راغبًا في دراسة القانون في فرنسا أو في غير فرنسا، إذ يقول: «سافرت إلىٰ فرنسا بعد قيدي في جدول المحامين، لم يكن هناك بالطبع ما يُبشّر وأنا بالحقوق بأيّ رغبة عندي في تلك المهنة، مهنة القانون، وأنا الذي ما كان يصاحب إلا أهل الفنّ حتىٰ أثناء الدراسة»[2].

ورغم هذه الخطوة الاحترازية من والده ببعثه للدراسة، وهذه الفرصة الدراسية إلا أن «توفيق الحكيم خيَّب ظنّ والديه هذه المرة أيضًا، وبدلًا من أن يدرس القانون انصرف إلىٰ الأدب والمسرح وخالط الأوساط الفنية والأدبية في باريس»[3].

فعاد من باريس يجرّ أذيال الخيبة، بعد أن استدعاه والده، إذ أحس «أن ابنهما لم يغيّر في باريس الاتجاه الذي سلكه في مصر، فاستدعياه في سنة ١٩٢٧م، أي بعد ثلاث سنوات فقط من إقامته هناك»[4].

---

(١) مسرح توفيق الحكيم (١١).

(٢) سجن العمر (١٧٧-١٧٨).

(٣) السابق.

(٤) السابق.

لقد استدعاه والده وهو سادرٌ في غيِّه الأدبي، منصرف عن شأنه الذي ابتُعِثَ من أجله، وها هو يشكو في رسالة إلىٰ صديقه الفرنسي وقع الخبر عليه، فيقول: «تصوّر أني قضيت شهورًا أجهد ليل نهار في عمل أدبي جديد استغرق مئات الصفحات، ولم أفطن لنفسي إلا يوم جاءتني تلك البرقية تدعوني إلىٰ العودة إلىٰ بلادي، كان في البرقية هذه العبارة: «احضر بأول مركب، تعيينك تقرّر»، وتسلمت بعدئذ نقودًا للسفر وخطابًا يوضح لي فيه إمكان شغلي وظيفة بالنيابة العمومية المختلطة ... أنا؟ أنا الذي يعيش في سماء الفن يفكرون له في وظيفة من الوظائف؟ ... وأعدتُ النظر في خطاب أبي الذي يقول فيه: «إنه لا يرىٰ حتىٰ ذلك الوقت في بلادنا شخصًا انفرد بحرفة الأدب دون أن يكون له عمل آخر هو عماد حياته وقوام عيشه».. هنا فقط تذكرت لأول مرة مسألة «أكل العيش»، ولم يغب عن والدي كل ما يحتمل صدوره مني فنص في خطابه: «لن أنفق عليك مليمًا واحدًا بعد الآن إذا أخذت المال المرسل للسفر فصرفته في غير وجهته ولم تحضر وضاعت الوظيفة بسببك»[1]

ورجع توفيق الحكيم من فرنسا بكل شيء غير ما ذهب من أجله، ويعبر عن ذلك بقوله: «وعدت إلىٰ بلادي، عُدْتُ بالحقيبة ذاتها التي كنت حملتها معي.. كما عدت بصناديق خشبية مملوءة مما جمعت من كتب علىٰ

(١) زهرة العمر (٢٤٨).

مدىٰ تلك الأعوام، كل ذلك عدتُ به، ما عدا شيئًا واحدًا لم أَعُدْ به، وهو ما ذهبت للحصول عليه: الدكتوراه في القانون.. عدت فاستقبلني أهلي كما يُستقبل الخائب الفاشل، وتصادف أن سمعوا أصوات فرح علىٰ مقربة من منزلنا، فلما سألوا عن الخبر قيل: إن سرادقًا أُقِيمَ وأكواب «شربات» تُقدّم ابتهاجًا بجار زميل لي عاد من الخارج ناجحًا فالحًا ظافرًا بشهادة الدكتوراه، فازداد مركزي سوءًا، ورأيت الهمّ والغمّ والأسىٰ في عين أهلي، وسمعتهم من حولي يتهامسون: «يا خيبتنا .. يا خيبتنا!»[1].

ويقارن توفيق الحكيم بينه وبين أحد زملائه ممن تخرَّج في كلية الطب، وكان له اهتمام أدبي مثله، فيقول: «كان متخرجًا في مدرسة الطب، وينتمي إلىٰ العلم، وكنت أنا متخرجًا في مدرسة الحقوق وأنتمي إلىٰ القانون، وجئنا إلىٰ باريس، هو للتبحُّر في دراسة العلم وأنا للتبحر في دراسة القانون، وقد استطاع هو الجمع بين العلم والأدب والفن.. ولم أستطع أنا التفرغ للقانون، وجرفني الأدب والفن جرفًا حتىٰ انتهيت إلىٰ الانقطاع لهما كل الانقطاع»[2].

ويقول متألمًا وملقيًا اللوم علىٰ باريس: «لكأني أردتُ من باريس شهادةً أعود بها في موكب زملائي من دكاترة الحقوق الراجعين بألقابهم العلمية

(١) سجن العمر (٢٢٤).

(٢) سجن العمر (١٨٣).

الظافرة، ولكن باريس خذلتني ..»[1]!

العمل في النيابة:

لما رجع توفيق الحكيم من باريس أُلْحِقَ بنيابة الإسكندرية متدربًا، وكان يطمح في التعيين بالقضاء المختلط، فمكث شهورًا طوالًا قبل أن يتيسّر له ما يأمل، ففي رسالة إلىٰ صديقه الفرنسي، يقول: «أصبح الأمل ضئيلًا في أمر تعييني النهائي بالقضاء المختلط، فإني بعد أن أُلحقت بنيابة الإسكندرية تحت التمرين توطئة للتعيين، ولبثت أعمل تلك الشهور الطوال، عينوا في كلّ وظيفة تخلو أشخاصًا غيري، وتركوني في القاع كثمالة الكأس»[2].

ويقول في رسالة أخرىٰ واصفًا حالة الإحباط التي يمرّ بها: «كل شيء ينهار بلمسة من يدي، كأنما أبني الآمال من الرمال، لقد مضىٰ أكثر من عام وأنا في الإسكندرية، لقد تغيّرتُ كثيرًا، وتنازلتُ عن أغلب أفكاري وآمالي، لقد أرغمتني الحياة علىٰ المصانعة في أمور كثيرة، لقد نبذتُ فكرة القضاء المختلط، واتجهت شطر القضاء الأهلي، إني الآن في انتظار أي قضاء، إن الحياة لتقهرني قهرًا علىٰ قبول ما لا أريد، إني منذ التحاقي بالنيابة المختلطة تلك الشهور وأنا أختلط بطوائف من الموظفين، وبألوان من الناس ما كنتُ

(١) زهرة العمر (٢٥٢).

(٢) زهرة العمر (٢٠٧).

أحسب أني أستطيع الحياة بينهم يومًا»(١).

في طنطا:

وفي رسالة غير مؤرَّخة إلىٰ صديقه الفرنسي بعث بها إليه من طنطا، يبشّره بتعيينه وكيلًا للنيابة في طنطا، فيقول: «عُيِّنْتُ وكيلًا للنيابة بهذه المدينة، إنها عاصمة إقليم يُعَدّ أكبر أقاليم القُطْر المصري، لك أن تفخر إذن بصديقك بعض الفخر!.. إني مطمئنّ كما ترىٰ بعض الاطمئنان، فالعمل في القضاء قد قضىٰ علىٰ كثير من هواجسي الأولىٰ، إني أبتّ الآن في حياة الناس، وأطلب رؤوس الناس، فيجب علىٰ الأقل أن يكون لي رأس يدري ما يصنع، ومع ذلك، كلا، لست في الاطمئنان الذي تظن»(٢).

أشقّ عمل في العالم:

ويحدث صديقه الفرنسي عن ضغط العمل، وأنه «مُهْلِك»، وعن تفاصيل يومه في العمل، فيقول: «أكتب إليك كل هذه الرسائل، مع ما أنا واقع فيه من عمل مهلك، إن مجرد وصف عملي ومقداره خصوصًا في فصل الصيف ليحتاج إلىٰ إفراد رسالة طويلة، تصوّر أني أعمل بدل ثلاثة من الزملاء؛ إذ ليس لي إجازة هذا العام، أو الأصح أني نزلت عنها للآخرين شهامةً منّي أو حماقةً. البرنامج

---

(١) زهرة العمر (٢٠٩).

(٢) زهرة العمر (٢٥٨).

اليومي كالآتي: عمل في دار النيابة من الثامنة صباحًا إلى الثالثة بعد الظهر. ومن الخامسة مساء إلى الثامنة: لتحقيق التلبس وقضايا المكتب، هذا عدا القيام لضبط الحوادث الليلية! نعم، ذلك أن وكيل النيابة في مصر مخلوق فريد من نوعه في عالم المخلوقات القضائية، فهو يقوم بعمل النيابة وقاضي التحقيق معًا وفي نفس الوقت، بالمعنى المعروف لهذين العملين المنفصلين في فرنسا وإنجلترا ودول الأرض قاطبة، لذلك تراني عدا عمل النهار الشاق أقوم كل ليلة تقريبًا لأضرب في كل طرف من أطراف مديرية الغربية، حتى ضجّت بالشكوى مدام «بلانشان» صاحبة البانسيون، وضج معها النزلاء من طرق الخفراء ليلًا على الباب لإيقاظي، وضججتُ أنا بالطبع وأصابني الأرق والسهاد، كل هذا أيضًا عدا الجلسات، أتدري كم جلسة عليَّ حضورها في الأسبوع؟ أربع جلسات، وهذا أيضًا خلاف الإيراد اليومي، وهو لا يقل عن خمسين ملفًّا تحوي قضايا من كل لون وصنف: جنح ومخالفات وعوارض وشكاوى إدارية، يجب فحصها وقيدها وتقديمها للمحكمة أو حفظها، كل ذلك في يوم ورودها! لقد قلتها ذات مرة[١] في صيحة وأنا أكاد أُجنّ: إن وظيفة وكيل نيابة مصري هي أشقّ عمل في العالم كلّه، ولا يُستثنى مِن ذلك إلا عمل جنديّ الخنادق في الحرب العظمى!»[٢].

---

(١) يُنظر: عدالة وفن (ص١٧٣).

(٢) زهرة العمر (٢٨٨).

وكان العمل يتضاعف في فصل الصيف، فقد شكا توفيق الحكيم من ذلك قائلًا: «ما من عمل في العالم كله أشق من عمل نائب في الأرياف في فصل الصيف، فالجرائم تزداد في الصيف؛ لأن الغرائز تتيقظ بكل حرارتها في الصيف!»[1].

ولئن كانت هذه المشقة عند عامة العاملين في النيابة؛ فإن إحساس الأديب بها مضاعَف، إذ يشعر بالهوة السحيقة بين عالمه الخياليّ الرقيق، وواقعه القاسي المؤلم، وذلك في مثل حديثه إلىٰ صديقه: «إني أعيش في جوّ الجريمة، وأحيا في عالم الغرائز الدنيا، إني مع القبح الآدمي الماديّ والمعنويّ ليل نهار ووجهًا لوجه، أهذه هي الحقيقة؟ أهذا هو عالم الواقع الذي كان ينبغي أن أهبط إليه؟ لعلك تريد أن تسألني متعجبًا: «كيف أنت كوكيل نيابة؟»؛ لأنك ما زلت تعتبرني الشخص الغارق في الخيال، ولم تستطع أن تصحح من رأسك تلك الصورة، واأسفاه لو علمت كيف تحطم اليوم هذا التمثال.. أيّ جمال فكري تحرمنا إياه الحياة لتقذف بنا وسط هذه الجثث والأشلاء! ولكنّك أردتَ لي يومًا أن أواجه الواقع، فهاك ما أردت، ها أنذا في عالم الجثث والجيف! أنا الخياليّ الذي لا يعرف من الإنسان إلا ما في الكتب «الفلسفية أيضًا»، أقف الآن في كل يوم علىٰ عمليات تشريح جثة الإنسان! أنا الذي اعتقد في نفسه طويلًا رقة الحسّ إلىٰ حدّ الارتعاد من منظر أصبع تُجرح، مما

(١) عدالة وفن (١٦٥).

صرفني يومًا عن التفكير في دراسة الطب، آمر الآن طبيب المركز بتقطيع أوصال الجثث بالمشرط في حضرتي لأنظر إلىٰ تجاويف الصدر والقلب والأمعاء، أنا الشاعر مرهف الشعور، أطلب وأشاهد الجزر والتقطيع ولا أرتعد»[1]

ويقول في ذكرياته عن عمله في النيابة: «إذا كان في الأرض عدلٌ؛ فإنه يجب التفريق بين مهنة تتحمّل أعباءها ساعات محدودة، ومهنة لا حدود فيها لتبعاتك.. قد تُنتزع من فراشك انتزاعًا لتلبِّي نداءها، وتلغي راحتك إلغاءً لتؤدي نحوها واجبك، يجب التفريق بين مهنة تُرتدَىٰ كالقميص في الصباح وتُخلَع عند الظهر؛ ومهنة كالخاتم الناري يطبع جسمك وشخصك وروحك وضميرك، فلا تخلع عنك صفتك في بيت ولا مكتب، ولا ليل ولا نهار، يدخل في باب هذه المهنة الأخيرة رجال البوليس ورجال القضاء.. ولقد رأيت بعيني الجهد الذي يضني هؤلاء وهؤلاء، فقد كنتُ واحدًا منهم في يوم من الأيام.. كنتُ أحيانًا أحسد السجين الذي أستجوبه وأودعه السجن، وأقول: «هذا علىٰ الأقل يملك ليلَهُ .. أما أنا فحتىٰ ليلي ليس ملكي!»[2].

ومع هذا فقد كان -كما يذكر عن نفسه- يعمل عن طيب خاطر؛ لأنه لم يكن لديه وقت للتفكير في وطأة العمل، يقول: «كان عليَّ أن أحضر

---

(١) زهرة العمر (٢٦٣).

(٢) عدالة وفن (١٩٧).

الجلسات، وأقوم بالتحقيقات، وأحرر المذكرات، وأنهض لضبط الوقائع الجنائية.. كل ذلك كنا نفعله عن طيب خاطر؛ لأن غمرة الحياة وزحمة العمل ما تركت لنا وقتًا نفطن فيه إلىٰ عرقنا المتصبّب!»[(١)].

وكان من عادته -كما يقول- التحمُّل والصبر علىٰ مشقة العمل، كما في قوله: «ما تعودت طلب النجدة، ولا الشكوىٰ من شؤون العمل، بل كنت أتجشّم التعب، وأتحمّل التبعة خلف جدار الصمت والسكون»[(٢)].

وأما أيام العمل الهادئة فيصفها بقوله: «وليس معنىٰ الهدوء أني سأجلس بلا عمل، بل معناه أني سأجد وقتًا أتفرغ فيه لدراسة أكوام الملفات المتخلّفة، وانتظار الإيراد اليومي من قضايا التلبس»[(٣)].

ومن وجوه مشقة العمل القضائي ثقل مسؤوليته، وعِظم أمانته، ولذلك يستشعر توفيق الحكيم هذا الأمر، وهو ينظر إلىٰ متَّهَمَيْنِ وراء القضبان، كان قد أمر بوقفهما، فيقول: «قلت في نفسي وأنا أسترق إليهما النظر: جملة صغيرة من قلمي الأحمر في ذيل المحضر، صيّرتهما إلىٰ ما أرىٰ من المذلّة والهوان، وإلىٰ ما لن أرىٰ من المستقبل المظلم والمصير المدلهمّ ... كلمة صغيرة

---

(١) عدالة وفن (١٧٣).

(٢) عدالة وفن (١٧٣).

(٣) عدالة وفن (٢٩).

مني، يا للهول! لو أني جعلتها «تأمر بالإفراج عن المتهمين بالضمان المالي .. إلخ»، لكانا اليوم في الإسكندرية ينعمان بنسيم البحر، وينطلقان بالسيارة الفاخرة، يطلقان الضحكات الساخرة، ولكنّي أمرت بالحبس، عبارة صغيرة مني تغيّر مصائر الناس إلىٰ هذا الحد؟ إني إذن لرجل مخيف! ولأول مرة وقع في نفسي شعور بالخوف من نفسي»[1].

القاضي الأديب:

ويجد توفيق الحكيم في صديقه الفرنسي متنفَّسًا من واقعه القضائي الجادّ. ومما باح به إليه قوله: «إلىٰ مَن غيرك أُفْضِي بهواجسي؟ أريد أن أتنفّس وأتكلّم، وأجد إنسانًا يصغي إلىٰ حديثي، إلىٰ ذلك النوع من الحديث الذي لا أجرؤ على الإشارة إليه في بيئتي القضائية، الويل لرجل القضاء الذي يستكشف زملاؤه فيه أنه أديبٌ، إن لنا مجلسًا يضمّنا كل مساء في قهوة نظيفة، فلا نتحدث في غير تصرفاتنا اليومية في القضايا، فمن ظهرت عليه بوادر الفكر في حديثه أو عوارض الفلسفة في خواطره حملقوا فيه، ثم تهامسوا «اتركوه هذا أديب، سامحوه هذا فيلسوف»، وذكروها له وعدوه بعد ذلك ممن لا يُوثَق في تقديراتهم أو تصرفاتهم القانونية، فإذا لم يجدوا مطعنًا في عمله فهم علىٰ الأقل متبرّمون به وبحديثه، ولن أنسىٰ ذلك الزميل الفاضل قاضي المحكمة الكلية الذي كان مشغوفًا بالتاريخ الإسلامي،

---

(١) عدالة وفن (١٨٩).

وعلىٰ الأخص تاريخ الفاطميين، لقد كان في الواقع واسع الاطلاع فيه، طلي الرواية له، فلم يتركه زملاؤه يتحدث في هذا الموضوع قليلًا حتىٰ انصرفوا عنه، وصاروا بعد ذلك كلما أقبل عليهم هذا الزميل نهضوا متهامسين: «هلموا بنا.. هلموا بنا، صاحب الفاطميين حضر!»، فما كان يمكث في استقباله والاستماع إليه غيري أنا، فلقد كنت حقًّا أجد عنده حديثًا يسرني ويلذّ لي، وتكرر هذا الأمر حتىٰ كدت أُتهم أنا أيضًا ويُذْكَر اسمي معه في معرض التندر والسخرية!

وجاء يوم كادت تقع فيه كارثة، فلقد هبط المدينةَ قاضٍ كان من زملاء دراستي بمدرسة الحقوق في القاهرة، وقُيد اسمه معي بجدول المحامين في يوم واحد، وشهد انصرافي بعدئذٍ إلىٰ التأليف المسرحي، وحضر تمثيل بعض رواياتي، فما كاد يراني بين الحاضرين في المجلس حتىٰ اتخذ مكانه بجواري وهو يصيح بي: «أين أنت وأين لياليك ورواياتك التي كانت منذ عشر أعوام تملأ المسارح!»، فحملق فيه رئيس المحكمة ورئيس النيابة، وكانا -لسوء حظي- بين الحاضرين، وقالا: «يعني إيه؟ كان في التشخيص؟!» فغمزت صاحبي، فنظر إليّ ورأىٰ في عيني آيات التوسل والألم والضراعة، ففهم الموقف وأدرك غلطته وحاول إصلاحها قائلًا: «لا، قصدي أنه كان يميل إلىٰ مشاهدة التمثيل في ليالي الفراغ»، ثم انفردت به أفهمه أن ذلك الماضي قد دُفِنَ، وأني الآن من أعضاء الأسرة القضائية المشهود لهم بحُسْن السُّمْعَة،

فإيَّـاك أن تُلصـق بـي كلمـة «أدب» أو كلمـة «فـنّ» أو حتـىٰ كلمـة «فلسـفة»!»[1]

في دسوق:

وفي آخـر رسـائله إلـىٰ صديقـه الفرنسـي، يكتـب توفيـق الحكيـم واصفًـا عمله في دسـوق، وتضلُّعـه بمسـؤوليات جسـيمة، فيقـول: «إني أكتـب إليـك الآن مـن مدينـة صغيـرة علـىٰ النيـل تُدعـىٰ «دسـوق»، هـي مـع ذلـك مركـز مـن أهـم مراكـز القُطْـر. لقد أسـندوا إلـيَّ أعمـال نيابتهـا، فوجـدتُ نفسـي أمام عمـلٍ هالني مـن الكثـرة والخطـورة، إنَّ قاضـي المحكمـة لا يقيـم في المدينـة، فهـو يحضـر جلسـتيه ويذهـب، وبهـذا صرتُ أنـا الرئيـس المسـؤول عـن شـؤون النيابـة والمحكمـة معًـا، لقـد تبيّـن لـي بعـد أسـابيع قليلـة أني أنـا الرئيـس المتصـرّف في هـذه المدينـة كلهـا، فالبوليـس والإدارة والصحـة والهندسـة والـريّ والزراعـة وكل فـروع الحكومـة المختلفة تصبّ مشـاكلها بين يديّ، حتـىٰ فيمـا لا يقـع تحـت طائلـة القانـون ومـا يُكتفَـىٰ فيـه بالنصـح والإرشـاد والمصالحـة والتوفيـق وإقـرار النظـام بالحسـنىٰ، كل ذلـك يحتـاج إلـىٰ رأيـي، ولكلمتـي فيـه المقـام الأول، لقـد شـعرت حقًّـا بعبء المسـؤولية، فدفعنـي ذلـك إلـىٰ العمل المضنـي»[2]

ولعـلَّ كثـرة العمـل وضغـط القضايـا في «دسـوق» لا يقـل عمّـا لقيـه وشـكا منـه في «طنطـا»، ولكـنَّ توفيـق الحكيـم يحـاول التغلُّـب علـىٰ كثافـة العمـل بمضاعفـة

---

(١) زهرة العمر (٢٩٥).

(٢) زهرة العمر (٢٩٨).

الجهد ودقة الترتيب؛ إذ يقول: «لقد وضعت نظامًا دقيقًا للعمل، لا أنحرف عنه قيد شعرة، إني أعمل نهاري كله، من الصباح حتىٰ الثانية بعد الظهر، ومن الرابعة حتىٰ السابعة، فأخرج للنزهة ساعة فوق جسر النيل، تلك هي الساعة التي تسمح لي فيها تبعاتي أن أتحرّر قليلًا لأعود إلىٰ نفسي وذكرياتي، في تلك الساعة الهادئة أسير وحدي فوق الجسر أتأمل الأمواج في اصطفاقها الخافت، فتلعب في رأسي الأفكار القديمة من جديد، أفكار الفن والأدب، فألتفت حولي حرصًا عليها من مفاجئ، فلا أبصر غير الخفير النظامي يحمل بندقيته ويتبعني عن بُعدٍ، ليبلِّغني بما يرد من إشعارات مستعجلة، حتىٰ إذا خيَّم الظلام عدت إلىٰ مسكني فتناولت العشاء ثم نظرت في ملفات القضايا، ثم آويت إلىٰ فراشي في انتظار إزعاجي نصف الليل ببلاغ عن وقوع جناية، لقد أحصيتُ عدد الليالي التي أنتقل فيها إلىٰ حوادث جنائية في هذا المركز، فإذا هي في المتوسط خمس ليالٍ؛ أي: أني لا أظفر بأكثر من ليلتين في الأسبوع أقضيهما نائمًا في فراشي كما ينام الآدميّون»[1]!

وتهبّ علىٰ توفيق الحكيم نسمة نادرة من الفخر بعمله وإنجازه في النيابة فيقول: «إني أؤدي واجبي دون تذمُّر، وأنهض بأعباء عملي القضائي بأمانةٍ وهمةٍ

---

(١) زهرة العمر (٣٠٠).

واستقامة، ألحظ أثرها الحسن في مكاتبات الرؤساء الرسمية، إنهم يثقون في تصرفاتي ثقة تملؤني فخرًا، هل كنت يا «أندريه» تتوقع نجاحي كوكيل نيابة؟ ولا أنا، ما كنت أتوقع لنفسي ذلك، لقد ثبت لي أني رجلٌ أمينٌ لا يعرف الغشّ في شروط اللعب، إني في الفن كنت الفوضىٰ بعينها، ولكنّي في القضاء أنا النظام بعينه»[(١)]!

ويدفعه ذلك إلىٰ التحفظ والتوقّي في المخالطة صيانةً لسمعة المنصب كما يقول: «بل إني مبالغة في الغيرة علىٰ سمعة هذا المنصب لا أختلط بالأعيان ولا برجال الإدارة، ولا بأي شخص أكثر من الاختلاط الذي يدعو إليه العمل الرسمي، لطالما سمعت بأخبار زملاء قضائيين لم يتصلوا يومًا بفنٍّ ولا بفنانين، ومع ذلك لم يبالوا، فكانت لهم في مراكز أعمالهم سهرات «بوهيمية»، ومغامرات نسائية تركت أثرًا في صحائف خدمتهم لا يُمحىٰ، أما أنا فصحيفتي بيضاء نقية، ولقد التقيتُ ذات مرة بالنائب العام، فقال لي: إنه يَعُدّني من خيرة وكلائه عملًا واستقامةً وسمعةً»[(٢)].

ولم يكن توفيق الحكيم رغم ذلك سعيدًا بهذا المنصب وهذا النجاح، فهو يقول لصديقه في نفس الرسالة: «فأنا إذن يا أندريه كما ترىٰ أسير بخطىٰ ثابتة نحو الإطار النهائي الذي يريد أن يحبسني فيه المجتمع.. كنت منذ أشهر

---

(١) السابق.

(٢) زهرة العمر (٣٠١).

بالقاهرة فقابلني أحد زملاء الدراسة يشتغل الآن بالتجارة، ولا يعرف من أمري شيئًا، فما إن تفرس في وجهي وهيئتي حتىٰ قال: «ماذا تعمل في الحياة؟، لا بد أنك من رجال القضاء»؛ فدُهِشْتُ وسألته: «كيف عرفت؟»، فقال لي: «شكلك وهيئتك وسيماؤك»، عجبًا.. أهكذا المهنة طبعتني بطابعها .. ورنّ في أذني صوت «إيما دوران» يوم قابلتني أول مرة وتفرست في وجهي قائلة لي: «ماذا تعمل؟ لا بد أنك فنان..»، واأسفاه! مات ذلك الفنان، وحلت روحه في جسد رجل قانون»[١].

ويتساءل بعد ذلك: «أترىٰ الفنان يا أندريه يُبعَث من موته يومًا؟ ولكن كيف؟ كيف يحدث لي ذلك هاهنا، كيف يحدث ذلك لقضائيٍّ منظور إليه نظرة الرضا والاحترام.. أخشىٰ أن يحطمني المجتمع، يحطّم الفنان فيَّ، ربما كان قد حطَّمني وكسرني، ولكنّي سأقاوم.. لقد أردت أن أكون كاتبًا وسأكون»[٢].

وأكثر ما يهمّه في هذا الصراع النفسي ما يراه من انفصام بين سبيل القضاء وسبيل الأدب والفن، وهو ما يعبّر عنه بقوله: «كيف السبيل إلىٰ الخروج من إطاري القضائي؟ كيف أنشر فنًّا دون أن أتعرّض لسخرية الزملاء وخيبة أمل النائب العام وفجيعة الأهل والخلصاء؟»[٣].

---

(١) زهرة العمر (٣٠٢).

(٢) السابق.

(٣) السابق.

أثر العمل في النيابة على أدبه

عمل توفيق الحكيم وكيلًا للنائب العام في المحاكم المختلطة، في الإسكندرية لمدة عامين، من سنة ١٩٢٧م إلىٰ سنة ١٩٢٩م، وعن أثر عمله هذا في أدبه وعن المدة التي قضاها فيه يعلّق الناقد الأدبي د. محمد مندور قائلًا: «في تلك الفترة لم يُتَحْ للحكيم الاتصال بالشعب عن قُرْب وتعرُّف مشاكله باعتبار أن عمله عندئذٍ كان مقصورًا علىٰ الجاليات الأجنبية المستوطنة في مصر والمتمتعة بالامتيازات التي جعلتها لا تخضع للقوانين والنُّظُم الأهلية، بل تخضع لما كان يسمىٰ بنظام القضاء المختلط»[١].

ويؤكّد الدكتور محمد مندور أن توفيق الحكيم وجد في القضاء الأهلي بعد ذلك ما أمَدّه بصور حيّة نابضة أجاد في عرضها بقوالبه الفنّية، يقول مندور: «وإنما استطاع توفيق الحكيم أن يتّصل بالشعب المصري ومشاكله بعد أن انتقل سنة ١٩٢٩م من القضاء المختلط إلىٰ القضاء الأهلي الذي عمل فيه لمدة أربعة أعوام وكيلًا للنائب العام في مدن طنطا ودمنهور ودسوق وفرسكور، وخلال هذه الفترة جمع الملاحظات التي استخدمها في كتابة

---

(١) مسرح توفيق الحكيم (١١).

كتاب يُعْتَبَر من خير كتبه، وهو «يوميات نائب في الأرياف» الذي صدر سنة ١٩٣٧م في صورة قصَّة، كما أنه استخدم الملاحظات التي جمعها في نفس الفترة في كتاب له صدر سنة ١٩٥٣م باسم «ذكريات في الفنّ والعدالة».»[١].

ويقول: «وفي رأينا أن خير ما كتب توفيق الحكيم من نقدٍ لحياتنا ومجتمعنا قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م لا نجده في مسرحياته، وإنما نجده في ذكرياته، التي سجَّلها عن فترة عمله وكيلًا للنائب العام في القضاء الأهلي في طنطا ودسوق ودكرنس وغيرها، وقد صاغها في قالب قصصيّ استعراضيّ حتىٰ في كتابه «يوميات نائب في الأرياف»؛ حيث يصوّر المظالم التي كانت شائعة في بيئاتنا الريفية، ثم في كتابه «ذكريات في الفن والقضاء» الذي نشره في سلسلة اقرأ عام ١٩٥٣م، وهو يُعتَبر استمرارًا لـ«يوميات نائب في الأرياف»، وتصوّر «ذكريات في الفن والقضاء» نفس المفاسد والمظالم أو شبيهًا له، وتأتي قيمة هذين الكتابين من أنهما يعتبران تصويرًا علىٰ الطبيعة، وتنبع قيمة هذين الكتابين الفنية من براعة الحكيم في استخدام الحوار فيهما والاعتماد عليه اعتمادًا كبيرًا، ثم من روح السخرية والتهكُّم والإشفاق المغلّف بالابتسام في تصوير تلك المشاهد المحزنة»[٢].

---

(١) مسرح توفيق الحكيم (١٢).

(٢) مسرح توفيق الحكيم (٣٥).

ولا ريب أن العمل في النيابة أثرىٰ أدب توفيق الحكيم، وزوّده بذخيرة كبيرة لقلمه، فهو في معترك الحياة وصميمها يُواجه الجريمة ويناقش المجرمين، ويقف علىٰ الجثث ويخالط الناس، ويستنطق الشهود، ويحتكّ بالقضاة، ويخوض مع الزملاء، وكل هذا مادّة خصبة للأدب تُنْضِج القريحة وتكشف خبايا النفوس وتسفر عن خفايا الطباع، وافق ذلك منه روحًا يقظة، وذهنًا متّقدًا، وموهبة أدبية، يقتنص بها الشاردة ولا تفوته الواردة، كما يقول: «هنالك قضايا وتفاصيل ودقائق كنت أوجّه إليها كلّ التفاتي، لعلّي كنت أعرف بالغريزة ما ينفعني كروائيّ مما لا نفع لي فيه.. وربما حوار قصير بين شخصيتين تافهتين في نظر المحكمة يثير في نفسي كلّ تأمل وتفكير»[1].

وكان ينظر إلىٰ عمله نظرة مختلفة، يصفها لصديقه قائلًا: «إنها ليست مجرّد قبض وحبس وتُهَم وأحكام.. بل هي مسرح وتمثيل وجمهور»[2].

ويستشف القارئ لأدب توفيق الحكيم أنه كان يُضْمِر في نفسه أن يتخذ من عمله وقودًا لأدبه، وزادًا لقلمه، ونلمس ذلك في قوله إبّان عمله في النيابة: «إن حياتي الآن تتعارض قليلًا مع الكتابة؛ لأنها حياة، وليست بعدُ تعبيرًا عن الحياة.. إني غارق في الحياة والواقع إلىٰ أكثر من أذنيّ، وثِقْ أن التعبير عن

---

(١) عدالة وفن (١٥٨).

(٢) عدالة وفن (١٣٢).

هـذه الحيـاة هـو مـا لا أريـد الاشـتغال بـه الآن، حتـىٰ لا يُقـال: إني في وظيفتـي القضائيـة وفي كرسـيّ النيابـة إنمـا أقعـد علـىٰ «فوتيـل» رقـم كـذا لأشـاهد الحيـاة مشـاهدة النظّـارة في قاعـات التمثيـل.. كلا، إني أعيـش الحيـاة وكفـىٰ، فلنـترك روايـة خبرها للمستقبل»[1].

ولعـلّ أهـم كتابيـن أودع فيهما توفيـق الحكيم تجربته في العمـل القضائي في قالـب أدبيّ همـا: «يوميـات نائـب في الأريـاف» و «عدالـة وفنّ»، ولنـا معهما وقفة.

* * *

(١) زهرة العمر (٢٧٠).

يوميّات نائب في الأرياف

أراد توفيق الحكيم من خلال هذا الكتاب أن يوثّق فصلًا من حياته، ولكنّه -كما يفعل الأدباء- صاغ هذه اليوميات بقلم الأديب وخيال الفنان فلم تَعُدْ تصلح للحقيقة وإن صلحت للأُنْس والمتعة، ومنها يمكن للقارئ أن يتبيّن بعض آراء الحكيم في العمل القضائي[١].

تبدأ اليوميات ببلاغ يرد إلىٰ وكيل النيابة من العمدة عن قضية قتلٍ، وتصف اليوميات إجراءات التحقيق في هذه القضية، ويتخلل ذلك حديث عن الجلسات القضائية وعن القضاة وتفاصيل عمل وكيل النيابة بأسلوب أدبي طريف، يصوّر لنا الحياة القضائية في الريف المصري في ذلك الزمن.

ففي مطلع الكتاب يقول توفيق الحكيم: «إني أعيش مع الجريمة في أصفاد واحدة، إنها رفيقي وزوجي أطالع وجهها في كل يوم، ولا أستطيع أن أحادثها علىٰ انفراد. هنا في هذه اليوميات أملك الكلام عنها، وعن نفسي، وعن

(١) يقول في كتابه: عدالة وفن (ص١٠): «عندما دوّن وكيل النائب العام «يوميات نائب في الأرياف» لم يقصد نائبًا ولا قرية بالذات، ولكنه صوَّر نماذج بشرية وأحوالًا اجتماعية مما قد ينطبق علىٰ كل رقعة في ريف مصر».

الكائنات جميعًا»[1]، ويراوح الحكيم في سرده بين الرواية والحوار، ومن ذلك تصويره لهذا المشهد الطريف مع «الحاج خميس» فرّاش المحكمة، يقول: «ولكن الحاج خميس دخل حاملًا كوبًا لم يكد يقع نظري عليه حتى صحتُ:

- ما تسقيني أحسن حبر «كوبيه» وتخلص!

- صلّ على النبي يا سيدنا البك.. ! أنا بقى لي عشرين سنة فرّاش محكمة، وورد عليّ أصناف الأهالي والموظفين تصدّق بالله.. ! ما ينفع في المحاكم إلا شاي مر طعم «الفورنيه»؟

فترددت قليلًا ثم لم أجد مناصًا وقلت:

- شاي المحاكم وشغل المحاكم كله مرّ والسلام، هات!

ووضع الرجل الكوب الزجاجيّ أمامي وانصرف. وما كدتُ أرشف رشفة حتى فتُح الباب ودخل عبد المقصود أفندي رئيس القلم الجنائي بروحه الذي لا أستخف له ظلًّا وقال:

- عندنا من نوع التلبس أربع قضايا.

- هات!»[2]

---

(١) يوميات نائب في الأرياف، المقدمة.

(٢) يوميات نائب في الأرياف (٤٦).

ومن القصص التي رواها توفيق الحكيم عن مستهل حياته القضائية، أول قضية عُهد بها إليه للتحقيق فيها، في موقف ربَّما مرّ بكثيرين في مبتدأ حياتهم العملية، يقول: «ولست أنسىٰ اضطرابي وقتئذ، وقد مثل أمامي المتهم المزوّر بطول باعه وذلاقة لسانه واعتياده المثول أمام القضاء؛ فذهبت الأسئلة المجهزة من رأسي ولم أدرِ ما أقول، وانتظر الرجل واقفًا في هدوء أن أفتح فمي أو يفتح الله عليّ بسؤال، وتصبب منّي شبه عرق، وأنا أرىٰ المتهم أحسن منّي حالًا وأربط جأشًا وأقوىٰ امتلاكًا لأمره، وخُيِّل إليَّ أنه يسخر منّي في دخيلة نفسه. وكان كاتب التحقيق رجلًا قديمًا ذا مران طويل، صادف في حياته ولا شك عشرات من المساعدين الجدد أمثالي. عرف ما بي فأسرع يعاونني ويلقّنني ما ينبغي أن أبدأ به من أسئلة وأنا أتقبّل منه المعاونة بأنفةٍ وكبرياء دون أن أُظْهِر حاجتي إلىٰ تدخُّله. وأمثال هذا السكرتير الهرم من ذوي الحق المغموط والفضل المجهول كثيرون، وقد سمعت أحدهم يقول لي مشيرًا إلىٰ بعض كبار رجال القضاء: «علّمناهم الشغل ومشوا وارتفعوا وبقوا قضاة ومستشارين، والواحد منا واقف في مطرحه لا يكبر ولا يصغر، زي جحش السبخ»!»[١].

وهكذا يمضي في يومياته، راوية مرة، ومرة محلّلًا، وحين تعصف أزمة وزارية يتحدث توفيق الحكيم عن حيادية القاضي واعتزاله السياسة فيقول:

---

(١) يوميات نائب في الأرياف (٤٧).

«أنا رجل قضاء لا ينبغي لي الكلام في السياسة؛ ومهما تغيّرت الوزارات والأحزاب فإن القانون هو القانون»[1].

ويرىٰ توفيق الحكيم في اليوميات أن مهنة وكيل النيابة «سخية بمادّة البحث والملاحظة» وأنها «خير مهنة تكوّن الرجل تكوينًا صحيحًا، فوكيل النيابة إن هو إلا حاكم صغير في مملكة صغيرة، إذا فهم كل شيء في هذه المملكة، ولاحظ كل شيء ودرس الناس وطباعهم وغرائزهم، فقد استطاع بعد ذلك أن يعرف المملكة الكبيرة التي هي دولته، بل استطاع أن يفهم ذلك العالم الأوسع الذي هو «الإنسانية». ولكن كم من رجال النيابة أو القضاء يستطيع أن يلاحظ؟ إن قوة الملاحظة هي أيضًا هبة عظيمة لا يملكها كل الناس»[2].

ومن ثمرة هذه الملاحظة يُخبر الحكيم عن مساعده أنه «لاحظ أمرًا استوقف تفكيره في جلسة الجنايات؛ ذلك أن المستشارين ينطقون بادئ بدء بالحكم، ثم ينصرفون بعد ذلك إلىٰ كتابة الأسباب، والمنطق الذي يتصوّره هو أن يكون الأمر علىٰ العكس. ملاحظة قيّمة». ويعقّب بهذه القصة المؤسفة، فيقول: «ولقد أخبرني فعلًا أحد المستشارين من أهل الصراحة أنه

(١) يوميات نائب في الأرياف (٧٣).

(٢) يوميات نائب في الأرياف (٩٩).

بعد أن نطق ذات مرة بالحكم في جناية خطيرة، ورجع ليلًا إلى مكتبه وورقه وملفات القضية ليكتب الحيثيات، وقع نظره علىٰ أقوال وعبارات في محضر جلسة اليوم، وفي المحاضر السابقة، وفي تحقيق النيابة، استخلص منها تفكيره الهادئ الرزين في ذلك الليل الساجي ما لو عرفه قبل النطق بالحكم لكان حكمه قد تعدَّل وتبدَّل. ولكن ما العمل الآن وقد تم النطق بالحكم وما من سبيل إلىٰ تغييره بأيّ حال؟ لا يستطيع أن يعمل شيئًا. فجعل همّه تلك الليلة أن يستخرج من الأوراق جميع الأسباب التي يبررها النطق بالحكم. وكم من الحيثيات الطويلة تُكتب تبريرًا لحكم سريع مضىٰ النطق به، لا تفسيرًا لعدالة ولا تمحيصًا لحقيقة»[1].

* * *

(١) يوميات نائب في الأرياف (١٠٠).

عدالة وفن

وكأنّ توفيق الحكيم قد أحسَّ أنه لم يوفِّ تجربته القضائية حقّها، ولم يشفِ نفسه ما كتب في «يوميات نائب»، فأعاد الكتابة بأسلوب مختلف وطريقة مغايرة في «عدالة وفنّ»، وقد صرّح في بدايته بأنه يتكلم عن نفسه[1]، وهذا كتاب طريف في بابه، دخل إليه الحكيم مدخلًا لطيفًا؛ إذ وصف نفسه وهو في جلسة من جلسات الجنح والمخالفات في مقعد النيابة العامة في إحدىٰ المحاكم الصغيرة في الأقاليم، ووصف القضايا المعروضة، وضجره منها، وتشاغله بالنظر في نقوش كانت فوق منصة النيابة التي أمامه، وكان مما قال: «إنها نقوش عجيبة حقًّا، ليست من صنع فنّانين، ولا صنع عاشقين، ولا من صنع أطفال عابثين. ولقد كانت من صنع حضرات أصحاب العزة أعضاء النيابة الذين كانوا يجلسون هاهنا في مجلسي هذا منذ سنوات وسنوات.. كان الضجر ولا شك يقتلهم مثلي.. عرفت منها أسماء أشخاص أصبحت فيما بعد لامعة مرموقة في سلك القضاء العالي.. أما القاضي فهو الوحيد في الجلسة الذي لا يجد لحظة واحدة يهرش فيها، فيده اليمنىٰ تُدَوِّن بالقلم

---

(١) عدالة وفنّ (١٠).

الأحكام والحيثيات التي تتلاحق، ويده اليسرىٰ تقلب أوراق الملفات، وعينه لا ترىٰ إلا المتّهم باعتباره متهمًا، والشاهد باعتباره شاهدًا، والمحامي باعتباره محاميًا، ولا شيء غير هذا يراه في الجلسة التي أمامه، فلنكن إذن على ثقة في أن منصة القاضي نظيفة كل النظافة من أيّ خدش أو نقش!»[(١)].

ويمضي الحكيم علىٰ هذه الطريقة في تدوين وقائع المحاكمات وتسجيل غرائبها وطرائفها، كقصة سارق الدجاجة الذي وضع لها القمح طعمًا، وراح يجادل عن نفسه أمام القاضي، وقضيّة الحاوي التي عرض فيها الحكيم بعض آرائه في الفنّ والأدب، وحكاية شاعرة الهجاء، وغير ذلك. ويجب التنبيه هاهنا إلىٰ ما تضمَّنه الكتاب من بعض المخالفات الشرعية، وقد سبقت الإشارة إلىٰ شيءٍ من ذلك في أول البحث.

الضرب الكتّيمي:

في هذا الكتاب يشركنا توفيق الحكيم في شيء من خبرته وتجربته العمليّة، وذلك في قصة «رجل المال»، وهي قضية طويلة، وموضع الشاهد منها أن المتَّهم شكا إلىٰ وكيل النيابة توفيق الحكيم ضرب الشرطة له وإهانتهم، قال: «والتفتّ إلىٰ المتهم أسأله ولكنّه بادرني شاكيًا:

---

(١) عدالة وفنّ (١٥).

- المركز أهانني إهانات بالغة يا سعادة البك الوكيل.

فقلت له:

- ضربوك؟

- ضربوني.

قالها الرجل وهو يمسح دمعه، فانبرىٰ له المحامون الفطاحل قائلين:

- كذاب.. فيك إصابات؟

- لا.. إنما ضرب إهانة.. لأجل خاطر الباشا.. وأنا عمري ما حد أهانني، ولا وقفت في مركز أو قسم موقف تهمة.. والله عليم شهيد.

ولم أرَ من المجدي أو النافع فتح باب التحقيق في الإهانة أو الضرب؛ لأن هذا في العادة لا يؤدّي إلىٰ نتيجة، ما دام الضرب لم يثبت بإصابات ظاهرة.. والبوليس خير من يعرف ذلك.. وله طريقته فيما يسميه الضرب «الكتّيمي».. وأصبح من المتعارف عليه أن هذا يحدث، وأصبح من حقوق البوليس، ما دام يتم في الحدود التي تكفل السرية التامة.. لقد قلت ذات مرة لمأمور بوليس وأنا أمزح: «سيأتي يوم يحدث فيه تحقيق البوليس بواسطة آلات تسجيل الصوت.. وعندئذ تستطيع النيابة أن تعرف ما الذي قيل وحدث

بالضبط وقت التحقيق»؛ فقال المأمور الظريف على الفور بكل صراحة: «ايـ خبر!.. ونضرب المتهمين ازاي؟»!»[1].

وكان هؤلاء المحامون الفطاحل -كما وصفهم- مصرّين على أن يصدر وكيل النيابة أمره بحبس المتهم، وهو الأمر الذي لم يطمئن إليه ضمير توفيق الحكيم، يقول: «ولكن منظرهم وقد بدا لي في تلك اللحظة، كمنظر الصقور الجارحة التي تريد الانقضاض على عصفور، قد أثارني وأفزعني.. وكان شعوري أن العصفور ليس الآن هو المتّهم، بل أنا وكيل النيابة الصغير، بين مخالب ثلاثة من المحامين العتاة، منهم من كان وزيرًا قديمًا، ومنهم من كان رئيس محكمة استئناف سابق! ولكن العصفور عندما يقاوم ويصرّ يصبح بعيد المنال، أنا أيضًا عوّلت على الإصرار، وتركتهم يتصايحون ويدقون على المكتب بقبضات الأيدي، ويكهربون الجوّ من حولي وفوق رأسي، وجعلت أكتب قراري في صمت: «يُفْرَج عن المتهم بكفالة خمسين جنيهًا»[2].

ومن التجارب التي رواها توفيق الحكيم في ذكرياته ذلك التحقيق الخاص الذي وُفِّقَ به إلى الوصول إلى الحقيقة بعد أن كاد يذهب رجل بريء جراء التضليل والحيلة، وكان الذي تولى كبر ذلك مأمور المركز

---

(١) عدالة وفنّ (٣٢).

(٢) عدالة وفنّ (٥٠).

الداهية، الذي حاول تلفيق التهمة وإحكام تدبيرها قَدْر ما أمكنه، فقبض على المتَّهم، وضبط أداة الجريمة، وأحضر الشهود وأعدّ المحضر، وأما القضية فهي قضية قتل، وقد اتفق الشهود على أنهم رأوا القاتل وهم جلوس حول النار يستدفئون، يقول توفيق الحكيم: «كان كل منهم يدلي بشهادته أمامي بكل فصاحة وطلاقة، لا تلعثم ولا تردد، فلما سألتهم:

- وكيف أبصرتم القاتل والليلة مظلمة في هذا الوقت من آخر الشهر العربي؟

أجابوا كلهم .. لم يشذ منهم واحد:

- أبصرناه على «ركية» النار! قلت في نفسي: غدًا في مثل وقت الحادثة من الليل أُجْرِي عمل تجربة، ولكن ما من شيء يدعوني إلى تكذيب شيخ البلد وشيخ الخفر وعامل التلفون، قضية ناجحة، فيها شهود رؤية، وأقوال مقبولة وعقولة، وأمرت بحبس المتهم، وعدت إلى داري، وأنا أثني على همة المأمور ..»[1].

وحين علم المأمور الداهية بذلك سبقه في اليوم التالي إلى مكان الجريمة وأشعل نارًا، يقول الحكيم: «ولم نكد نقترب من القرية التي وقع الحادث في زمامها، حتى شاهدنا ألسنة اللهب وسحب الدخان تتصاعد منها إلى عنان السماء! فقلت مرتاعًا: لا حول ولا قوة إلا بالله، لقد شبَّ حريق في القرية! وأمرنا

---

(١) عدالة وفن (١٥١).

السائق أن يسرع بنا إليها لنعرف الخبر، فانطلق بنا إلىٰ أن وصلنا إلى الجرن، وهناك رأينا العجب، أحطاب مكدسة بعضها فوق بعض، طولها وارتفاعها مما يقاس بالمتر، قد أُشعلت فيها النيران، والشهود من حولها يمدون أيديهم كأنهم يتدفؤون، وشواظ اللهب قد أسال العرق من جباههم، ودخان الحطب قد سوّد وجوههم، ووهج الضوء يكشف الجرن في ظلام الليل علىٰ نحو يحسده عليه ميدان الأوبرا في القاهرة! قلت للمأمور الواقف بين شهوده يمسح عرقه بمنديله:

- ما هذا؟

فقال وهو يسعل من الدخان سعالًا شديدًا:

- ركية النار!

فصحت:

- أتسمّي كل هذا «ركية نار للتدفئة؟»، أهذا معقول يا حضرة المأمور؟

ونحيته في الحال جانبًا وأمرتهم بإطفاء هذه النيران، وجئت بفلاح آنستُ فيه البراءة وتوسَّمت فيه الذمة، فطلبت إليه أن يقيم «ركية نار» للتدفئة كما يفعلون عادة في هذه الناحية، فأقامها بالحجم المعقول، فعارض الشهود، فزدت في حجمها قليلًا، فعارضوا أيضًا، فزدت، حتىٰ جعلتها أضخم مما ينبغي قليلًا، واستحضرت أنفارًا من أهل القرية علىٰ مسافات مختلفة، فما استطاع

شاهد واحد أن يميّز شخصًا منهم، أو يتبين صفة من صفاته الظاهرة، فهم علىٰ ضوء الركية لا يمكن أن يبصروا من في الظلام، بل هو الذي يستطيع أن يراهم ولا يرونه»(١)، وهكذا كشف وكيل النيابة كذب الشهود، وأطلق سراح المتهم.

السيد دومة:

ويتحدّث عن رجل المهمات الذي يتكرّر في كلّ مجتمع، ولا تخلو من أمثاله محكمة أو دائرة، بوصف طريف -مبالَغ فيه علىٰ الأرجح-، فيقول: «سيد «دومة» ماسح أحذية النيابة والمحكمة! تلك الشخصية التي أصبحت جزءًا لا يتجزّأ من الهيئة القضائية في هذا البندر؛ إنه الدليل القضائي الحيّ المتحرّك في هذه المدينة، من أراد التحرّي عن أيّ معلومات خاصة بأحد القضاة أو أعضاء النيابة أو الكتبة والموظفين، فما عليه إلا أن يسأل «سيد دومة»، فيقول لك: فلان بك القاضي أو عضو النيابة أو فلان أفندي كاتب الجلسة أو سكرتير التحقيق؛ كان هنا سنة كذا، وطباعه كيت، ومن عاداته أن يجلس في المكان الفلاني في الساعة الفلانية، ويحب فلانًا ويكره فلانًا، ويفضّل هذا النوع من الطعام أو الشراب.. وهكذا، وهكذا.. ولكن القيمة الحقيقية لسيد «دومة» هي أنه قاضي الحاجات كلها لكل الموظفين وحلّال المشكلات.. إذا أردتَ شيئًا مستعصيًا أو نادرًا فاطلب إلىٰ سيد دومة يبحث

(١) السابق.

لك عنه ويأتِ بالطلب في ساعتين.. وإذا كُسر لك متاع أو آلة أو عدة.. ساعة أو وابور غاز أو طاحونة بنّ، أو ماكينة خياطة أو درّاجة أو قلم حبر، فهو الذي يقوم بإصلاحها بنفسه.. عبقريته في إصلاح الآلات -وخاصة الدقيقة- تكاد تكون قد وُلِدَتْ معه، بدون دراسة ولا تعليم.. إن درجة تعليمه لا تتعدَّىٰ فك الخط.. إنه يكتب ويقرأ ويفهم كل شيء، ولا أحد يعرف أين تعلم هذا.. إن كل ما في الصحف من أخبار حوادث يعرفها في المحطة بعد وصول قطار الجرائد.. وفي أقل من ساعة يكون قد مرّ علىٰ مكاتب الموظفين يخبرهم بما يهمهم منها، وما يتعلق علىٰ الخصوص بحركة الترقيات والتنقلات.. وهو يدخل كل صباح علىٰ أكبر موظف وأصغر موظف علىٰ السواء، بدون استئذان.. ما يشعر الواحد منا إلا وحذاؤه بين يدي سيد «دومة»، يمسحه في صمت بالورنيش المناسب، ولا يتكلم إلا إذا طُلِبَ منه الكلام، أو آنس فراغًا من الموظف.. ومُحال أن تبدو منه حركة أو لفظ يعطل المشغول بالعمل»[1].

عضو النيابة الهارب:

كان لا بد لتوفيق الحكيم -جراء ضغط العمل الشديد- أن يفرّ ولو قليلًا ليروّح عن نفسه، وذلك أنه ضاق بمتابعة رئيسه له في العمل وتكليفه له بالقضايا في غير أوقات العمل، وضرورة معرفة مكانه في أيّ ساعة من ليل أو نهار، فقرَّر

(١) عدالة وفنّ (٩٠).

الاختفاء لبعض الوقت وقال: «خرجت من منزلي وأنا أقول في نفسي: ما دمت قد رفعت راية العصيان ضد رئيس النيابة؛ فلأفعل ما بدا لي مدة عشر ساعات على الأقل، فهو الآن لا يعرف لي مقرًّا، فأنا مختفٍ عنه، هاربٌ من بيتي، ولم أترك عنوانًا، وهو أمرٌ لا يجب أن يحدث لعضو من أعضاء النيابة العمومية، فحركة عضو النيابة كحركة عضو الجسم، لا بد أن يعرف الرأس خط سيرها في كل حين، ماذا أفعل بوقتي الآن؟ سأتنسم الحرية أولًا، آهٍ ما أجمل الحرية ولو لبضع ساعات! حرية التنقل دون أن تترك لأحد عنوانك.. مشيت في الطرقات على غير هدى.. بدون وجهة ولا مقصد، وهو ما لا يمكن أن يقع لوكيل نيابة في مدن الأقاليم إلا في غفلة من الزمن ومن رئيس نيابته.. سرت في الطرق أنظر إلى الناس والأشياء نظرات بريئة صديقة، لا تُخْفِي اشتباهًا ولا ارتيابًا، نظرات مواطن بين مواطنين، لا نظرات محقّق بين متهمين، ولأول مرة منذ اشتغالي بعملي القضائي أشعر بإنسانيتي، أشعر بأني جزء من جماعة، لا فرد متسلط على جماعة»[1].

سعادتك:

وفي أثناء هربه هذا التقى صديقًا له قديمًا وافدًا على البلد لم يكن يعرف أن توفيق الحكيم وكيل النيابة فيها، وفي أثناء حديثهما جرى موقف كشف طبيعة عمل الحكيم، وذلك حين التقيا أحد أفراد الشرطة، ورأى هذا

---

(١) عدالة وفن (١٠٨).

الصديق مكانة توفيق الحكيم ومرتبته وعرف حقيقة وظيفته، فلما انصرف حز في نفس الحكيم أمر يعبّر عنه بقوله: «لاحظتُ أنه بدأ يحادثني بلهجة يخلطها شيء من التحفُّظ والأدب، لهجة بعيدة عن ذلك التبسُّط الذي كان يرسله على السجية منذ قليل.. فقال لي: «أظن الوقت تأخّر على سعادتك»، فرنّت كلمة «سعادتك» في أذني رنينًا غريبًا، ملأ قلبي أسفًا ووحشة»[1].

مقاربة القضاء والفنّ:

وفي محاولة من توفيق الحكيم لإذابة الحواجز بينه وبين صديقه أراد أن يقرّب بين عمله في النيابة والفنّ، يقول: «أردت أن أصف له مهنتي في جوهرها الحقيقي الذي أراها عليه، فقلت له: إنها ليست مجرد قبض وحبس وتُهَم وأحكام، بل هي مسرح وتمثيل وجمهور، ففتح فمه عجبًا:

- وضِّح لي من فضلك؟!

- أوضّح لك..

وجعلتُ أصف له جلسة المحكمة التي أحضرها مع القاضي، إنها قاعة متسعة بها مقاعد للجمهور، إنها في ذلك شأن قاعات التمثيل، ثم هنالك المنصة التي تجلس عليها هيئة المحكمة ويتطلع إليها بأبصارهم جمهور الحاضرين،

---

(١) عدالة وفنّ (١٣٢).

إنها تشبه المسرح الذي تتطلع إليه عيون المشاهدين، ثم هنالك الروايات التي تُعرَض، إنها في جلسات المحاكم لا تقل غرابة ومتعة عنها في قاعات التمثيل. وروايات المسارح يقدمها المؤلفون، وروايات المحاكم يقدمها النائبون والوكلاء العموميون؛ أي: أني في عملي القضائي أقوم -علىٰ وجه التقريب- بما كنت أقوم به في عملي المسرحي، بل إذا فتحت ملف قضية من القضايا وجدت فيه حوارًا من عمل وكيل النيابة؛ يسمىٰ في لغة القضاء «محضر تحقيق»، قد لا يقلّ أحيانًا في الروعة عن الحوار الموجود في ملف رواية مسرحية، كل ما هنالك من فرق هو أننا في الجلسة نعرض رواياتنا في النهار، وبدون ماكياج، ويدخل الممثلون إلىٰ القاعة من الحياة مباشرة، في حين أن رواية المسرح تحتاج إلىٰ وسطاء من الفنانين ينوبون عن الأشخاص الحقيقيين، ومع ذلك فلدينا المحامي الذي ينوب أحيانًا عن الشخص الحقيقي، فيتصرف بفنّه البارع في إظهار الحقائق الدفينة تصرف الممثل القدير في إبراز خفيّ المشاعر، كل شيء إذن في قاعة المحكمة قريب الشبه إلىٰ كل شيء في قاعة التمثيل، في القاعتين الحياة تجري مجردة أو مزوقة أمام جمهور من النظّارة»[١].

* * *

---

(١) عدالة وفنّ (١٣٣).

بين توفيق الحكيم
وزكي مبارك

سبقت الإشارة إلىٰ المناوشة الأدبية التي وقعت بين توفيق الحكيم وزكي مبارك، وكان من آثارها هذه المقالة:

رجال الأدب ورجال القضاء[1]

للدكتور زكي مبارك

أشرتُ فيما سلف إلىٰ خطأ الأستاذ توفيق الحكيم حين (مَنَّ) علىٰ الأدب بأنه هجر من أجله القضاء، فقد كان (وكيل نيابة)، وكان يستطيع بقليلٍ من الصبر أن يصير من القضاة المحترمين، علىٰ حدّ تعبيره الجميل!

ولو أن هذا (المنّ) صدر عن رجل غير توفيق الحكيم، لكان من السهل أن نضيفه إلىٰ العامية الفكرية، والأفكار كالناس فيها عوامّ وخواصّ، فلم يبقَ إلا أن نحكم بأن ذلك (المَنّ) هفوة قلم وقع فيها توفيق الحكيم وهو يحاور طه حسين.

---

(١) مجلة الرسالة، العدد ٤٦٨، يوم الاثنين ٨ جمادىٰ الآخرة سنة ١٣٦١ هـ، (المجلد العاشر ١/ ٦٣٥).

وقبل أن أواجه موضوع هذا الحديث، أُسجِّل أن رجال القضاء في مصر أقاموا أُلوف البراهين علىٰ أنهم من أرباب الفكر المشرق، وأن نزاهتهم فوق الأوهام والظنون.

ولكني مع هذا لا أقبل القول بأن رجال القضاء أرفع منزلةً من رجال البيان، وما يسيغ ذهني أن يكون في خلق الله من يتفوّق في الرفعة والشرف علىٰ صاحب القلم البليغ.

ثم أواجه الموضوع فأقول، علىٰ أيّ أساس يقوم القول بأن رجال القضاء أعلىٰ من رجال البيان؟!

أيكون الأساس هو الفرق بين تكوين القاضي وتكوين الأديب من النواحي العقلية والذوقية والروحية؟

إن كان ذلك هو الأساس، فنقضُه أسهل من السهل، والقضاة أنفسهم يعرفون أن تكوين الأديب من أخطر المعضلات، وأن الله قضىٰ بأن تكون دولة القلم إلىٰ آحاد، ولو كانت تلك الدولة في أمّة يعد أفرادها بمئات الملايين.

إنَّ مِن حقّ كلّ متخرّج في كلية الحقوق أن يكون من رجال القضاء، وليس من حق كلّ متخرج في كلية الآداب أن يصير من رجال البيان؛ لأن للأدب شرائط أساسية، ومن تلك الشرائط أن يكون المرشّح للأهلية الأدبية

له قلب وذوق وروح، وكلية الآداب هي التي تنطق بهذا الحكم؛ لأنها تريد أن يكون ميزانها أدق الموازين، ولأنها تعرف أن الأدب غايةٌ عزيزة المنال.

ومهمة القاضي أسهل من مهمة الأديب؛ لأن القاضي يحكم وفقًا لقانون مكتوب، ولا يُطالَب في كلّ يوم بالاجتهاد.

هل سمعتم حديث عبد العزيز باشا فهمي؟ إن لم تكونوا سمعتموه فاسمعوه:

حين عُيِّنَ عبد العزيز باشا فهمي قاضي القضاة حكم علىٰ نفسه بالعزلة القاسية، فكان لا يذهب إلىٰ المحكمة إلا في عربة (مقفولة)، وكان يرفض أن يستقبل أحد الزوَّار في البيت؛ ليَسْلَم مِن جميع المؤثرات الخارجية.

فهل ترون الأديب يملك هذا الحقّ من اعتزال الناس؟

هيهات، ثم هيهات!

واجب الأديب أن يدرُس جميع الخلائق، وأن يَطَّلِع علىٰ المستور من الطبائع، وأن يشارك العابدين في المساجد، واللاهين في الفنادق، ليعرف دخائل النفوس والقلوب، وليكون علىٰ بيّنة من تطوُّر الأذواق والعقول.

الوجود كله كتابٌ مفتوح ينظر فيه الأديب صباحَ مساء، والقاضي لا يحسّ الوجود كما يحسه الأديب، إلا أن يكون قاضيًا أديبًا، وفي القضاة أدباء تدلّ عليهم البوارق الفكرية من حين إلىٰ حين.

الأديب يتلقَّىٰ وحي الحياة في كلّ وقتٍ، وهدف الأديب هو استجلاء الغوامض من السرائر، وقد يتسامىٰ فيحاول قراءة المسطور في صحائف الغيوب.

وظنُّ الأديب في بعض الأحوال أصدق من اليقين؛ لأن فطرته تخضع في كل لحظة إلىٰ التقويم والتثقيف، فهو أعظم الناس روحانية بلا نزاعٍ ولا جدالٍ.

قد يُصدر القاضي عشرات الأحكام أو مئات الأحكام بقليل من الجهد، حين تتقارب أو تتماثل موضوعات الخصومات، ثم تظل منزلته الرسمية في أمان؛ لأنه لا يُطالَب بالابتكار في القضاء، ولو شئتُ لقُلْتُ: إنَّ الابتكار قد يُحرَّم عليه في بعض الأحيان.

فهل يظفر الأديب بمثل هذا الحقّ فيعالج الموضوع الواحد بأسلوب واحد بضع مرات؟ وهل يستطيع كاتبٌ مثلي أن ينشر في مجلة (الرسالة) مقالاً نشره من قبل في جريدة (البلاغ) مع شيء من التبديل والتعديل؟

حرفة الأدب فظيعة فظيعة، فهي تقضي بأن يكون مصير صاحبها مرهونًا بأقرب مثال أو أحدث قصيد، ولكل إنسان أن يكتفي بماضيه إلا الأديب، فهو مسؤول أمام قرائه عن يومه الحاضر، وقد يُسأل عن جهاده في المستقبل البعيد!

فأين القاضي من هذه المتاعب؟

ومَن يَسأل القاضي عن يومه أو غده، وهو عن ماضيه غير مسؤول؟

بعد ثلاث دقائق من المدة المقررة لاستئناف الحكم لا يجوز للمظلوم أن يرفع شكواه إلىٰ غير المساء.

أما الأديب فيُسأل عن أحكامه بعد الأعوام الطوال، ومن حقّ كل مخلوق أن يتزيّد عليه كما يريد.

قولوا الحق، أيها القضاة العادلون، أفيكم مَن يشقىٰ بحرفته كما يشقىٰ الأديب؟

القانون يحميكم من عبث الجاهلين والسفهاء، فلا تُكتَب عنكم كلمة مدخولة، ولا يتطاول عليكم أفّاك، ولا يعترض سبيلكم أبناء السبيل.

ومن أجل هذا أقول بعبارة صريحة: إن جهادنا في دنيانا أخطرُ من جهادكم في دنياكم، وإن تأهُّبنا لفهم معضلات الوجود أقوىٰ من تأهُّبكم لفهم تلك المعضلات.

فاعترفوا -غير مأمورين- بأن تكوين القاضي لا يُقاس إلىٰ تكوين الأديب.

ثم ماذا؟ ثم يكون أساس المفاضلة أن القاضي يخدم العدالة، وهو الحظّ الذي ضاع علىٰ الأستاذ توفيق الحكيم حين أغراه الدكتور طه حسين بأن يُحشَر في زمرة الأدباء، وتلك أول مرة يُحْشَر فيها (المؤمن) مع مَن يُبغض!

وأقول: إن خدمة العدالة من أهمّ أغراض الأديب، فهو أقدر الناس

على وزن المعاني، وهو الفيصل في تقدير المناقب والمثالب، وعن قلم الأديب يأخذ القضاة دقائق المحاسن والعيوب وفي صدر كل قاضٍ حاسة أدبية تهديه حين يوَفَّق إلىٰ الأحكام الصِّحاح.

القاضي لا يتعرّض لأيّ تعب حين يحكم بالعدل، وإنما يُثاب علىٰ الحكم بالعدل، أما الأديب العادل فيقضي دهره في مكاره لا تُطَاق.

إنْ حَكَمَ الأديبُ بالعدل في قضية الفنّ فهو ماجِن، وإن حكم بالعدل في قضية الفكر فهو زنديق، وإن عادىٰ الزعماء فهو من الخوارج، وإن صادق الزعماء فهو من الوصوليين، ولا تقع محنة في أيّ انقلاب إلا علىٰ رءوس رجال البيان.

كل حكم يقابل بالرضا المطبوع أو المصنوع إلا حكم الأديب؛ لأن الجمهور يعرف أنه غير مؤزَّر بالقُوَىٰ الرسمية، وهل يَهاب الناس القاضي إلا لأنهم يعرفون أنه يستطيع (حبس) مَن يشاء حين يشاء؟

الأديب يملك الحكم ولا يملك التنفيذ، والقاضي يملك الحكم والتنفيذ، فهو في نظر الدهماء أعظم من الأديب، وهو كذلك في نظر توفيق الحكيم!

نحن -رجالَ القلم- خدَّام العدالة في نصابها الحق، ولو خلت الدنيا من أسنّة أقلامنا لأضحت وهي أقفر من الجنة بعد خروج آدم المظلوم.

بأقلامنا تصوّر الغرائب من أوهام العقول وأحلام القلوب، بالعدل

والقسطاس. وعنا يأخذ القضاة أصول الحكم السليم من شوائب الأغراض.

ومزية الأديب -مزيته الحقيقية- أن الشعوب لا تعرف قدره الصحيح إلا حين ترتفع، ولعل هذا هو السبب في أن قضاة المسلمين لأيام عزّهم كانوا من رجال القلم البليغ.

ما مجد مصر وما سلطانها في العصر الحديث؟

أكان القضاة هم الذين سَموْا بها إلىٰ تلك المكانة العالية؟

ما ارتفع من قضاة مصر غير الأدباء من أمثال سعد زغلول وقاسم أمين، ومن والاهم من كُتّاب التشريع بأسلوب الأدب الصحيح.

العدالة عندنا -رجالَ القلم- وما نبغ نابغٌ إلا بوحي تلقّاه عن أدبنا الرفيع. عندنا اللهب المقدَّس، عندنا الروح الأمين. فأين مَن يزعم أنه عرف فكرة العدل قبل أن يأخذ عنا فكرة القسطاس بين الألفاظ والمعاني؟

إن قيل: إن لغة القانون أدقّ من لغة الأدب أَجبنا بأن القانون لا تكون له لغة إلا حين يكون المؤلّفون فيه من أدباء المشرِّعين.

ومن الذي يُعلِّم الناس دقائق الفروق في التعابير الفقهية والاقتصادية والديبلوماسية؟ عِلْمُ ذلك عند أصحاب الأقلام الجياد، وما جاز لمشرِّع أن يوازن بين لفظٍ ولفظٍ، وبين عبارةٍ وعبارةٍ، إلا وهو مُسيَّر بقوة أدبية تدلّه علىٰ

ما في الألفاظ والعبارات من أعصاب وأحاسيس، والألفاظ تقتتل وتصطلح كما يفعل الأحياء.

إن رجال القضاء لا ينسون أبدًا أن أحد أقطاب الأدب الفرنسي كان يقرأ صفحات من (القانون المدني) قبل أن يشرع في الإنشاء، وهم يذكرون هذه القصة كلما بدا لهم أن يُفضّلوا اللغة القضائية على اللغة الأدبية، فكيف غاب عنهم أن القانون المدني أنشأه رجلٌ أديب؛ وكيف فاتهم أن الدّقّة والوضوح لا يَصْدُران إلا عمَّن تمرَّس بالإنشاء البليغ عددًا من السنين؟

وما يقال عن «القانون المدني» يقال عن «الفقه الإسلامي»؛ فرجال الفقه في الشريعة الإسلامية كانوا من أقطاب الأدباء، وكان جهادهم في تحرير الألفاظ والمعاني يفوق جهاد أبي تمام والبحتري والرضيّ، وإن تناساهم تاريخ الأدب فلم يَذكر لهم ذلك المقام المحمود.

وأرجع مرة ثانية إلى كميّة الإحساس بالوجود عند القاضي وعند الأديب فأقول:

القاضي لا يلتفت إلى إشكال إلا حين يُدْعَى إليه، فهو في أغلب أحواله من المحايدين، بدليل أنه لا يُفْتِي إلا مَن يستفتيه، وقديمًا قيل:

«لو أنصف الناس استراح القاضي».

فهل يكون الأمر كذلك بالنسبة إلىٰ الأديب؟

الأديب لا ينتظر قدوم المستفتين من الشرق أو الغرب، وإنما يمضي فيُشَرِّح آلام الناس قبل أن يحسوا تلك الآلام، أو قبل أن يقهرهم استفحالها علىٰ الأنين والصراخ.

والأديب يدرس الوجوه بأعمق مما يدرسها الطبيب.

ومن غرائب الأديب أنه يعرف أعمار الأصوات والملامح والعيون، فإذا حدّثه محدّث عن طريق الهتّاف أدرك عُمر ذلك المحدِّث وتبيَّن ملامح وجهه ولفتات عينيه، وإن لم يره من قبل.

ومن هنا كان الأديب أول من يدلّ أُمّته علىٰ المَخُوف من الحوادث والخطوب؛ ومن هنا أيضًا كان الأدب أسبق من الطب ومن القضاء؛ لأنه فطرة وجودية عاصرتْ أقدم عهد من عهود التاريخ.

ولو كان القاضي يحسّ الوجود بمقدار ما يحسه الأديب لانتفع أعظم الانتفاع من الوجهة الأدبية بما يشاهد كل يوم من اصطراع النوازع والأحاسيس في ساحات القضاء، ولكنَّ الواقع يشهد أن محصول القضاة في الأدب قليلٌ قليلٌ، بالقياس إلىٰ الفرص المتاحة لدرس نزغات النفوس وأهواء القلوب.

والإنصاف يُوجِب أن نقرّر أن القاضي منهيٌّ عن تعقُّب الناس، فلا

يجوز لـه أن يُمَرّن قلمه بتصوير ما يُعـرَض عليه من آثام وذنوب، وقد يُحَرَّم عليه أن يحكم قبل استخبار البيّنات والشهود، وإن كان يعرف كيف يفصِل بأدلة نفسية في بعض الأحايين.

القاضي لا يُطالَب بما يُطالَب به الأديب، والناس أنفسهم يكرهون أن يعرف القاضي سرائرهم، ولكنهم يحبُّون أن يُفصح الأديب عما يُضمِرُون؛ لأن علم القاضي بسرائرهم أخطر عاقبةً من علم الأديب، والإنسان حيوانٌ لئيم!

وإعفاء القاضي من تعقُّب الناس أراحه من درس مشكلات النحائز والطبائع، إلا في الشؤون القلائل، فهو بين أهل الفكر من السعداء.

أما الأديب فهو كلَّ يوم في حال أو أحوال.

علىٰ الأديب أن يحدّثك عن نفسك بما تجهل من نفسك، وعليه أن يدخل فيما لا يَعنيه فينشر المطويّ من أخبار بيتك، وإن لم (يتشرف) بزيارة ذلك البيت.

الأديب مسؤول عن تقديم صورة صحيحة لكل فضيلة، ولكل رذيلة، ولكل وَهْم، ولكل وسواس، وهو مع ذلك مُطالَبٌ بالتصوّن المطلَق، فلا يجوز له أن يعرف مَن يشاء مِن طبقات المجتمع، ولا يُقبل منه أن يتعرّف إلىٰ أولئك أو هؤلاء، وإلا تعرَّض للمرذول من إفك السفهاء.

أما القاضي -وما أسعد القاضي!- فهو لا يحكم إلا بعد أن يشتجر في

حضرتـه المحامـون والشـهود، ليعـرف خفايـا القضايـا بأيسـرِ عنـاء، ولا مُعقّـب لحكمـه حيـن يحكـم، وهـو نفسـه لا يملـك الرجـوع في قضائـه حيـن يريـد.

وفي هـذا المـأزق تظهـر قيمـة المسـؤولية الأخلاقيـة في حيـاة القاضـي وحياة الأديب.

القاضي ينفض يديه من كل مسؤولية بعد الحكم المؤيَّد بالبينات والشهود.

أمـا الأديـب فيستفتي ضميره فيمـا قضـاه، ولـو طـال الزمـان، وقـد يتعرّض لأقبح السخرية حين ينتقل من رأي إلىٰ رأي، وما يعرف مخاصموه أنه لا يرجع عما رآه في الأمس القريـب أو البعيـد إلا لعرفانـه بأنه المسـؤول الأول عن رعاية العدل.

ومـن الأسـباب التـي توجـب أن يكـون إحسـاس القاضـي بمعضـلات الوجـود أقـل مـن إحسـاس الأديـب أن التنافـس بيـن رجـال القضـاء لا يُقـاس إلـىٰ التنافـس بيـن رجـال البيـان.

القاضـي في إحـدىٰ محاكـم الإسـكندرية لا يعـرف شـيئًا عـن زميلـه بإحـدىٰ محاكـم القاهـرة أو المنصـورة أو أسـيوط؛ لأن (سِـرّية القضـاء) مبـدأ مَصُـون.

أمـا الأديـب في القاهـرة فأحكامـه وأخبـاره منشـورة بيـن جميـع الناطقيـن بالضـاد، وقـد تنوشـه أقـلامٌ أجنبيـة لا يعـرف مـا ترمـي إليـه مـن خبيـث المعاريـض.

لـو تعرضـتْ أحـكام القضـاء لنقـد العلانيـة، كمـا تتعـرض أحـكام الأدبـاء

لنقد العلانية، لعرفَ قومٌ أن أعصاب الأدباء الكبار صِيغتْ من الفولاذ، وأن الأديب لا يسيطر علىٰ زمانه إلا بعد أن يعجز عن هدمه أبناء الزمان.

بقيت مشكلة خطيرة في الفرق بين مكانة القاضي ومكانة الأديب.

للقاضي نظامٌ تضع رسومه كلية الحقوق، فما النظام المرسوم للأديب؟

أيكون الأديب مَن يظفر بدرجة جامعية تمنحها كلية الآداب؟

وكيف وكلية الآداب تنكر هذا الحكم، كما أشرت من قبل؟

إذن يكون من حقّ كلّ مخلوق أن يدَّعي الأدب حين يشاء، وهذا هو الواقع بالفعل، وهو السبب في أن مِلْكِيَّة الأدب المدّعاة صارت أعرض من الصحراء، فكيف يحفظ الأديب الموهوب مكانته في الوجود؟ وكيف يرفع العقبات التي يضعها في طريقه (كبار) الأدعياء؟

الجهاد الموصول هو سناد الأديب الحق، وما استطاع أديب أن يظفر بمكانة عالية إلا بعد جهاد يدوم عشرين سنة أو تزيد، وهي مدة كافية لموت الطفيليات.

فليس بأديب من يقول: (خذوا بيدي) كما يقول الضعفاء.

وليس بأديب مَن ينتظر العون مِن هذا الحزب أو ذاك.

وليس بأديب مَن يتشبّث بأذيال أحد النوابغ ليضمن له الرزق الحرام أو

الحلال، كالرزق الذي يُضْمن للمستأدب المجهول حين يتصل بالأديب المعروف.

الأدب الذاتيُّ هو شخصية ذاتية، وما يضيع أديبٌ إلا حين يقْبل أن يكون من المحاسيب.

ألكم خصومٌ أموات كالخصوم الذين نعرف، أيها القضاة المحترمون؟

يخاصمكم مَن يخاصم وهو مدّرع بعلوم الشرائع؛ ويخاصمنا من يخاصم وهو (لِبلاب) يعتصم بهذا الجِذع أو ذاك.

أما بعدُ: فهذه كلمة أردنا بها وجه الحق في إعزاز الأدب الرفيع، ومن موجبات الفوز أن يكون الطرف الثاني في القضية هم رجال العدل، وعليهم نُعوِّل في تأييد ما قدّمناه من البينات، ومنهم ننتظر إنصاف الأدب من القضاء.

مضت أزمان وأزمان والأدب في محنة بسبب تخلّف أهله عن الميادين الرسمية، أو بسبب تودّد أهله إلىٰ الميادين الرسمية، فمن واجبنا اليوم أن نرفع راية الاستقلال، وأن نعتزّ بالقلم الذي أقسم به ذو العرش المجيد.

تستطيع كلّ أمة أن تخلق من الطبقات ما تشاء، ولكنَّ الأمم مجتمعةً تعجز عن خلق أديب واحد؛ لأن الأدب مِنْحَة ربانية تفوق هبات الممالك والشعوب.

فمن طاب له أن يَمُنَّ علينا بأنه هجر من أجل الأدب هذه الطبقة أو تلك، فليعرف اليوم أننا أصحاب الحقّ في أن نَمُنّ علىٰ مَن نمنحه متفضّلين

لقب الزميل، أو لقب المريد.

الأدب شريعة من الشرائع، ومن واجب كلّ شريعة أن تنفي مَن يؤمن بها علىٰ حَرف.

وصدق الله العظيم حين قال: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٥٤﴾ [النور: ٥٤].

زكي مبارك

خاتمة:

كان توفيق الحكيم في عمله بالنيابة طائرًا يغرّد في غير سربه، ومن هنا كانت المعاناة التي نقلها إلينا بأسلوبه القصصي الجميل، ولِمعترضٍ أن يقول: إن توفيق الحكيم لم يكن قاضيًا حتىٰ ينُظَم في هذا السلك، ولهذا القول وجاهة، لولا أن النيابة جزءٌ من القضاء، عملهما متداخل، وكلاهما متمِّم للآخر، بل إن المحقّق في النيابة هو قاضي التحقيق كما يُسمَّىٰ، ولدىٰ توفيق الحكيم مادّة ثرية عن القضاء والقضاة، وما دار في فلكهما، قلَّ أن توجد عند أديب غيره، فلهذا وذاك ضُمَّ لهذه الزمرة، علىٰ سوءِ الرأي في بعض أدبه، واختلافٍ مع كثيرٍ من توجُّهاته.

❊ ❊

رابعًا:
القضاء في حياة
الشيخ العلامة حمد الجاسر

تعريف موجز[1]:

كتب الشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بخطّ يده تعريفًا لنفسه، قال فيه: «في عام ١٣٢٨ -تقريبًا[2]- وُلِدَ حمد بن محمد بن جاسر آل جاسر في قرية «البُرُود» لِأَبٍ فلَّاح، من أسرة قُدِرَ عليها رِزْقُها. ونشأ عليل الجسم[3]، وتُوفِّيت أمّه وهو في السابعة. وفي مدرسة القرية «الكُتّاب» تعلّم مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم نظرًا، وفي عام ١٣٤١هـ وكَل أبوه أمرَه لقريب له طالب علم في «الرياض»؛ فحفظ القرآن غيبًا. وقرأ بعض المؤلفات المختصرة

---

(١) يُنظر في ترجمته: من سوانح الذكريات، سيرة ذاتية لصاحب الترجمة، ذيل الأعلام (٣/ ٥٩)، وقد تصحف فيه اسم جده من جاسر إلىٰ جابر، ولمؤلف الذيل مصنّف مفرد في ترجمته لم يتيسر لي الوقوف عليه، إثنينيّة عبد المقصود خوجة، الموقع الشبكي (٢١/ ٢٧١)، مركز حمد الجاسر الثقافي، الموقع الشبكي.

(٢) في سوانح الذكريات (١/ ٦٢) قدّر مولده في سنة ١٣٢٧هـ قال: (أو بعدها بيسير). والخطب يسير.

(٣) من أجل ذلك تهيّأ أهله لوفاته أكثر من مرة، فحفروا له أربعة قبور، في كل مرة ينجو من الموت فيُدفن في القبر غيرُه! سوانح الذكريات (١/ ٦٢)، (ذيل الأعلام ٣/ ٦٠).

علىٰ المشايخ -كعادة طلبة العلم في ذلك العهد- وبوفاة ذلك القريب عاد من الرياض ليجد أباه قد أنهكه المرض، وقد تفرَّق شمل الأسرة، فكفَلَه جدّه لأمه «مطوِّع» أهل القرية، وهو من أهل الصلاح والعبادة، فصار يقرأ عليه في بعض الكتب، ويقوم بالخطابة والوعظ في المسجد لكبر سنّ جده وضعف بصره، وتولىٰ تعليم أطفال القرية فترة، ولكنّ أخاه الكبير لم يرضَ حالته فذهب به إلىٰ «الرياض» في عام ١٣٤٦هـ[1]، وسعىٰ حتىٰ ضُمَّ إلىٰ «الإخوان»؛ أي: طلبة العلم، فعاش كأحدهم، وانتظم معهم في الدراسة علىٰ المشايخ في المساجد، ومن أشهرهم: سعد بن حمد بن عتيق، وصالح بن عبد العزيز آل الشيخ -قاضِيًا الرياض-، ومحمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، في التوحيد والفقه والحديث والنحو والفرائض، وفي عام ١٣٤٨هـ حَجَّ وأُلحق بـ(المعهد السعودي)، وفيه تخرّج عام ١٣٥٣هـ من (قسم التخصص في القضاء الشرعي)، ففضَّل مهنة التدريس، وتقلّب فيها في ينبع وجُدَّة ومكة والأحساء والظهران والرياض، وتخلّل ذلك القضاء فترة وجيزة في (ظبا)، ثم عاد للتدريس، وآخر عمله فيه إدارة كليتي (العلوم الشرعية) و(اللغة العربية) في الرياض عام ١٣٧٦هـ، وكان قد أنشأ أول صحيفة في الرياض (اليمامة)

---

(١) وفي هذا العام -قبل ذهابه للرياض- نُدِبَ مرشدًا لفخذ من قبيلة عتيبة؛ يصلّي بهم في رمضان، ويعلّمهم أمور دينهم، وكانوا يعيشون في البادية، وكان ينتقل معهم فيها. من سوانح الذكريات (١/ ١٢٣ وما بعدها).

سنة ١٣٧٢هـ، وأول مطبعة فاتّجه للعمل في الصحافة، ثم انصرف للتأليف والتحقيق والنشر، فأنشأ (دار اليمامة للبحث والترجمة والتأليف)، ومُنح مع إخوة له إجازة إنشاء (مؤسسة اليمامة الصحفية)، وعمل في الصحافة زمنًا، وأصدر مجلة «العرب» التي قطعت نصف عامها السابع عشر هذا العام، ولا يزال يعمل فيما اتجه إليه، وهو يأمل -و«ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل!»- أن ينسأ الله له الأجل؛ ليرىٰ ثمرة ذلك العمل، وما أعزّها من أمنية!!

منىً إن تكن حقًّا تكن أحسن المنىٰ ... وإلا فقد عشنا بها زمنًا رغدا

الرياض: ٢٣ شعبان ١٤٠٢هـ الموافق ١٥/ ٦/ ١٩٨٢م: حمد الجاسر)[١].

ولقد نسأ الله -سبحانه- للشيخ حمد الجاسر في أجله، وبارك له في عمره، وقُدِّر له أن يعيش حتىٰ رأىٰ ثمرات عمله وقطاف جهده، ومما استجدَّ له بعد تاريخ كتابته لترجمته السابقة؛ أنه مُنِحَ جائزة الدولة التقديرية للأدب عام ١٤٠٣هـ، وجائزة الملك فيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ العالمية للأدب العربي عام ١٤١٦هـ، وغيرها من الجوائز، ومنحته جامعة الملك سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ الدكتوراه الفخرية عام ١٤١٦هـ، وانتُخِبَ عضوًا بمجامع اللغة العربية بدمشق والقاهرة وعمّان وغيرها، وكانت وفاته بأمريكا في رحلة علاجية، ودُفن في الرياض عام ١٤٢١هـ، (٢٠٠٠م).

---

(١) من سوانح الذكريات، الغلاف الخارجي. ويُنظَر: ذيل الأعلام (٣/ ٥٩). المجمعيّون في خمسة وسبعين عامًا (ص٢٨٩).

انقطع الشيخ حمد الجاسر للعلم والبحث والتحقيق، فخلّف تراثًا حافلًا من المصنّفات والمقالات والتعقيبات، عامتها في الجغرافيا والبلدان والمواضع والأنساب والرحلات، وما يحفّ بذلك، والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضليعٌ في الأدب، عارفٌ بالشعر، بصيرٌ بالنقد، وكان يكتب الشعر قديمًا في بعض المناسبات كما حكىٰ عن نفسه في سوانحه، ومن مؤلَّفاته وتحقيقاته: (معجم قبائل المملكة العربية السعودية، في شمال غرب الجزيرة، في الوطن العربي، إطلالة علىٰ العالم الفسيح، جمهرة أنساب الأُسَر المتحضرة في نجد، أبو علي الهجري وأبحاثه في تحديد المواضع)، وغيرها كثير.

وقد شقَّ الشيخ طريقه الوعر بعصامية وعزيمة، واستدلَّ بفضل الله إلىٰ منهج فريد في البحث والتحقيق، يقول الأستاذ العلامة محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمته لطبقات ابن سلّام: «إن الأخطاء التي وقعت مني في الطبعة الأولىٰ لم يصحّحها أحد غيري، لا ناقد ولا غير ناقد، مستثنيًا مقالة أخي حمد الجاسر، الذي صحَّح لي أكثر ما جاء في أسماء المواضع، علىٰ طريقته هو في الدراسة الجليلة التي نهض بعبئها وحده، ثم تبعه الناس»[1]، وفي شهادة نادرة بحذق الشيخ حمد الجاسر وعمق اطلاعه ونباهة فكره، يقول أيضًا في المقدمة: «ثم جاء أخي الأستاذ حمد الجاسر فأرسل إليَّ نقدًا طويلًا كي أنشره في «مجلة الكتاب» التي كانت تصدر عن

---

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلام، مقدمة المحقق (١/ ١٧١).

دار المعارف، ولكن رئيس التحرير استطال النقد، فرغب عن نشره مع إلحاحي عليه، فنشره الأستاذ الجليل في مجلته «اليمامة» بعد ذلك. وقد أصاب الأستاذ حمد في جلّ ما قاله أو كله، ولما جاءت المخطوطة كان أكثر ما قاله مطابقًا لما هو في المخطوطة، وقد انتفعت في هذه الطبعة بجميع ما أرشدني إليه»[1].

بناؤه العلمي:

والحديث منصبّ هاهنا على البناء العلمي الشرعي الذي تأهَّل به الشيخ حمد الجاسر لمنصب القضاء؛ إذ لو تناولنا كافَّة جوانبه العلمية في شتَّىٰ الفنون لطال المقام جدًّا ولم نَقْض منه لبانة.

نشأ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في أسرة مشغولة بالفلاحة، ولم يكن للعلم والتعليم في قريته متَّسع أو مكان، فوالده لم يقرأ القرآن إلا بعد أن جاوز الأربعين، وبعد أن أصبح لا يُحْسِن نطق بعض الحروف لكبر سِنّه، وحفظ عنه ابنه حمد بعض السور على غلط في اللفظ، وعندما تعلم حمد الجاسر بعد زمن في المدرسة أراد أن يصحح لوالده ما حفظ، فلم يُفْلِح والده في النطق الصحيح، يقول الشيخ: «فقلت له بنزق: أنت ما تعرف تقرأ!! فرفع يده ولطم خدّي فأجهشتُ بالبكاء وتأثرت من فعله، بحيث كنت أختفي عن رؤيته حتى استرضاني، وما أذكر

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلام، مقدمة المحقق الثانية (١/ ٧٠).

أنه أغضبني سوىٰ تلك المرة»[1].

ولما كان حمد الجاسر ضعيف البنية عليل الجسم؛ فإنه لم يشارك في أعمال الفلاحة، وحين استقدم أهل بلدة (البرود) معلّمًا للصبيان من أهل (شقراء)، أخذه أخوه الكبير مع أخيه الصغير إلىٰ المعلّم، وقطع الطريق إليه مع أخويه مشيًا علىٰ الأقدام، وكانت المسافة بين (البرود) ومحل إقامته (شرقة) خمسة أميال[2].

تلقىٰ الشيخ حمد عن هذا المعلم حروف الهجاء، واستمر في الأخذ عنه بعد أن انقطع أخوه عن الدرس، حتىٰ تجاوز مرحلة دراسة حروف الهجاء، فبدأ في حفظ (جزء عمّ) بعد أن حفظ دعاء الاستفتاح والتشهد والفاتحة، ثم رجع المعلم إلىٰ بلده، فنقل والد الشيخ حمد ابنه إلىٰ قرية (حزميّة)، بالقرب من (ساجر)؛ ليقيم تحت رعاية ابنة أخته وصهره زوجها، وليتلقىٰ العلم عن معلم (مطوّع) تحدَّث عنه الشيخ حمد بقدر غير قليل من الإجلال والمحبة والاحترام، وكان في مدرسته من أوائل الطلاب، وكان هذا المعلم يُوليه من عطفه واهتمامه أكثر من غيره. ولكن لم يطل المقام بالشيخ حمد في هذه القرية؛ إذ تقلّبت به وبأسرته الأحوال حتىٰ استقر به الأمر مع أخيه الذي يكبره (جاسر)

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٦٩).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٨٠).

في مدينة (بريدة) حيّاها الحَيا، ويقول عن حاله آنذاك: «كنت أحسن القراءة، وقد حفظتُ غيبًا أكثر من نصف القرآن، ولكنني لم أحسن الكتابة إلا في مدينة بريدة»[1]، وفي مدينة بريدة أدخله أخوه مدرسة مُعلّم يدعىٰ (الصقعبي)، يعلم القراءة في الصباح، وبعد العصر يعلّم الكتابة، حتىٰ أتمّ حفظ كتاب الله -تعالى-.

ومن مشاهدات الشيخ حمد الجاسر في بريدة عن العلم والعلماء ما ذكره عن الشيخ عبد الله بن سليم رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وكنت أصلّي الفجر مع أخي في الجامع، ونبقىٰ بالقرب من حلقة الشيخ عبد الله بن سليم رَحِمَهُ اللهُ، وكان طلابه قليلين، يقاربون العشرة، ومما لاحظت سقوط الكلفة بينهم وبينه، بخلاف ما شاهدته في مدينة الرياض، ومن أغرب ما لفت نظري من ذلك أن الشيخ بعد انتهاء الدرس يمدّ رجليه بين الطلبة، وقد لا يستنكف بعضهم من تكبيسها»[2].

وعاد الشيخ حمد الجاسر بعد ذلك إلىٰ قريته (البرود)، وقد أخذ بحظّ من العلم، وطرف من المعرفة، فوجد فيه جدُّه -واعظُ القرية وخطيبُها- معينًا له في شؤونه، يقرأ له ويسمعه خطبة الجمعة قبل إلقائها كل أسبوع، فصار حمد الجاسر يقرأ الوعظ بعد صلاة العصر، ويقرأ الخطبة علىٰ جده صباح الجمعة حتىٰ يحفظها، واستفاد هو من مطالعة كتب الوعظ، كالتبصرة

(١) من سوانح الذكريات (١/ ١٠١).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ١٠٥).

والكبائر، واطلع لدىٰ جدّه علىٰ مخطوطات نفيسة، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «كانت الكتب المتوارثة عند أهل القرية عند جدّي بحكم وظيفته، فكنت كثير المطالعة فيها، وفيها عدد من المخطوطات ككتاب «السيرة» لابن هشام، و«مختصر السيرة» للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكتاب «التبصرة» في مجلّدين.. وجزء من كتاب «الإحياء» للغزالي، وأجزاء في تفسير القرآن، ومجاميع تحوي رسائل لبعض متأخري العلماء، ومن بينها ما هو لابن تيمية، ومجلد من تاريخ ابن شاكر الكتبي»[1]، وكان لجده الأثر البالغ في تكوينه العلمي والإيماني[2].

وتقلّبت الحياة بالشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ اللَّهُ مرة أخرىٰ حتىٰ انتهىٰ به الأمر في حجرة من حجرات طلبة العلم تحت إشراف سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وبالقرب من مسجده بالرياض، وهنالك دخل إلىٰ جنة وارفة الظلال من العلم الشرعي والتربية السلفية ورياض الإيمان، فقد «كان مسجد الشيخ كأنه خلية نحل لكثرة ما يجتمع فيه من طلبة العلم، فهو يزخر بهم دائمًا، من طلوع الفجر إلىٰ ما بعد صلاة العشاء وانتهاء الشيخ من التدريس»[3]، وانضم الشيخ حمد إلىٰ «حلقتي المبتدئين في التوحيد والنحو في مسجد الشيخ، مع أنه يرىٰ في نفسه أنه يمتاز علىٰ أكثرهم بكونه يحفظ القرآن غيبًا، وجلّهم

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ١٠٩).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٤٦٤-٤٦٥).

(٣) من سوانح الذكريات (١/ ١٧٧).

ممن لا يزال يدرسه نظرًا، وهو -لولا ما يعتريه من حياء وخجل أثناء القراءة أو الإجابة على أسئلة الشيخ- ليس بأقلهم فهمًا وسرعة إدراك، ومع ذاك فهو شديد الرغبة قوي الحرص على الاستزادة من المعرفة بدرجة تدفعه إلى الانضمام في اجتماعات مَن هم أكبر منه سنًّا وأعلى مستوى في الدراسة أثناء المذاكرة ..»[1].

ويعرّج الشيخ حمد الجاسر على ذِكْر بعض زملائه في الطلب ورصفائه في التحصيل فيقول[2]: «وزامل في حلقات الدراسة بعض من أصبحوا -فيما بعد- من العلماء والقضاة، كعبد الله بن محمد بن حميد، وعبد العزيز بن عبد الله بن باز.. ووجد في دماثة أخلاق الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ وتألّفه للطلبة، وعطفه عليهم ما قوّى رغبته وزاد حرصه على طلب العلم والاتصال بالمشائخ[3] الآخرين»[4].

وهكذا انضم الشيخ حمد إلى حلقات بعض المشايخ الآخرين، فبدأ بقراءة الثلاثة الأصول على الشيخ ابن عياف، الذي كان -كما يصفه الشيخ- من أرقّ المدرسين خُلقًا وألطفهم معاملة لطلبته، وانضمَّ الشيخ حمد أيضًا إلى درس الشيخ سعد بن عتيق في كتاب التوحيد بعد صلاة الظهر، وكان

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ١٨١).

(٢) درج الشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ اللَّهُ في سوانحه على الحديث عن نفسه بصيغة الغائب، وهي طريقة ارتضاها بعض الأدباء في سرد سيرهم الذاتية، كطه حسين في الأيام وغيره، وهي طريقة حسنة يتخلص بها الكاتب من ضمير المتكلم الذي يثقل أحيانًا على النفس، وقد لا يسيغه السمع.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) من سوانح الذكريات (١/ ١٨١).

الشيخ سعد حازمًا «فلا يَعذر مَن تأخر عن درس، أو لم يُجِدْ حفظه عن ظهر قلب، أو قصَّر في الإجابة أثناء إلقاء الأسئلة، وهي أمور قد تضطر صاحبَنا ظروفُه إلىٰ عدم الاحتراز منها لبُعد منزله، ولحداثة عهده بالدراسة مما دفعه إلىٰ الانقطاع عنها، بعد استمرار دام نحو ثلاثة شهور»[١].

وبدأ الشيخ حمد في القراءة من كتاب «آداب المشي إلىٰ الصلاة» علىٰ الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وكانت فيه سماحة ولطف ودعابة كما وصفه الشيخ حمد -رحمهما الله-.

وتخلل مدة دراسة الشيخ حمد علىٰ المشايخ أمر كاد يصرفه عن هذه الوجهة، وكان لهذا الأمر تعلّق بما عرف عنه من إتقان الخط وإجادة النسخ وحفظ القرآن، يقول الشيخ حمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تغيرت حال صاحبنا منذ دعاه الشيخ محمد هو ورجلًا يكبره سنًّا.. وأخبرهما بأنهما سيقومان بتعليم القراءة والكتابة في القصر»[٢]، وكُلّف الشيخ حمد بتعليم الدين من ثلاثة الأصول، وتعليم الكتابة، وكان المتعلمون مزيجًا من الناس من أبناء الموالي[٣].

ويصف الشيخ حمد نفسه بأنه كان «ذا مواصلة للقراءة علىٰ المشايخ،

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ١٨٢).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ١٠٩).

(٣) من سوانح الذكريات (١/ ٢٠٣).

ولكنه لم يكن من متقدمي الطلبة، وله من ذكائه ما يرفعه عن مستوى ضعفائهم، إلا أن ما أقبل عليه من حياة جديدة ستنأى به بعيدًا عن ذلك الجوّ الذي ألفه، وعاش حقبة على قِصَرها كادت لقوة تأثيرها أن توجّهه وجهة أخرى في حياته، لو استمرّ يعيشها، إلا أن ذلك لم يُقَدَّر له»[١].

وآنس الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ ببصيرته النفَّاذة وحدسه الأبوي أن تلميذه قد تغيَّرت حاله وفترت همّته في الطلب، «فالتردُّد على القصر والإحساس بنوع من الرفاهية والراحة مما لا عهد له به، والبعد عن الاختلاط بمن كان يُقوِّي في نفسه نوازع الجد وحوافز التنافس والتسابق، كل ذلك له أثر بالغ فيما بدا منه من فتور»[٢]، فأراد شيخه ابن إبراهيم أن يصرفه عن القصر، يقول الشيخ حمد الجاسر: «دُعيت لمقابلة الشيخ نفسه في بيته، فكان حديثٌ ذو أثر في النفس بعد استقبال حَسَن، بقي في الذهن من معنى ذلك الحديث: أنت طالب علم، وقد منحَك الله من الفهم والذكاء ما يكون خير عَوْن لك في الاستمرار في الطلب، لتبلغ رتبة أرفع مما أنت فيه من مخالطة أطفال وأشباههم ...»، وبعد عامين قضاهما في الرياض بين مناهل العلم وموارد الإيمان بعثه الشيخ محمد ابن إبراهيم كاتبًا مع الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ الذي عُيِّن

(١) من سوانح الذكريات (١/ ١٩٨).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٢١٠).

قاضيًا لبلدة (عروا) قرب الدوادمي، ولكن لم يلبث الشيخ القاضي أن رحل عن (عروا) بسبب بعض الاضطرابات، وترك كاتبه يقاسي الوحدة والوحشة، وكانت مدة إقامة حمد الجاسر فيها تسعة شهور، من صفر سنة ١٣٤٨هـ إلىٰ نهاية شهر رمضان، وكان قد شارف العشرين من عمره، ثم عاد إلىٰ قريته البرود، ومنها ذهب إلىٰ مكة المكرمة حاجًّا في نفس العام، ويبدو له في مكة رأي فيتخلف عن رفقته ليبقىٰ فيها وينضم إلىٰ جنود «الهجّانة»[1]، «وعمله هذا لا يشغل وقته، ولا يحول بينه وبين الالتجاء لمواصلة طلب العلم، وإذا أراد الله لامرئ خيرًا هيَّأ أسبابه»[2]، فقد يسَّر الله لحمد الجاسر لقاء بالشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ رئيس القضاة في الحجاز، وكان أن أُعْجِبَ به الشيخ وعرض عليه الالتحاق بالمعهد الإسلامي السعودي بمكة -وكان حديث الإنشاء ثم عُدِلَ باسمه إلىٰ «المعهد العلمي السعودي»-، وأن يكتب اسمه مع الطلبة الذين ستقوم الحكومة بجميع ما يحتاجون من نفقة وسكن مدة دراستهم في المعهد، ثم تُسند إليهم من الأعمال ما يستطيعون القيام به، ومما قال له الشيخ: إنه لا يليق بمثله الاتجاه للعمل في الجندية وهو في هذه المرحلة من مقتبل العمر[3].

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٢٨٣). قال في الحاشية معرفًا بالهجانة: واحدهم هجّان، والهجن من صفات الإبل، وهؤلاء الجنود كانوا يستعملونها غالبًا في أداء واجباتهم وهم لا يتلقون تدريبات عسكريّة.

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٢٨٩).

(٣) من سوانح الذكريات (١/ ٢٩٠).

والتحق حمد الجاسر بالمعهد في عام ١٣٤٩هـ وكانت دراسته في قسم «التخصص الديني»، يدرس فيه التفسير والحديث والتوحيد والفقه، وما له صلة بها، ومستوى التعليم فيه -بصفة عامة- مماثل لمستوى التعليم الثانوي، ثم لما أُنشئ «قسم التخصص في القضاء»، كان الشيخ حمد رَحِمَهُ اللَّهُ من طلابه، وكان قد أدرك طرفًا صالحًا من العلوم أثناء إقامته في الرياض، «مما أهَّله للسير في دراسته دون تعثُّر، فقد حفظ القرآن غيبًا، وبعض المختصرات في التوحيد والفقه، وتلقَّى مبادئ النحو في متن «الآجرومية»، و«مُلحة الإعراب»، وأكثر المطالعة في كتب التفسير والتاريخ، واستمع إلى بعضها يُقرَأ سردًا على الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ وخاصة الأجزاء الأخيرة من «تفسير ابن كثير» بقراءة أخيه عبد الملك قبل صلاة العشاء، وبعض كتب الحديث في أوقات أخرى، فألَمَّ إلمامًا حسنًا بتلك العلوم، ولهذا لم تعترضه أيّ صعوبة أثناء انتظامه في سلك الدراسة»[1].

وقد ضمَّ المعهد صفوة من خيرة المدرسين تحدَّث عنهم في سوانحه بشيءٍ من البسط؛ منهم العلامة محمد بهجة البيطار رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان مدير المعهد لفترة يسيرة، وكان يُلْقِي عليهم بعض الدروس، وامتدت علاقة حمد الجاسر به بعد ذلك، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة إمام الحرمين، فقد كان حمد الجاسر يحضر دروسه في الحرم في أحد كتب الحديث، ويجتمع به بعد

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٣٠٩).

العصر بالحرم، ويستعير منه الكتب ويستشيره في خاصة أمره[1]، وكان يحضر في الحرم دروسًا في «النحو الواضح» عند أستاذه سليمان بغدادي أباظة، ومن شيوخه: السيد حسن محمد كتبي، ومحمد صادق بن ماجد الكردي[2].

جدَّ حمد الجاسر في الدراسة بالمعهد، واجتهد في جوّ ملائم لا تشغله العوائق ولا تعوقه الشواغل، من المعهد إلىٰ البيت إلىٰ الحرم ومكتبته وعلمائه، وقد عُيِّن أثناء ذلك إمامًا لمسجد أبي قبيس بمكة المكرمة، وهي أوّل وظيفة رسميّة يتقلّدها، وكان ذلك أوّل سنة ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م)، ولما تجلَّت نتيجة الامتحانات في المعهد كانت درجات الشيخ حمد هي الأرفع بين زملائه.

وتقلبت به الحال أثناء دراسته فانتظم جنديًّا في مركز قريب من الحرم، وهو لا يزال إمامًا لمسجد أبي قبيس، ويواصل دراسته في المعهد، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سارت جميع أحوالي علىٰ ما يُرام، وكنتُ مُجِدًّا في الدراسة حتىٰ أكملتها في «قسم التخصص في القضاء الشرعي»، وكان ذلك في عام ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م»[3].

إلى مدرسة ينبع:

لبث الشيخ حمد الجاسر في مكة المكرمة خمسة أعوام[4]، وكان المتوقع

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٣١٦).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٣٢٣).

(٣) من سوانح الذكريات (١/ ٣٣٨).

(٤) من سوانح الذكريات (١/ ٣٩٩).

بالنظر إلىٰ تخصصه في المعهد أن يُعيَّن قاضيًا، ولكنّه يقول: «لم تكن صلتي برئيس القضاة -بعد أن حدث ما سبق أن قصصتُ خبره- لتهيئ لي التعيين في إحدىٰ وظائف المحاكم وفق تخصصي، كزملائي الذين تخرجوا من القسم الذي أكملتُ الدراسة فيه، وهو قسم «التخصص في القضاء الشرعي» في «المعهد السعودي»[1].

وكان الشيخ حمد الجاسر -كما يصف نفسه- مؤهلًا للتخصص في القضاء منذ مطلع حياته، «وكان المتوقع أن ينخرط في سلك القائمين بذلك العمل، وما أكثرهم ممن لا يحمل مثل مؤهلاته، بل ما أشدّ الحاجة لمن يقوم بذلك، ولكن تغيُّر نظرة القائمين علىٰ شؤون القضاء حالت دون ذلك في أول الأمر، ولعله اتضح لهم فيما بعد أنه لا أثر للفتىٰ في أسباب ذلك التغيّر، وأنه لم يخطر بباله يومًا من الأيام أن يحيد عن نهج سار عليه طيلة حياته.. ولكن متىٰ أدرك أولئك هذا؟ بعد أن «شبّ الفتىٰ عن الطوق»[2].

ولذلك لم يعيّن الشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سلك القضاء ابتداءً، بل عُيِّن في مطلع عام ١٣٥٤هـ مدرّسًا في مدرسة ينبع الابتدائية بمرتب شهري قدره ثلاثون ريالًا[3]، وأصبح في نفس العام معاونًا لمديرها، ثم انتهىٰ به

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٣٦١).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٣٦١).

(٣) من سوانح الذكريات (١/ ٤٧٠).

الأمر مديرًا لها[1]، وكانت له فيها تجارب وذكريات سجّلها في سوانحه.

إلى القضاء وما أشقها من نقلة!:

عنون الشيخ حمد الجاسر لحديثه عن حياته في القضاء بهذا العنوان، وهو -كما يلمس القارئ- ينمّ عن عدم ارتياح، وعن نظرة مجافية للعمل في القضاء، وكذلك كان مضمون هذا المقال وما تلاه، وما انتهىٰ إليه أمره مع القضاء، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقد فوجئت مساء يوم من الأيام بما لم أكن أتوقع، بل صُدِمْتُ بأمرٍ كاد يُفقِدني صوابي؛ إذ أوقعني في شبه حيرة انسدَّت خلالها أمامي جميع المسالك التي تُفْضِي بي إلىٰ استيضاح مناهج الصواب، فصرتُ لا أُبْصِرُ مِن أمري موقع قدمي.. «لقد صدر الأمر السامي بالموافقة علىٰ تعيينكم قاضيًا لظباء، فيقتضي الاستعداد للسفر لمباشرة عملكم، وقد أُبلغت مالية ينبع بترحيلكم إلخ: رئيس القضاة عبد الله بن حسن آل الشيخ». ولم يُجْدِ استعمال ما استطعت استعماله من وسائل اللطف والاعتذار واستدرار العطف والشفقة، ولا الاتصال بابنيِ الشيخ محمد وعبد العزيز لما بيني وبينهما من صداقة، ليشفعا لي بالبقاء في عملي، ولا بما أوضحته للشيخ نفسه

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٤٥٧)، وأصبح راتبه ستين ريالاً، وكُلف بالإشراف علىٰ مدرسة أخرىٰ بمرتب ستين ريالًا أيضًا. (يُنظر: مقابلة مرئية للشيخ حمد الجاسر مع الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الشبيلي -رحمهما الله- بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٣٩٧هـ).

من عدم كفاءتي، ولا الاستشفاع بمن له صلة به من مشايخي، فقد أبلغت «مالية ينبع بطيّ قيدي من إدارة المدرسة»، وتلقيت برقية من السيد طاهر الدباغ -مدير المعارف العام- «تبلغنا من المقام السامي بتعيينكم في قضاء ظباء فيقتضي تنفيذ الأمر وتسليم المدرسة إلىٰ معاونكم»، وكان أن صدر أمر نائب الملك في الحجاز إلىٰ رئاسة القضاء بإقناعي بلزوم قبول الوظيفة»[1]

وأورد الشيخ في مذكراته نسخة ضوئية لكتاب من رئيس القضاة في الحجاز بعث به إليه بتاريخ ١١/ ٦/ ١٣٥٦هـ إثر تمنّعه وإصراره علىٰ رَفْض تولّي القضاء، ومما جاء فيه: «صدر أمر سمو نائب جلالة الملك بإقناعكم بلزوم قبول الوظيفة، فعليه وبما أن وظيفة القضاء أهم وأكبر من وظيفتكم «مديرية المدرسة»، وعلاوة علىٰ ذلك فالمخابرة جارية في موازنة القضاء وزيادة رواتب القضاة؛ فإنا نرىٰ أن تباشروا وظيفتكم الجديدة، وإن شاء الله سوف نسعىٰ في زيادة راتبكم في القريب العاجل»[2].

محاولات للفكاك من القضاء:

سعىٰ الشيخ حمد بكل ما يستطيع للفكاك من هذه الوظيفة، ومن ذلك أنه ورد مكة وقابل رئيس القضاة»، وقدّم كتابًا يلتمس فيه ويستجدي إعفاءه

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٤٧٦)، ويُنظر (١/ ٣٣٤).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٤٧٤).

من القضاء، فجاء الرد من سمو نائب الملك كما تقدّم، ثم أردفه بكتاب آخر، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان يحوي آخر سهم في الكنانة.. أوضحت فيه أنني متىٰ أُرغمت علىٰ القيام بهذا العمل الذي لا أستطيع القيام به، فسأستعمل كل الوسائل التي تخلّصني منه، وقد يكون من بينها ما لا ترضون!»[1].

ثم يقول مستطردًا ومعلقًا علىٰ ظاهرة تمنُّع مَن يولَّىٰ القضاء: «كانت العادة مِن أكثر مَن يولّىٰ القضاء التمنُّع، وعدم قبول الوظيفة لأول وهلةٍ؛ ظهورًا بمظهر العفة والزهد، وتأسيًا بما أُثِرَ عن كثيرٍ من علماء السلف من امتناعهم عن تولّيه، وتحذيرهم منه.. ولكنّ الحالة لا تلبث مع كثيرٍ من أولئك أن تكون وسيلة من وسائل تحقيق بعض المآرب الخاصة، وسرعان ما يتم ذلك، والنتيجة: «أكرهونا، ونسأل الله الإعانة»، وكما قيل قديمًا:

عندي حديث ظريف ... بمثله يُتغنَّىٰ

عن قاضيين يُعزَّىٰ ... هذا، وهذا يُهنَّىٰ

هذا يقول «اكرهونا» ... وذا يقول «استرحنا»

ويكذبان جميعًا ... فمن يصدِّق منّا .. ؟!)[2].

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٤٧٧).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٤٧٧) وتُنظر نسبة الأبيات في الحاشية ص٤٨٧.

إكراهه على تولّي القضاء:

ظن الشيخ حمد الجاسر أن الأمر قد انتهىٰ، وأنه قد صُرِفَ عنه النظر، ولكنّ الأمور كانت قد أخذت منحىٰ آخر لم يخطر له ببالٍ، يقول رَحِمَهُ اللهُ: «لقد اعتدتُ التردُّد علىٰ مكتبة الحرم المطلة علىٰ المسجد، وبعد مضيّ أيام اطمأننت خلالها وتوقعت أن الأمر انتهىٰ، وبعد صلاة الظهر في المكتبة مع من فيها بصلاة إمام الحرم، ما شعرت إلا بشرطي يتقدم إليَّ طالبًا الخروج معه، ولما استوضحته عن الغاية لم يجب بسوىٰ كلمة «الشرطة» فاستجبت، وسرت معه.. قدَّمني الشرطي لضابط قام فأدخلني غرفة واسعة يتصدرها مكتب جلس خلفه مدير الأمن العام.. تقدم إليه الضابط فهمس بأذنه فما كان منه وأنا لا أزال واقفًا إلا أن خاطبني بحدّة وانفعال، بكلمات تتضارب في فمه، مع ما في نطقه من تعتعة واضطراب، وكنت متهيئًا لمصافحته، فلم يتحرك من مكانه، فاندفعت بأعلىٰ صوتي قائلًا: أنا طالب علم، لست مجرمًا، ولم أرتكب ما يستوجب إهانتي، فتمتم بكلمات إلىٰ ضابط جالس بجوار مكتب بقربه، فوجَّه الكلام إليَّ: اسمع برقية جلالة الملك «أبلغوا حمد الجاسر بالتوجُّه سريعًا لمباشرة عمله قاضيًا لضبا، أو احبسوه، وأفيدونا».. فما كان منّي إلا أن قلتُ: «أنا مستعدّ للسفر»، ووقَّعتُ تعهُّدًا بذلك»[١].

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٤٧٩).

إلى ظبا[1]**:**

وهكذا تهيّأ الشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ اللَّهُ للسفر إلىٰ مقرّ عمله «ظبا»، علىٰ الباخرة إلىٰ الوجه، ومنها إلىٰ ظبا علىٰ مركوبين أحدهما له والآخر لكُتُبه، واستقبله في الوجه أميرها عليّ بن عبد الله آل مبارك خير استقبال، وأثنىٰ عليه الشيخ أحسن ثناء، وفي الطريق إلىٰ ظبا وُفِّق الشيخ إلىٰ صحبة طيبة، ومعهم دليلهم البلويّ، الذي يتحفهم بأخبار الديار «ولن يعجز هذا البلوي أن يسرد لك من أخبار فارس بني عبس ما يستهويك سماعه، وأن يصل بين ما يحدثك به وما تشاهده من جبال وأودية وأمكنة.. وهذه البلاد التي نسير فيها كانت تحلها عند ظهور الإسلام قبيلة بني عذرة القضاعية التي عرفت برقة الأفئدة وطهارة القلوب.. إنها مرابع كُثَيِّر عزة ، وجميل بثينة، وها نحن نجزع مسيل الواديين اللذين وصفهما كُثَيِّر بقوله يخاطب صاحبته:

وأنتِ التي حببتِ شغبا إلىٰ بدا　　　إليّ وأوطاني بلاد سواهما

---

(١) يقول الشيخ حمد رَحِمَهُ اللَّهُ عن رسم كلمة (ظبا): «اعتاد كتّاب الدواوين كتابة اسم هذه البلدة بالضاد «ضبا»، وظننت هذا من آثار كُتّاب الدولة التركية الذين لا يفرقون بين الحرفين، حتىٰ رأيت ذلك عند بعض العلماء المتقدمين كالبكري في «المسالك والممالك»، والحميري في «الروض المعطار»، وقبلهما العذري في «آكام المرجان»، وبعضهم «ضبّه» كالمقدسي في «أحسن التقاسيم»، أما أهل البلدة فينطقون الاسم بالظاء «ظبا»، ومعلوم أن العامة لا يفرقون في النطق بين الحرفين، وممن كتب الاسم بالظاء «ظبة» صاحب كتاب «المناسك» وكثير من أصحاب رحلات الحج. سوانح الذكريات (١/ ٤٧٩) الحاشية (١).

حـلـلـتِ بـهـذا حـلـة بـعـد حلة   بـهـذا فـطـاب الـواديـان كلاهما

ويضيف الدليل البلوي: وها هي قرية شغب على أيماننا، ليست بعيدة عنا، إنها لا تزال مأهولة ذات نخل وماء عذب»[1]. ثم يذكر الشيخ خبر الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ وما أقطعه الأمويون من مال في شغب، استقرّ فيه آخر حياته وتوفي فيه.

وحين وصولهم إلى ظبا توجّه الجمّال بالشيخ إلى منزله الذي هُيِّئَ لسكنه، وهو «المحكمة» في الجانب الغربي من المحكمة، وكان استقبال أمير ظبا له (في غاية من اللطف والإيناس)[2]، وهو عبد العزيز بن عبد العزيز بن ماضي، وقد أثنَى عليه الشيخ وعلى أسرته ثناءً طيبًا حسنًا.

كانت ظبا -كما يذكر الشيخ- «مرتبطة إداريًّا بالنيابة العامة في مكة المكرمة، أي بنائب الملك، ولم تنفصل إلا في أول عشر الثمانين من القرن الماضي حين بلغت مدينة تبوك وضعًا إداريًّا متميزًا من الناحية العمرانية»[3]، ويصوّر الشيخ حمد مجتمع ظبا في أول وصوله إليها، ويحكي بعض مطالعاته، ومن ذلك ما ذكره عن موظفي البلدة، فيقول: (ويتولى موظفون من أهل البلدة

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٤٨٢).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٤٩٤).

(٣) من سوانح الذكريات (١/ ٤٩٣).

بعض الأعمال في المحكمة والبلدية، فالشيخ حسين حسن خُضير واثنان من أبناء أخيه من موظفي المحكمة، وأخوه علي رئيس البلدية، وأما المدرسة فيتولىٰ إدارتها الشيخ محمد رشيد[1]، ويساعده في عمله ثلاثة من أبنائه).

ويثني الشيخ حمد علىٰ الشيخ أبي رشيد محمد رشيد، ويذكر توثّق الصلة بينهما «لما يتصف به من لطف وعقل وأدب جمّ»[2]، ويذكر من أعيان التجار أسرة آل بديوي ذات السمعة الطيبة، ومنهم محمود بديوي وابنه إسماعيل.

أما الشيخ حسين حسن خُضير كاتب المحكمة والقائم بأعمالها منذ العهد التركي فقد توطدت علاقته بالشيخ وكان يشرف علىٰ ترتيب شؤونه الخاصة، ويقول عنه الشيخ: «كان من خيرة من عرفت خلُقًا وصدقًا ونزاهة»[3]، وكان يتولىٰ الإمامة في جامع البلدة احتسابًا، ولثقة الناس به ومكانته بينهم، ولمعرفته بأحوالهم فقد كانوا يعوّلون عليه في حلّ مشكلاتهم حتىٰ مع وجود القاضي، فيتولىٰ ذلك بطريقة تنال رضاهم، وعزّز الشيخ له هذه المكانة فكان لذلك موقعه في نفوس أهل البلد.

ويصف الشيخ منطقة (ظبا) بأنها «ليست من السعة بالتي تكثر مشكلاتها،

(١) هو والد شيخنا العلامة الفرضي المعمّر رشيد بن محمد بن رشيد القيسي رَحِمَهُ اللَّهُ قاضي حقل المتوفى سنة ١٤٢٦هـ ولشيخنا ترجمة في مقدمة كتابه (الهدية في شرح الرحبية).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٤٩٨).

(٣) من سوانح الذكريات (١/ ٤٩٨).

وأهلها من سكان القرىٰ علىٰ جانب كبير من الهدوء، والاتجاه لأعمالهم الخاصة، والاستقامة في سلوكهم ومعاملاتهم فيما بينهم ومع غيرهم، وهم في نظرتهم إلىٰ ما يتّصل بالدولة من أمورهم حَذِرون، وحريصون علىٰ أن يعالجوها بينهم دون أن تسّبب لأحدٍ إزعاجًا، أو تُحْدِث ضررًا، وهم في تكافلهم وتعاونهم كالأسرة الواحدة، ولهذا فقلَّ أن تتجاوز قضاياهم تصرُّف وجهائهم وعقلائهم»[١].

غربة وفراغ:

يصف الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حاله أول قدومه ظبا، فيقول: «لقد اعتاد كثير من الناس في البلاد الأخرىٰ أن يتهافتوا علىٰ الاتصال بالقاضي، ولا سيما إذا كان حديث عهد في بلدتهم، ليكسبوا ودّه بتقوية صلاتهم به، وهناك مَن ينتمي إلىٰ العلم والتدين والصلاح ممن يرىٰ في القاضي أسوةً وقدوةً ووسيلة للاستزادة من العلم والفضل، أما أولئك الذين يتعرضون لما يحدث في البلدة من قضايا ومشكلات، ممن يسعىٰ ليكون ذا كلمة مسموعة لدىٰ القاضي، فيحرص ساعة قدومه إلىٰ البلدة للاتصال به فقلّ أن تخلو أيّ بلدة منهم، ولكن ها هو الأسبوع الأول لوصولي هنا ينتهي دون أن يلج هذا الباب المفتوح لكل أحد أي زائر من تلك الأصناف، أفترىٰ هذا الطائر الغريب سيصبح وجوده

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٢٤).

نشازًا في هذا المجتمع الجديد بالنسبة إليه، بل الغريب حقًّا؟ وهل وطَّن نفسه علىٰ تحمُّل ما سيشعر به أثناء وجوده فيه من متاعب الغربة؛ غربة الشعور، والإحساس به من أشد ما يؤلم النفس، وتلك أقسىٰ أنواع الغربة؟!»[1].

ومن أسباب هذا الفراغ الذي أحسّ به الشيخ قلّة العمل في المحكمة، «فالمترددون عليها طوال أيام الأسبوع علىٰ قلتهم تكاد تنحصر غاية ترددهم في خلافات يسيرة علىٰ أشياء تافهة، أو في الاستيضاح عن مسائل تتعلق بالأحوال الشخصية»[2]، ومن أسباب هذا الفراغ أيضًا ما تقدّم من أن الشيخ حسين خضير حمل عنه عبئًا من عمل المحكمة فيما يتصل بالناس.

زاده من الكتب في الغربة:

وقارن ذلك الفراغَ والوحشةَ والسأمَ عزوفٌ شديدٌ عن المطالعة والقراءة، يقول رَحِمَهُ اللهُ: «فسرعان ما أطرح الكتاب من يدي قبل استكمال ما أردت بحثه فيه، وقد يكون من أسباب ذلك اقتصار ما أحضرت معي من مؤلفات علىٰ ما له صلة بعملي، الذي لم أُقبل عليه عن رغبة، وهي مؤلفات فقهية لعل أبعدها عن الجفاف أجزاء من كتاب «المغني» و«الشرح الكبير»، ثم من بينها «كشاف القناع عن متن الإقناع» و«شرح منتهىٰ الإرادات»،

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٤٩٦).

(٢) السابق.

و«الروض المربع شرح زاد المستقنع»، وهي على مذهب الإمام أحمد، سوى الأول فهو شامل للمذاهب الإسلامية، ومن بين ما أحضرت «تفسير القرآن الكريم» لابن كثير، ومع أن تاريخه «البداية والنهاية» وهو من الكتب التي توزعها رئاسة القضاة والكتب التي أرتاح لمطالعتها فقد توقَّعت بأنني سأجد من القضايا ما يحول بيني وبين المطالعة، فاكتفيت بإحضار ما له صلة بما توقعته من عمل من الكتب الفقهية، بحيث إنني عند إعداد خطبة الجمعة -وكنت أتولى صلاتها إمامًا في المسجد الجامع- لا أجد ما أستعين به مما يتصل بالوعظ سوى كتاب «رياض الصالحين»؛ فأختار من موضوعاته ما أراه ملائمًا للعظة، وأتخذه مدارًا للخطبة، شارحًا ما يتصل به من أحاديث»[1]

* * *

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٤٩٨).

مبادرات ومكاتبات

مما كان يميّز الشيخ حمد إبّان عمله في القضاء مبادرته وهمّته التي تحفّزه للكتابة إلىٰ ولاة الأمر فيما ينفع الناس وما يُقيم المصالح العامة فيما يتصل بالقضاء وما إليه، وكانت هذه المكاتبات تؤتي ثمارها في أكثر الأحايين، وهي كما يعبّر: «منبعثة عن شعور صادق بأنني -ولو لم يولّني ولاة الأمر شرف القيام بما كُلّفت به- أرىٰ أن تلك الأمور من أولىٰ ما تجب المسارعة مني للقيام به، فإنني كفرد من أبناء أمة أوجب الله عليها أن تكون في تعاون أفرادها علىٰ الخير وتوادهم وتعاطفهم كالجسد الواحد، وأن الفرد من أبنائها -أيًّا كانت منزلته في مجتمعه- مُطالَب حسب قدرته أن يبذل في توجيه أمته وجهة الخير والصلاح ما استطاع، وأن يكون أداةً حسنةً في الإرشاد وحُسْن التوجيه، عونًا لمن ولاهم الله أمور الأمة..»[1]، ومن تلك المسائل التي كتب فيها لولاة الأمر:

زكاة النخل:

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «في بعض قرىٰ منطقة «ظبا» كـ«مقنا» و«عينونا» و«البدع»، وغيرها قليل من النخل يملكه أبناء البادية، يختص أحدهم -أو

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٣١).

بعضهم متشاركين- بالنخلات القليلة التي لا تبلغ ثمرتها نصابًا تجب فيه الزكاة شرعًا، إلا أن طريقة استيفائها منذ عهد الدولة التركية إلىٰ هذا العام -١٣٥٧هـ- تجري علىٰ مذهب أبي حنيفة، المذهب الرسمي لتلك الدولة الذي لا يشترط للزكاة نصابًا محددًا، بل يقضي بأن يستوفي عُشْر الثمرة مما يُسقىٰ سَيْحًا[1]، قلّت تلك الثمرة أو كثرت، ومذهب الدولة الرسمي هو المذهب الحنبلي، وهو يشترط لاستيفاء الزكاة -وجوبها- بلوغ مقدار النصاب وهو خمسة أوسق، عملًا بالحديث الوارد عن النبيّ ﷺ: «**لا زكاة فيما دون خَمْسة أَوْسُق**»[2]، والوسق ستّون صاعًا بالصاع النبوي، فما لم تبلغ ثمرة النخل المتميز بملك خاصّ ثلاث مائة صاع فلا زكاة فيها، وأكثر نخل تلك القرىٰ لا تبلغ ثماره النصاب الشرعي لقلّتها، وأهلها من فقراء البادية، الذين كثيرًا ما يعانون إرهاقًا من بعض جباة الزكاة، مما لا يرضىٰ به ولاة الأمور متىٰ علموا به، كما لا يرضون أن تعامل بعض الرعية بأحكام مذهب خلاف المذهب الذي يجري العمل به بصفة عامة، وخاصة ما دامت تلك الأحكام تتنافىٰ مع ما يهدفون إليه من الإحسان إلىٰ رعيتهم والرفق بها، وشمولها بالعدل والإنصاف في جميع أمورها، ولقد بعثت إلىٰ الملك برقية فصّلت فيها

(١) السيح: هو الماء الجاري علىٰ وجه الأرض (النهاية ص٤٥٩) لسان العرب (٢/ ٤٩٢).

(٢) أخرجه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، برقم (١٤٨٤)، ومسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، برقم (٢٣١٠)، بلفظ (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

الأمر، فكان أن تلقيتُ جوابًا فحواه: «أمرنا ابن سليمان بأن يسيّر عمال الزكاة طرفكم على تعليمات تضعونها لهم مطابقة للأحكام الشرعية»، مع أنني تلقيتُ من «رئاسة القضاء» ما يُشعر بعدم ارتياحها مما فعلتُ، وكنتُ قد بعثتُ إليها نسخة مما أبرقتُ به إلى الملك في الموضوع، فكان مما أجابتني به: «ينبغي عدم تجاوز مرجعكم بالاتصال بالجهات العليا»، ولكنني أوضحت للرئاسة أنني لم أتصل بولاة الأمور ولن أتصل إلا بما أنا مُطالَب به شرعًا قبل أن أكون قاضيًا بنص الحديث الشريف: «الدين النصيحة. قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»(١)، ولن أدع هذا الأمر ما استطعته.

بعثتُ إلى «مالية ظبا» ما طلبتْ مني من تعليمات لتزود بها عمال الزكاة الذين ستبعثهم لجبايتها من أهل تلك القرى، وقد فصّلتُ فيها الطريقة التي ينبغي أن يسير عليه العامل في استيفاء الزكاة من عدم الحَيْف على صاحب النخل في الخَرْص، أو في اختيار أجود أنواع الثمرة، أو تجاوز الحدّ المقرَّر شرعًا، وغير ذلك مما نصَّ عليه العلماء من حيث التعامل بين جُباة الزكاة وبين أصحاب الملك.

ويبدو أن إدارة المالية ما كانت مرتاحة للتدخل في أمرٍ تراه من اختصاصها، فقد أبرَقَتْ إلى وزير المالية بأن العُمَّال إذا ساروا على ما قدَّمه

---

(١) أخرجه مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بَيَانِ أَنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ برقم (٢٠٥)، من حديث تميم الداري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا-.

لنا القاضي من تعليمات فسوف يعودون بدون شيء، ولا داعي لدفع تكاليف بعثهم وتحمُّل مصاريفهم بدون مقابل.

وكان آخر ما بلغني في الأمر أن الملك أبرق إلىٰ وزير المالية: «لا بد من تنفيذ أمر الشرع في الموضوع»، فكان أن بعثت بتلك التعليمات التي كنت قدّمتها لإدارة المالية إلىٰ الملك وإلىٰ رئاسة القضاة طالبًا التثبُّت من مطابقتها للأحكام الشرعية»[1].

تعليم أبناء البادية:

يقول الشيخ حمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولقد كان مما أثار اهتمامي جهل كثير من أبناء البادية بأمور دينهم جهلًا مطبقًا؛ بحيث إن بعضهم لا يحسن أداء ما فرض الله عليه، مما لا يتم إسلامه إلا به.. فكان أن قدمت إلىٰ «رئاسة القضاة» تقريرًا مفصلًا عما عرفته عن سوء حالة أولئك، وأوضحت أماكن سكناهم، وحاولت أن تكون شاملة لكل مواضع تجمّع البادية في منطقتي الوجه وظبا، حتىٰ حدود المملكة شمالًا.. وطلبت فيما كتبت أن تبعث رئاسة القضاة -في أول الأمر- عشرة مرشدين، ممن لديهم إلمام بمعرفة الأحكام الشرعية، وإن لم يكونوا علىٰ جانب من سعة العلم، وإنما ينبغي أن يكونوا قدوة في أخلاقهم وسلوكهم، والسير علىٰ النهج الذي يُرَغِّب الناسَ ويُحبِّبهم في الاستجابة

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٢٨).

للدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة؛ إذ طباع البادية لا تنقاد إلا بذلك، ويحسن أن يستقر هؤلاء المرشدون في القرىٰ التي يُكثِر أبناء البادية ارتيادها، ومنها: أبو القزاز، وشغب، وبدا والمويلح، ومقنا، والبدع، وحقل، وعلقان.

لم أتلقَّ جوابًا من رئاسة القضاة حتىٰ توهمتُ أنّ التقرير لم يصل إليها فبعثت نسخة أخرىٰ منه، مع كتاب أوضحت فيه أنني قمتُ بفعل ما أستطيع، وأصبح الأمر منوطًا بغيري»[1].

ترميم مساجد المنطقة:

ومن الأمور التي خاطب وكاتب بشأنها المسؤولين، ما يتعلق بمساجد المنطقة، وما يحتاج منها إلىٰ إصلاح أو تعمير، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي المنطقة مساجد لم تمسسها يد الإصلاح والتعمير منذ زمن طويل، فأصبحت في حالة سيئة من الإهمال والتشعث وعدم العناية، فأبرقت إلىٰ الملك، ورجوت أن يكون إصلاحها إحدىٰ المكرمات التي يفضل بها ابتغاء الأجر والثواب، فكان أن صدر الأمر بأن تقوم لجنة مكونة من الإمارة والمحكمة والمالية والبلدية بزيارة القرىٰ للاطلاع علىٰ مساجدها وتقرير ما يلزم لإصلاحها وبيان ما يحتاج إلىٰ عمارة مسجد منها»[2].

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٣٠).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٥٣٠).

المطالبة بزيادة رواتب القضاة:

يقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان راتب القاضي الشهري من قضاة الشمال عام ١٣٥٧هـ[١٩٣٨م]، أربعين ريالًا، بينما راتب مدير مالية ظبا وجماركها ياسين طه ستون ريالًا، ومثله مدير مالية الوجه وجماركها عبد الله بن محمد القين. فأوضحت هذا لرئاسة القضاة، وأن من الغبن للقاضي والاستخفاف بقَدْره أن ينال غيره من تقدير الدولة ورعايتها أكثر مما ينال، فكان الجواب: «.. وسننظر في موضوع الرواتب في الوقت المناسب»، فما كان مني إلا أن أوضحت الأمر للملك ببرقية بعثت نسخة منها للرئاسة فتلقيت الجواب الملكي: «أمرنا ابن سليمان(١) أن يقرّر لكلِّ قاضٍ من قضاة الشمال، تبوك والوجه والعلا وظبا، راتب ستين ريالًا شهريًّا»، وكان القضاة في هذه البلدان ذلك العام: ناصر بن عبد الله الوهيبي، ومحمد العلي الحركان، وضياء الدين رجب، وحمد الجاسر - علىٰ الترتيب.

وجهة نظر رئاسة القضاة:

ولكنّ «رئاسة القضاء» لم تكن مرتاحة إلىٰ مثل هذه المكاتبات؛ إذ ترىٰ فيها تجاوزًا للمرجع، كما نبَّهت الشيخ إلىٰ ذلك بقولها: «ينبغي عدم تجاوز مرجعكم بالاتصال بالجهات العليا»، وحين طلب من الرئاسة النظر في زيادة رواتب القضاة كان الجواب: «سننظر في الوقت المناسب»، وبيّن

---

(١) وزير المالية آنذاك.

الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجهة نظره، ووضح مقصوده وكشف مراده من هذه المكاتبات وتلك التصرفات، فكان مما قال: «وهذه الأمور ليست وقفًا على من أسندتها الدولة إليهم -فيما لو فُرض أنها من اختصاص أحد- فضلًا عن أحوال منطقة نائية حديثة العهد بانضوائها تحت لواء الحكم، أما أولئك الذين قابلوا بعدم ارتياح بعض ما قمت به عن قناعة وحسن نية وسلامة قصد -ومنهم من كان يؤمل منه أن يكون موقفه موقف المؤيد المساعد-؛ فقد كانوا يتصورون مما ألفوا واعتادوا من كثير من القضاة أنّ عمل القاضي محصورٌ داخل محكمته، وهذا هو غاية الجهل بوظيفة القضاة كما شرعها الله لعباده، وغاية الجهل أيضًا بما أوجب بين الأمة من تعاون الخير، ومناصحة ولاة الأمور، وأن يكون كل فرد من أفرادها عضوًا نافعًا في جسم لا حياة له ولا سعادة إلا بقيام كل جزء منه بواجبه»[1]، ويقول: «ولكنني أوضحت للرئاسة أنني لم أتصل بولاة الأمور ولن أتصل إلا بما أنا مُطالَب به شرعًا قبل أن أكون قاضيًا بنص الحديث الشريف «الدين النصيحة. قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»[2]، ولن أدع هذا الأمر ما استطعته»[3].

* * *

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٣٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) من سوانح الذكريات (١/ ٥٢٨).

حكايات من محكمة (ظبا)

لم تجاوز تجربة الشيخ القضائية محكمة ظبا، ومع ذلك فقد قصَّ علينا من القصص ما صوَّر لنا به أيّامه القليلة فيها، وعقَّب علىٰ ذلك بحديثٍ مفيدٍ عن القضاء عمومًا، وعن عمله خصوصًا، وقد حذفت أسماء المتخاصمين أو قبائلهم لعدم الحاجة أو المصلحة في إيرادها، فمما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قصة الهلال:

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نحن الآن في آخر شهر رمضان من عام ١٣٥٧هـ «تشرين الأول ١٩٣٨م»، وبعد مضيّ الثلث الأول من الليلة المكمِّلة للثلاثين من ذلك الشهر وصل إليّ كتاب من الأمير خلاصة ما فيه: «تلقينا برقية من نائب جلالة الملك بأن العيد غدًا»، هكذا بدون تفصيل بطريقة ثبوت رؤية هلال شوال، ونصوص الفقهاء صريحة واضحة في هذه المسألة، فمجرد الخبر فيها لا يصح الأخذ به، بل لا بد من ثبوت حكم قاضٍ بالرؤية، ولهذا كتبت إلىٰ الأمير بفحوىٰ ما فهمته، ورجوت أن أتلقىٰ كتابًا صريحًا بثبوت رؤية الهلال بحكم أحد القضاة، وأبرقت إلىٰ رئاسة القضاة بنص ما تلقيت من الإمارة وبخلاصة

ما أجبتها به، وأظهرت استغرابي من موقف رئاسة القضاة، وهي المرجع في الأحكام الشرعية من عدم إخباري وغيري من القضاة بما تم في الأمر، فوردني منها الجواب -في الليلة نفسها- موضّحًا ثبوت الرؤية شرعًا، مع تأنيب موجّه إليّ لموقفي من عدم الاقتناع بكتاب الإمارة، وفي الوقت نفسه تلقيت كتابًا آخر من الإمارة جاء فيه: «إليكم ما تلقينا برقيًّا من نائب جلالة الملك: أخبروا القاضي أن هذا أمر ثبت لدىٰ علماء المسلمين ولا يسعه مخالفتهم، فإن وافق وإلا فابحثوا عمن يصلي بكم العيد، وأفيدونا»، وكان جوابي أنني لم أرد إلا التثبُّت، وقد تم هذا، وأبرأ إلىٰ الله من مخالفة اتباع الحق، أو أن تكون لي غاية غير حسنة، وينتهي الأمر عند هذا الحد، إلا أن الإشاعات تعدَّت التهامس لتصبح حديث المجالس: لقد غضب فيصل علىٰ القاضي، ووقع خلاف بينه وبين الأمير، وأنه سيغيَّر بغيره أو يُعْزَل قريبًا، وتقلّ الصلة بيني وبين بعض أناس كان من بينهم من يلازمني ملازمة الظل في كثير من الأوقات»(١).

ولكنّ شيئًا مما تهامس به الناس لم يكنْ، وبعد عام يلتقي الشيخ حمد -بعد أن ترك القضاء- بالأمير فيصل رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك في لقاء الأمير بطلاب البعثة العلمية في مصر، فيقدّمه رئيس الديوان للأمير بقوله: «.. قاضي ظبا، صاحب قصة الهلال!»، قال الشيخ حمد: «فلم يُعِر الأمير قوله اهتمامًا، بل أسبغ عليه

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٢٦).

من حفاوته ما شمل به إخوته الطلاب الآخرين»[١].

وبعد ربع قرن من الزمان يعرض للشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يقتضي مقابلة الملك فيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان الشيخ حمد آنذاك نجمًا يتوقد في سماء العلم والتحقيق والصحافة، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي أثناء المقابلة.. يتحدث يوسف ياسين عن رؤية الهلال، وعن الخلاف بين العلماء فيما إذا رآه أهل قُطْر فهل يلزم الأقطار الأخرىٰ التي لم يُرَ فيها العملُ بتلك الرؤية، فيلتفت فيصل مبتسمًا ومشيرًا إلىٰ صاحبنا[٢]، وهو يقول: «أمور الأَهِلَّة عندنا الشيخ فلان، فهو المرجع في أحكامها»، ويحاول يوسف ياسين الاستيضاح، فأقاطعه بعرض الأمر الذي حضرتُ لعرضه، ولم أخرج من المجلس إلا وقد نِلْتُ أكثر مما أملتُ من تلك النفس الرضية التي لا تحمل حقدًا»[٣].

قصة الجمل:

يحكي لنا الشيخ هذه القصة المؤثرة التي أسوقها بعبارته مع شيء من الإيجاز، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يا قاضي المسلمين، يا فكّاك من الظالمين»؛ هكذا ابتدأ كلامه هذا البدوي الزائر الذي فاجأني بالحضور في صباح مبكّر، قبل الوقت الذي

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٢٦).

(٢) يعني نفسه.

(٣) من سوانح الذكريات (١/ ٥٢٧).

اعتاد الزوار من ذوي الدعاوىٰ الحضور فيه، ومن عادة بعض أبناء بادية الشمال بدء عرض قضاياهم بكلام مسجوع، وقد يستمر أحدهم ساجعًا حتىٰ ينتهي من عرض قضيته، هذا البدوي من بادية منطقة «ظبا» كان يتلجلج في كلامه ويتلعثم، وينتابه أثناءه ما يشبه ذهول يدفعه إلىٰ تكرار بعض الجمل، إنه يقول -باللفظ والمعنىٰ-: سبعة أنفس، ثلاثة «ورعان»[1]، وأمهم «العجوز» -يعني أمه- وهو السابع[2]، إنه حطّاب يجلب هشيم الشجر -من طلح وسمر- من الأودية والجبال البعيدة عن البلدة، وقد يغيب في سبيل ذلك الأيام الثلاثة والأربعة، وفي الغالب يحضر في اليوم الرابع بما يسّر الله له محمولًا علىٰ ظهر جمله، إنه جمله الذي لا يملك من حلال الله غيره، والذي هو -بعد الله- وسيلة قيامه بـ«معوشة أهل الخدر» كلهم.

ومنذ ثمانية أيام «نوّخت»[3] جملي في سوق البلدة علىٰ عادتي، ووضعت ما علىٰ ظهره من الحطب مصفوفًا بقربه، معروضًا للبيع أترقب «حمّاد» أكبر «ورعاني» في العاشرة من عمره ليحضر ويحل محلي في الإشراف علىٰ الحطب وعلىٰ البعير.. أقبل «حماد» يعدو: جملنا «وُخِذَ»[4]، جاء حضري وفك عقاله وساقه، ولما تبعته لأرد الجمل طردني وتناولني بالعصا!. والحطب؟ الحطب

(١) أي: أطفال في لسان أهل البادية.

(٢) كذا.

(٣) أنخت.

(٤) أُخذ.

مكانه ما أخذه!! عرفت من أحد أصحاب الدكاكين أن الرجل الذي ذهب بالجمل هو ابن فلان، من خدم الأمير، ولدى باب الإمارة وجدت الجمل باركًا معقولًا، فلما حاولت فك عقاله أتى إليَّ الحارس ومنعني، دعا ابن فلان فقال لي: «ثلاثة أيام أو أربعة ويرجع إليك جملك، أرسلني الأمير إلى عرب قرب «الخريطة» من دون تبوك وما وجدت في السوق ما أترحّله غيره»، ابن فلان يعرف حالتي وأن ما لي من موارد الرزق إلا ما هيَّأه الله مما أحمله على جملي من حطب من أقصى الأودية، خَفِ الله يا ابن فلان «ورعان» وأنثى، وعجوز مريضة، لا تقطع رزقهم، والبر «مليان» من حلال ناس أقوى مني، انتهرني بشدّة، وقال: راجع الأمير، لكنني حين حاولت الدخول عليه منعني الحارس، فترقبت خروجه من البيت بعد بيع الحطب، فلم أرَ الجمل في مبركه ولم أستطع الدنوّ من الأمير، ذهب الجمل ولم يعد، وفي مساء اليوم الثامن وقف ابن فلان على باب الخدر وقال: يا «أبو حماد» استخلف الله في جملك أصابه مرض فبرك وحنى رقبته ولم يقم من مبركه ... إنه الآن جيفة تتناهشها النسور والغربان دون عقبة الخريطة، فاطلب من الله الخلَف فيه، ثم انصرف الرجل فتبعته مشدوهًا حتى بلغ بيت الإمارة فأردت الدخول لكن الحارس منعني، فعدت إلى خدري ومن فيه، وبتّها ليلة الله أعلم بما انتابني فيها من الهموم والأحزان»[١].

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٣٥).

هكذا ساق الشيخ دعوىٰ البدوي، فكيف صنع به ومعه؟ يحدثنا عن ذلك قائلًا: «كان أمير المنطقة قد غادرها وأناب قريبًا مكانه، وشتان بين الرجلين فهمًا.. لقد بعثتُ إلىٰ نائب الأمير ما أفضىٰ به إليَّ صاحب الجمل بحذافيره، وأضفت بكتاب خاصّ: «إنه جدير بالعطف ومدّ يد العون لفقره، ولما يعول من عجَزةٍ فقد قوام تحصيل ما يقيتها»، وما كنتُ فيما كتبتُ قاصدًا أكثر من مساعدة الرجل بالحسنىٰ، فلم يخطر ببالي الاعتراض علىٰ تصرّف الإمارة في ذلك الأمر؛ لأنني لم أكن بعدُ علىٰ معرفة تامة بجميع جوانبه، فما كان من نائب الأمير إلا أن أرجع ما كتبتُ إليه مذيّلًا بجملة: «هذا من اختصاصات الإمارة التي لا يحقّ للقاضي التدخل فيها»؛ فكتبت إليه بأنني لم أتدخل في شؤون الإمارة الخاصة، وما قصدته لا يعدو طلب إحسان لرجل جدير بالعطف والشفقة، والإمارة مسؤولة عما حدث له.. غاب البدوي يومين، وظننت أن الأمر انتهىٰ بما أرضاه، ولكنه عاد إليَّ في اليوم الثالث يشكو ما ناله من إهانة من بعض خدم النائب الذي لم يتمكن من مقابلته.

بعثتُ إلىٰ ابن فلان -خادم الإمارة- الذي شكىٰ منه صاحب الجمل، وبعد أن أسمعته الشكوىٰ ضدّه اعترف بما نُسب إليه، وأضاف: العادة أن الإمارة حين تريد إرسال أحد إلىٰ أي جهة من جهات المنطقة.. لإحضار مطلوب بحقّ أو إبلاغ أمر من أمور الحكومة فإن المكلف بذلك من الأمير يذهب

إلىٰ السوق فيأخذ الراحلة التي توصّله إلىٰ الجهة التي كُلّف بالذهاب إليها، ويعيدها بعد الرجوع إلىٰ صاحبها، وحين أمرني الأمير قبل أسبوع بالاتجاه إلىٰ مكان يبعد نحو أربعة أيام لم أجد في السوق سوىٰ بعير ذلك الرجل فحللت عقاله وسقته أمامي إلىٰ مقر الإمارة فلحق بي ابن صاحبه ومن بعده الأب فحاولت إقناعهما بلطف بأن جملهما سيعود إليهما بعد انتهاء ما كُلِّفْت به.. فصرفتهما وسرت علىٰ الجمل وفي صباح الليلة الثالثة أبصرته باركًا وقد حنىٰ رقبته وفارق الحياة والأرواح يُغْدَىٰ عليها ويُرَاح، وأنا إنسانٌ مأمور»[1].

حاول الشيخ حلّ القضية بالحسنىٰ وإقناع ابن فلان بذلك فلم يلقَ استجابة، فلم يجد الشيخ بدًّا من ردّ المظلمة، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما كنتُ أهدف إلىٰ إثارة تلك القضية بعد أن انسدت أمامي طرق علاجها قبل أن تتَّسع أن أسيء إلىٰ أحد، ولا أن أتجاوز من اختصاص عملي ما لا يحقّ لي تجاوزه، ولو لم يتصل بي الرجل الذي أثارها لحمدت الله علىٰ العافية، ولكنني الآن -رضيت أم كرهت- أصبحتُ ذا صلةٍ بها تستلزم حمل قسط من تبعتها، لقد أوضح لي المظلوم مظلمته، وطلب إنصافه، واعترف خصمه بظلمه والتعدّي عليه، فلماذا شُرِعَ القضاء إذا لم تكن غايته الإنصاف بين الناس وردع التعدي؟»[2].

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٣٧).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٥٣٨).

عند ذلك أمر الشيخ بتقدير قيمة الجمل، فقُدِّرَتْ بما بين خمسة وستين إلىٰ ستين ريالًا، ثم حاول محاولة أخيرة في سبيل الصلح، ولكن بغير جدوىٰ، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا مندوحة إذن من إلقاء التبعة بإطْلاع ولي الأمر، فكان أن بعثتُ بذلك برقية للملك، حاولت أن أحصر القضية بوصف حاجة ذلك البدوي إلىٰ الشفقة والإحسان، بعد فقد جمله عن إعاشة أطفاله والعاجز من أسرته، ولدىٰ إمارة المنطقة علم بحالته، وفي اليوم الثاني حضر إليَّ ثلاثة من وجهاء أهل البلدة مظهرين تأثرهم من انتشار إشاعة وقوع خلاف بيني وبين الإمارة، وأنهم علىٰ استعداد لإرضاء البدوي، فوافقتُ علىٰ هذا ولكنني علمت منهم أن البرقية لم تُبْعَثْ بعدُ، فأمليت بحضورهم علىٰ كاتب المحكمة برقية موجهة إلىٰ الملك بأنني في الساعة الثالثة من صباح أمس «بالتوقيت الغروبي السائد آنذاك» بعثت برقية باسم جلالتكم وقد علمت ظهر هذا اليوم أنها لم تُبْعَث، لقد سارع أولئك بإحضار خمسة وستين ريالًا وطلبوا إيقاف البرقيتين، ليكن ذلك بالنسبة للأخيرة، وأما الأولىٰ فليس فيها ما يُحاذر منه، ولن يرتاح ضميري حتىٰ أُحس بأنني بذلتُ ما أستطيع حيال مَظلمةٍ طُلِبَ مني دفعها»[1].

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٤٠).

قضية كانت هي القاضية :

كانت هذه القضية هي القاضية -كما عبّر الشيخ-، وكانت سبب عزله عن القضاء، ولم يكن ذلك عن عجْز أو خيانة -معاذ الله-، بل لاختلاف الاجتهاد وتباين وجهات النظر، وإصرار الشيخ وتمسُّكه برأيه في أمرٍ محسومٍ مِن قِبَل وليّ الأمر، فلنسمع أو لنقرأ القصة ورأي الشيخ بقلمه، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «حدثت حادثة قتل، أُحيلت إليَّ للحكم فيها، فاعترف أولياء القتيل بأن القتل حدث خطأً -بدون قصد- واتفقوا علىٰ قبول الدية من أولياء القاتل، والفريقان من أبناء البادية من قبيلة واحدة ومن أصحاب إبل، فحكمت بالدية مئة منها، كما في الحديث «في النفس المؤمنة مئة من الإبل»[1] ... وأضفت إلىٰ ذلك: وإن اتفق الفريقان علىٰ قبول قيمة الإبل المحددة شرعًا قُدّرت أثمانها بواسطة أهل الخبرة. وبعد عرض القضية -ومثلها من قضايا الجنايات الكبيرة لا يُبتّ فيها حتىٰ تُعرَض علىٰ الملك، ويُصْدِر ما يراه حيالها- ويبدو أن طريقة العرض لم تتضمن ما أوردت في الحكم من تفصيل حول القيمة، فقد أُبلغت بتوجيه ملكيّ بأن يكون الحكم

(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب العقول، باب ذكر العقول، برقم (١٥٤٧)، والنسائي في الكبرىٰ، كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له، برقم (٧٠٢٩)، وأبو داود في سننه، كتاب الديات، باب الدية كم هي؟ برقم (٤٥٤٣)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بلفظ «أن رسول الله ﷺ قضىٰ أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل»، قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ في التمهيد (١٧/ ٣٣٨): (وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها).

بمقتضىٰ ما حدّده «مجلس الوكلاء»[1] عشرة آلاف ريال، فحاولت إيضاح صحة ما حكمت به للملك، ولنائبه، ولرئاسة القضاة بأن المحكوم عليهم بدوٌ أصحاب إبل، وتحديد الدية بالنسبة للقضية -قتل الخطأ- وردت بنص شرعي لا يقبل التأويل، وقرار مجلس الوكلاء بشأن تحديد الدية اجتهاد، والاجتهاد لا يسوغ مع وجود النص الشرعي، ثم إنني راعيتُ في الحكم الأسهل، فيما لو اتفق الطرفان علىٰ القيمة، وهي في تلك الأيام أقل من عشرة آلاف ريال، وتلك أرفق، في قضية لم تحدث عن دوافع مقصودة نص العلماء علىٰ تخفيفها، فتتحملها عاقلة القاتل عنه، وتُدْفَع مؤجَّلة في خلال ثلاث سنوات، ولفتّ الأنظار إلىٰ ما سبق أن أقرّه الملك بشأن مراعاة الرفق بالرعية فيما يصدر من أحكام شرعية، في حدود ما قرَّره أحد الأئمة الأربعة»[2].

ويبدو أن الشيخ لم يكن متفائلًا بتأييد حكمه، إذ كان يحسّ بدنوّ انقضاء عهده في محكمة ضبا، بل قرب انقضاء عهده في القضاء كله، يقول: «ما كنت أتوقع أن يكون لما أوضحته في القضية أيّ أثر؛ لكثرة ما أسمعه من إشاعات في تلك الأيام عن قرب مجيء قاضٍ يحلّ محلي، وما كنت كارهًا لذلك، فقد أدركتُ خلال المدة القصيرة التي أقمتها في هذه البلدة، ونظرت فيها

---

(١) هو مجلس أُنشئ عام ١٣٥٠هـ للنظر في القضايا المهمة بشؤون الدولة كان يرأسه نائب الملك، وقد حلَّ محله مجلس الوزراء فيما بعد. (السوانح ١/ ٥٥٧ الحاشية الثالثة).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٥٥٠).

قضايا معدودة، مكَّنتني من الاحتكاك بمختلف طبقات الناس، فأحسست أنني خرجت من محيط ضيّق محدود الإدراك والمعرفة -هو محيط التلمذة والدراسة- إلىٰ محيط العالم الأرحب الذي لا يُحَدُّ سعةً، حقًّا أدركت أنني لا أزال يعوزني الكثير من المؤهلات والصفات لأبلغ منزلة القاضي الناجح، وقمة النجاح في هذا العصر -كما تصوّرت- بلوغ أعلىٰ مراتب الرضا عنه في جميع تصرُّفاته من قِبَل رؤسائه، وأنّىٰ لي أن أبلغ ذلك؟»[1].

ومع هذا فقد أصرّ الشيخ علىٰ حكمه، ولم يتزحزح عن رأيه، ولكنه يبيّن سبب هذا الإصرار والتمسك، وأنه ليس عن مخالفة لإرادة وليّ الأمر أو لمجرد معارضة، فيقول: «ما كنت أهدف من وراء ذلك معارضة ما أصدره «مجلس الوكلاء» في تحديد الدية، ولا مخالفة ما يراه ولي الأمر بهذا الشأن، إلا أن لبعض القضايا التي تقدّم ذِكْرها -فيما يبدو- من الأثر لدىٰ المراجع العليا ما كان سببًا لأن يُنظَر إلىٰ موقفي في قضية الدية كموقف المعارض، ولا سيما بعد أن أمر الملك بأن يكون الحكم مطابقًا لما قُرِّر من قبل، فلم أسارع إلىٰ الاستجابة لتنفيذ هذا الأمر، وكيف لي أن أسارع بالانصياع ونقض ما أصدرته من حكم قبل قناعتي بخطئه، وقبل أن أوضّح للمسؤولين في الدولة ما أنا واثقٌ بأنهم أُبْلِغُوا به علىٰ غير حقيقة»[2].

(١) السابق.

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٥٥٣).

وكانت خاتمة القصة ونهاية القضية إعفاء الشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ اللَّهُ من القضاء، وفصله من العمل، كما سيأتي قريبًا -إن شاء الله تعالىٰ-.

ومن طريف ما يتصل بهذه القضية ما رواه الشيخ حمد بقوله: «كادت قضية «الحكم بمئة من الإبل دية» أن تكون من سمات التعريف بي تلك الأيام، بل قلَّ أن أغشىٰ مجلسًا لا تُتَّخَذ فيه مجالًا للتندّر، ومن الطريف أنني بعد أن عدت مع «البعثة العلمية» من مصر، مررت بمدينة الرياض في شهر رمضان سنة ١٣٥٨هـ فكنتُ من ضيوف «المصمك» من اليوم الحادي عشر من الشهر إلىٰ اليوم الثالث والعشرين منه لأمرٍ يتعلق بكتابتي للملك عن قضية سجين في «المصمك» من أهل قريتي تربطني به صلة قرابة، فحُبِسْتُ معه، فلما علم الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ بذلك اتصل بالملك، الذي أكّد للشيخ أنه أمر بالسجن لإنسانٍ ظنَّه جاء «فازعًا» من أهل البرود، وأنه لم يعلم بأنه «قاضينا الذي حكم بمئة من الإبل»، أسبغ الله علىٰ الجميع رداء العفو والغفران»[1].

الإعفاء وترك القضاء:

تولّىٰ الشيخ حمد القضاء علىٰ كُرْهٍ منه، ولم يكن مرتاحًا ولا راضيًا عن عمله، كما يقول: «ما كنت راضيًا عن نفسي ولا عن عملي، ولهذا كنت أتحيَّن

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٥٦).

الفرص وأتحيَّن من الأمور ما يكون سببًا لإخراجي حتىٰ أراحني الله ..»[1]،

ويقول: «ما كان عندي رغبة في القضاء لأنني أحسست أنني لم أُخلق قاضيًا؛ لطباع أدركها، وأنني أميل إلىٰ التعليم أكثر من ميلي إلىٰ وظيفة أخرىٰ.. ومن المدرك بداهة أن المرء عندما يُرْغَم علىٰ عمل يسعىٰ بأيّ وسيلة لكي يتخلص منه، وهكذا كان»[2]، ومع ذلك فقد آلمه وكدّر نفسه أن يكون العزل والفصل بسبب تلك القضية، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان أن صدر الأمر «بفصلي» من العمل، ولم أكن متوقعًا أن يكون خروجي منه بهذه الصورة، وإن كنت غير مرتاح إليه، فأنا منذ الوهلة الأولىٰ قد أدركتُ أن كثيرًا من صفات القاضي الناجح في عمله في تلك الأيام تعوزني، وقد وطّنتُ نفسي للاتجاه في مستقبل حياتي وجهة أخرىٰ، وما باشرتُ وظيفة القضاء -حين كُلّفتُ- راضيًا بها أو واثقًا من أنني سأسير في عملي دون تعثُّر، ومع كل ما تقدّم فإنني خلال المدة القصيرة لا أشعر أنني أقدمت علىٰ أمر من الأمور لم أكن أتوخّىٰ الخير والإصلاح من ورائه بقدر ما أستطيع، ولكنني مع ذلك لا أثق بنفسي ثقةً تحملني علىٰ اعتقاد صواب كل ما أُقدم علىٰ فِعْله، بل أدرك في كثير من ذلك فيما بعد تَسرُّعي، بل وقوعي في

---

(١) يُنظر: مقابلة مرئية للشيخ حمد الجاسر مع الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الشبيلي -رحمهما الله- بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٣٩٧م، علىٰ الشبكة العنكبوتية (يوتيوب).

(٢) يُنظر: مقابلة مرئية للشيخ حمد الجاسر مع الأستاذ محمد رضا نصر الله بتاريخ أُذيعت عام ١٩٩٤م، من برنامج: (هذا هو) علىٰ الشبكة العنكبوتية (يوتيوب).

الخطأ فيما فعلتُ، فأحاول إصلاحه، ولكن بعد فوات الفرصة ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ﴾ [يوسف: ٥٣]، وحسبي أني بذلت الجهد وأحسنت القصد، «ولا يُلام المرء بعد الاجتهاد»، تحققت نبأ الفصل، وأنه بأمر ملكي بسبب الحكم بمئة من الإبل، وأنه يتضمّن وصفي بعدم الصلاحية لوظيفة القضاء بعبارات تَنُمّ عن عدم الرضا، فرأيت أن أَكِلَ أمر المحكمة للشيخ حسين بن حسن خضير، كما فعل سَلفي الذي ترك العمل قبل حضوري، وتوجّه إلىٰ البلدة التي نُقِلَ إليها، وأن أسافر دون أن يشعر بي أحد، فأفضيتُ بهذا لأحد ممن أثق به، فلم أشعر إلا ببرقية من رئاسة القضاء، بإلزامي بالبقاء حتىٰ أُبلَّغ بالموافقة علىٰ سفري، فتوقعت أن يكون في الأمر بالنسبة لي ما يستلزم البحث معي في بعض تصرُّفاتي، وكنتُ واثقًا بأنه لو حدث ذلك لاتضح أن تلك التصرفات منبعثة عن حُسْن قصد، وفيما ظهر لي أنه في سبيل المصلحة العامة، وأنه من الخير لي إجراء ذلك البحث.

ثم كان أن ورد إليّ من رئاسة القضاة بتاريخ ١٣٥٧/٦/٢٢هـ ١٩٣٨/٨/٨م برقية هذا نصها: «الشيخ حمد الجاسر: صدر الأمر العالي بتعيين السيد علي الدباغ قاضيًا لظبا بدلًا عنكم، المذكور توجّه بالباخرة الخديوية في ٢٠ الجاري، حين وصوله أجروا الدور والتسليم معه، وأسلموه أعمال المحكمة. رئيس القضاة- عبد الله بن حسن».

وصل السيد علي بعد أسبوع، وكنت قد تهيَّأت للسفر، فغادرت البلدة في آخر اليوم الذي قدم فيه، بعد أن أمضيت فيها عامًا وأيامًا قليلة «من ٢٨/ ٤/ ١٣٥٦هـ إلىٰ ٢٧/ ٧/ ١٣٥٧هـ»)[1].

خواطر حول ولاية القضاء والعزل والتقنين:

دعت الشجون حمد الجاسر إلىٰ الحديث عن عزل القضاة وأسبابه، وإلىٰ تقديم مقترحات حول تأهيل القضاة وتسهيل عملهم، فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يكن أيّ قاضٍ -فيما مضىٰ- بمنأىً عن العزل، وتعود أسبابه في الغالب إلىٰ القضاة أنفسهم، فكثير منهم غير مؤهَّل لتولّي القضاء، ولكنّ الضرورة ألجأتْ لعدم من هو أصلح.. وقد يكون من بين القضاة من لا تنقصه الكفاءة والأهلية من ناحية العلم والمعرفة بالأمور الشرعية ولكنّه يجهل حالة أهل عصره، وما يتطلبه المجتمع الذي يعايشه في سلوكه وفي سائر أحواله القائمة علىٰ أساس المداراة والمجاملة، فيحاول أن يكون مثاليًّا في تصرُّفاته ولا يدرك أنه بذلك أعجزُ من أن يتصدَّىٰ للتغيير أو التأثير في أحوال ذلك المجتمع؛ فلا يلبث أن يجد نفسه في معزل لا عما أُسْنِدَ إليه من عملٍ فحسب، بل عن مجتمعه كلّه، وهكذا حال كلّ مَن لم يوطّن نفسه علىٰ الاندماج في الحياة العامة التي يحياها جيلُه سلوكًا وأخلاقًا، إن تطبُّعًا أو مجاملة أو مداراة.

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٥٤).

أما أغلب حالات عزل القضاة فإنه ينشأ عن عدم وضوح المصدر الذي تُستمدّ منه الأحكام.

لا خلاف في أن القاعدة الأساسية في ذلك أصول الشرع: الكتاب والسنة والإجماع، وأن المذهب المعمول به هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وأن مؤلَّفات أصحابه هي المرجع الذي تُقتبس منه نصوص الأحكام الشرعية، ولا يتأهّل للقضاء إلا مَن بلغ درجة من الإدراك والمعرفة تُمكّنه من فَهْم تلك النصوص، واستخلاص ما ينطبق منها علىٰ ما سيصدر من أحكام، ومن هنا اشتُرِطَ في القاضي أن يكون مجتهدًا ولو علىٰ مذهبه، وقلّ أن يتولّىٰ القضاء فيما مضىٰ أحدٌ من أهل نجد مَن لم يكمل دراسة كتاب «زاد المستقنع» لموسىٰ الحجّاوي، مستعينًا بشرحه «الروض المربع» للبهوتي، مع الرجوع إلىٰ «كشاف القناع» له أيضًا.

ومع احتواء هذه الكتب علىٰ فروع الفقه الحنبلي، إلا أن أحوال الناس عُرْضَة للتغيُّر في كل زمان ومكان، فيستجد من القضايا ما لا يوجد لحكمه نصٌّ في تلك الكتب، أو توجد نصوص لأحكام قائمة علىٰ اجتهاد دون دليلٍ شرعيّ ثابتٍ، وفيها من الشدّة والعسر ما لا يلائم ما تتطلبه المصلحة العامة في هذا الزمان؛ من حيث تيسير الأحكام، والسير علىٰ قاعدة «يَسِّرُوا ولا تُعَسِّرُوا»، والقاضي مُطالَب شرعًا ببذل الجهد في النظر بما فيه صلاح أحوال الناس، واستقامة أمورهم، وإلا لانتفىٰ

شرطٌ أساسيّ لصلاحه للقضاء وهو «الاجتهاد»، ومن هنا نعى محققوا العلماء على بعض المستمسكين بنصوص مؤلفات المتأخرين -كالكتب المذكورة-، ووصفوهم بأنهم أتباع الحجّاوي والبهوتي، لا أتباع الإمام أحمد بن حنبل، الذي توجد آراؤه بأدلتها في مؤلَّفات متقدّمي أصحابه، ككتاب «المغني»، وفي مؤلفات ابن تيمية وغيره من محققي العلماء.

ولا ريب أنه ليس من الحكمة فتح هذا الباب لكل مَن ولي القضاء، ممن لم يتَّصف بالأهليّة التامَّة، وقلَّ المتصف بها من قضاة عصرنا، ومن هنا تتَّضح شدّة الحاجة إلى وجود مصدر عام، تُقتَبس منه الأحكام، ويرجع إليه جميع القضاة في حلّ ما يعرض عليهم من مشكلات، يتولّى إعداده نخبة من علماء المسلمين، على نمط «مجلة الأحكام العدلية» المعمول بها في محاكم الدولة العثمانية فيما مضى، وليس من المصلحة الالتزام في كل حكم بمذهب معيَّن، بل تُجرَى الأحكام على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ويُرجَع في القضايا الخلافية إلى ما يسنده الدليل، أو يتفق مع القاعدة العامة من حيث يُسْر الإسلام.

وما لم يتمّ تحقيق هذا الأمر فلن تستقيم أحوال القضاء، ولن تُحَلّ مشكلاته، وسيضيق القضاة ذرعًا بكثرة ما يُعرَض عليهم من قضايا، وسيشتدّ تذمّر الناس، وتكثر شكاواهم؛ لتعطيل قضاياهم في المحاكم، فيُشغلون ولاة الأمور بها

عما هو أهمّ وأشمل من الشؤون العامة، فيعمّ الضرر فوق ما هو متصوّر»[1].

سبب انصراف الشيخ حمد الجاسر للدراسات الجغرافية والتاريخية:

كانت بذور هذا الانصراف وبوادره قبل تقلّده القضاء، وكان وراء هذا التحوّل عاملان، أحدهما الفاقة، والآخر: اضطراره لتلخيص كتاب «معجم البلدان» لياقوت الحموي، وقد تحدث الشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ اللَّهُ عن ذلك تحت سانحة بعنوان «وللفاقة أثرها في حياة الفتىٰ». أمَّا تلخيص كتاب معجم البلدان» فسببه -علىٰ وجه الإيجاز- أن الشيخ كان يملك نسخة جيّدة منه -علىٰ نُدرة نُسخه آنذاك- اشتراها بثمنٍ كبيرٍ، وكان قد ادّخر ما يزيد علىٰ خمسين جنيهًا ذهبًا، فدفنها تحت الأرض عند مدخل غرفته بالمدرسة فسُرقت، وتأخر صرف الرواتب، فاضطُرَّ لبيع الكتاب علىٰ أحد وجهاء ينبع بثلث ثمنه، وسمح للشيخ بأن يبقي الكتاب عنده شهرًا، تمكَّن في خلاله من نقل جميع ما يتعلق منه بتعريف مواضع جزيرة العرب وتحديد أمكنتها، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبذلك استطعت أن أُلِمّ إلمامًا حسنًا بجوانب من المعرفة، لا تقف عند حدّ ما قصدته من تلخيص ما في الكتاب، بل شمل نواحيَ أخرىٰ تُعدّ ذخيرة طيبة في مختلف المعارف والعلوم»[2].

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٥٠-٥٥٣).

(٢) من سوانح الذكريات (١/ ٤١٩).

ويعود الشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ اللَّهُ ليؤكد هذين السببين، فيقول: «هما عاملان أثّرا في انصرافي عمّا شُغِلْتُ به طيلة أيام الدراسة، وعن اتجاهي للاهتمام بجانب من جوانب المعرفة، إلىٰ ناحية أخرىٰ قد تبدو بعيدة الصلة به؛ من حيث الميل للدراسات الجغرافية والتاريخية العميقة الصلة بهذه البلاد. وما كان لي من يدٍ في ذلك الانصراف، ولا اختيار في ذلك الميل في هذا الاتجاه ناشئ عن طول رويَّة، أو عُمْق تفكير، إنهما العوَز الشديد، ثم ما كان من أثر هذا الملخص من ذلك الكتاب الذي استحوذ محتواه علىٰ تفكيري، بل طغىٰ عليه طغيانًا سدَّ أمامي ما عداه من الاتجاهات، وكانت المعلومات التي تضمّنها -علىٰ ضآلتها- الركيزة الأولىٰ لما أحسستُ ملاءمته لرغباتي وميولي الفكرية، في مرحلة من مراحل حياتي، انتابتني فيها نوبة حادّة من القلق النفسي، عصفت بما أعددته فيما مضىٰ من تلك المراحل، للمغامرة به فيما سأستقبله منها»[1].

لمحة حول تاريخ القضاء في نجد:

تحدث الشيخ حمد الجاسر رَحِمَهُ اللَّهُ في هذين المقالين بمعرفة المؤرخ وتجربة القاضي وعِلْم الفقيه، عن لمحة موجزة لتاريخ القضاء في نجد قبل وبعد الدعوة الإصلاحية للإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب، وبعد استقرار المذهب الحنبلي في نجد، ونوردها هاهنا ببعض الإيجاز غير المخلّ.

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٤٢٣).

المقالة الأولى: نظرة عامة عن القضاء في نجد قبل استقرار الدعوة الإصلاحية:

«هي لمحة موجزة عن القضاء قبل قيام الشيخ محمد بن عبدالوهاب بالدعوة الإصلاحية، واستقرارها في هذه البلاد وما كان لي أن أتحدّث في هذا الموضوع؛ إذ لستُ بالمطمئن الواثق بجميع ما أقول، إلا أن المناسبة وحدها دفعتْ إلىٰ ذلك، فكانت هذه السانحة عن استذكار معلومات لا عن تسجيل ذكريات وحوادث، وبضاعتي مزجاة من تلك المعلومات ..»، وبعد أن يذكر الشيخ طرفًا من تاريخ نجد العلمي منذ عهد النبوّة إلىٰ القرن الرابع تقريبًا، يقول: «ويخيّم الجهل علىٰ هذا الجزء من البلاد العربية فلا يتضح للباحث ما يروي غلته لمعرفة أي جانب من جوانب الحياة فيها، فكريّة كانت أو اجتماعيّة أو تاريخية، ومن المدرك بداهة أن انتشار المذاهب، وكذا الآراء والأفكار أيًّا كانت، يقوم علىٰ أساس وجود علماء يعتنقون تلك المذاهب والأفكار، ويعملون علىٰ نشرها وترويجها عن بصيرة وعلم، ولم يُعرَف في نجد في العهود الماضية حتىٰ انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب أيّ عالم مبرَّز في فرع من فروع العلم، وإنما هي أثارة من معرفة الفروع الفقهية، لدىٰ قلة من المتصدرين للقضاء والفتيا في عصور مختلفة، في حدود تَمَكُّنهم من القيام بالوظائف الدينية، ولم يُؤْثَر في ذلك العهد المتقدّم علىٰ زمن الشيخ محمد

لواحـد مـن العلمـاء مـن المؤلَّفـات مـا أُثِـر عـن مشـاهير علمـاء البـلاد الأخـرىٰ، وهـذا ممـا يـدلّ علىٰ ضعف حـظّ النجديين مـن المعرفة في مختلف جوانبها، ولعل ما عُرِفَ من ذلك لا يعدو رسائل في الفقه والاعتقاد، وشروحًا وحواشي على بعض المؤلفات الفقهية، مما أُلِّفَ في عصور متأخرة، كحواشي الشيخ سليمان ابن علي بن مشرف «١٠٧٩هـ» جدّ الشيخ محمد علىٰ كتاب «المقنع»، ومنسكه المعروف، و«شرح عمدة الفقه» للشيخ عثمان بن أحمد بن قايد «١٠٩٧هـ»، ورسالته «نجاة الخلف في اعتقاد السلف»، ورسائل أخرىٰ موجزة، وللشيخ أحمد بن محمد المنقور المتوفىٰ سنة ١١٢٥هـ مجموع في الفقه يضمّ فتاوىٰ لعلماء عصره وما قبله بزمن يسير، وله ولآخرين تقييداتٌ تاريخية لحوادث بعض السنين ضمَّنها ابن بشر كتابه «عنوان المجد في تاريخ نجد» فيما بعد.

ولعل إقفار هذه البلاد من العلم وانصراف أهلها لما يشغلهم من أمور دنياهم مما زهَّد بعض العلماء بالإقامة فيها، وحملهم علىٰ مغادرتها، فالشيخ عثمان بن أحمد بن قايد وهو من أبرز علماء عصره كان يقيم في بلدة «العيينة»، ولكنه إثر خلاف بينه وبين قاضيها عبد الوهاب بن سليمان علىٰ مسألة فقهية غادر البلدة، بل نجدًا كلها إلىٰ الشام فلم يطب له المقام هناك بعد خلافٍ بينه وبين شيخ حنابلته أبي المواهب، وهو ممن أخذ عن الشيخ عثمان نفسه، فذهب

إلىٰ مصر وهناك استقر حتىٰ وافاه الأجل، ومن مشاهير تلاميذه عبد الحي بن العماد مؤلف «شذرات الذهب»، والشيخ عبد الله بن إبراهيم بن سيف الذي وُصِفَ بأنه لا نظير له في علم الفرائض، وهو والد الشيخ إبراهيم مؤلّف «العذب الفايض في علم الفرائض»، هجر بلدته «المجمعة»، واستقر في المدينة حتىٰ توفي.

ولا يتَّضح أن القضاء والإفتاء يجريان علىٰ مذهبٍ معيَّن من المذاهب الأربعة في جميع بلاد نجد، ولكن وُجِدَ من العلماء من يتمذهب بالمذهب الحنبلي من فقهاء هذه البلاد، فقد ذكر ابن بشر في «سوابق تاريخه» في ترجمة الشيخ موسىٰ بن أحمد الحجاوي المقدسي الحنبلي المتوفىٰ سنة «٩٦٨هـ»، وهذا من تلاميذ عالم نجدي حنبليّ سيأتي ذِكْره، وممن أخذ عن الحجاوي من النجديين زامل بن سلطان قاضي الرياض، وأحمد بن مشرف.

كما ذكر أنَّ من تلاميذ الشيخ منصور البهوتي الحنبلي المصري المتوفىٰ سنة «١٠٥٢هـ» الشيخ عبد الله بن عبد الوهاب قاضي العيينة المتوفىٰ سنة «١٠٥٦هـ»، وهذا يدل علىٰ انتشار المذهب الحنبلي في هذه البلاد في عهد متقدّم، ويبدو من رواج مؤلَّفات الحجاوي والبهوتي «الإقناع» و«زاد المستقنع» وشرحهما إلىٰ عهدنا الحاضر استقرار ذلك المذهب.

وممن عُرِفَ من علماء الحنابلة في القرن العاشر الشيخ أحمد بن يحيىٰ

ابن عطوة الناصري التميمي، وكان من أهل العيينة، ورحل إلىٰ دمشق، وتلقى عن مشايخها من الحنابلة، مثل يوسف بن حسن بن عبد الهادي، وعلي بن سليمان المرداوي، وأحمد بن عبد الله العسكري.

ومن مشاهير مَن قرأ عليه موسىٰ الحجاوي، وقد عاد إلىٰ بلاده؛ حيث تُوفِّي ودُفن في مقبرة الجبيلة بجوار قبر زيد بن الخطاب رضي الله عنه.

وعُرِفَ عددٌ من فقهاء نجد في القرن الحادي عشر وما بعده من مشاهيرهم الشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل الأشيقري، والشيخ سليمان بن علي بن مشرف «١٠٧٩هـ»، والشيخ عبد الله بن محمد بن ذهلان «١٠٩٩هـ» قاضي مقرن «الرياض الآن»، والشيخ عبد الله بن أحمد عُضيب الناصري التميمي «١١٦١هـ» الذي انتقل من بلدة المذنب إلىٰ بلدة عُنيزة، وفيها تُوفِّي.

ويبدو من استقرار المذهب الحنبلي لدىٰ علماء بلدة «أشيقر» وتلاميذهم ممن انتقل إلىٰ «العيينة» رسوخ هذا المذهب في تلك البلدة منذ عهد مبكر، ولنفوذ حكام «العيينة» فيما حولها من البلاد انتشر المذهب فيها، وفي وادي حنيفة، وفي إقليم سدير؛ حيث عُرف الشيخ أحمد بن محمد المنقور «١١٢٥هـ» الذي تلقَّىٰ العلم عند الشيخ ابن ذهلان.

ولعلّ انتشار المذهب الحنبلي في اليمامة وما حولها فيما تقدَّم كان من

أثر صلات النجديين التجارية ببلاد الشام «سوريا وفلسطين وغيرهما»، فقد عُرفت هذه الصلات في عهود مبكّرة، واستمرت إلىٰ منتصف القرن الماضي، ممثَّلة بتُجّار عُرفوا باسم «عُقيل» كانوا يجلبون الإبل والخيل إلىٰ العراق وإلىٰ الشام وإلىٰ مصر، وكان ممن تميَّز بها في العهد الأخير تجار بلاد القصيم.

ولعل مما يدلّ علىٰ تأثر النجديين بتلك الصلات، وخاصة من الناحية الثقافية ما سبقت الإشارة إليه، من أن الحجاوي موسىٰ المقدسي المتوفىٰ سنة «٩٦٨هـ» كان ممن أخذ عن ابن عطوة النجدي، ومن تلاميذ الحجاوي هذا من النجديين أحمد بن محمد بن مشرف، وزامل بن سلطان قاضي الرياض، ومن تلاميذ الشيخ منصور البهوتي المصري «١٠٥٣هـ»: عبد الله بن عبد الوهاب قاضي العيينة، بل قبل هؤلاء كان للشيخ أحمد بن يحيىٰ بن عطوة نشاط علميّ، واحتكاك بمشاهير علماء الحنابلة خارج نجد، كما تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك.

ولما أَلَّفَ العالم الحنبلي الفلسطيني الشهير مرعي بن يوسف الكرمي «١٠٣٣هـ» كتابه «غاية المنتهىٰ في الجمع بين الإقناع والمنتهىٰ»، بعث بنسخة منه إلىٰ نجد، أشار في آخرها إلىٰ صلته ببعض علمائها كأبي نمي ابن عبد الله ابن راجح، وخميس بن سليمان، ومحمد بن إسماعيل.

ولو حظي هذا الجانب -جانب التواصل بين العلماء- بدراسة أعمق

وأعمّ لكان ذا فائدة جلّىٰ في إيضاح مبلغ التأثر المذهبي بين الأقطار الإسلامية.

ولا يعني القول باستقرار المذهب الحنبلي في بعض الجهات في نجد عدم وجود فقهاء غير حنابلة في جهات أُخَر منها؛ فقوَّة انتشار المذاهب الأخرىٰ وصلة المتمذهبين بها بسكان هذه البلاد مما يؤثر في امتداد انتشارها، ولهذا نجد عالم منطقة «الخرج»، وهي من أخصب مناطق البلاد وأكثرها سكانًا في عهد الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهو الشيخ راشد بن محمد بن خنين ليس حنبليّ المذهب، بل علىٰ مذهب الإمام أبي حنيفة، ولهذا العالم شهرة تجاوزت منطقته، كما نجد في «مجموع المنقور» فتاوىٰ لغير علماء الحنابلة»[1]

المقالة الثانية: حول القضاء في نجد بعد استقرار المذهب الحنبلي:

«لم تقم في قلب الجزيرة -نجد وما حولها- بعد ظهور الإسلام حكوماتٌ قوية، تتمتع بسلطة واسعة، بها تتمكّن من تنظيم جميع شؤون البلاد، وترسيخ قواعدها، ومنها القضاء الذي به يستقيم سير جميع الأعمال، متىٰ كان قائمًا علىٰ أُسس من العدل والمعرفة.

فبعد امتداد حكم القرامطة في القرن الرابع الهجري من الأحساء إلىٰ وسط الجزيرة، ثم زوال الحكم بعد فترة قصيرة من الزمن، تمزّقت تلك

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥٠٣-٥١٠).

البلاد إلىٰ إماراتٍ صغيرةٍ لا رابط بينها، ولا حكم ينظم استقامة شؤونها العامة لتحقيق ما فيه مصلحتها، وإنما ظلت تتقاذفها التيارات الناشئة عن قوة ما يجاورها من حكام الأقطار الأخرىٰ، غربًا وشرقًا وجنوبًا، حتىٰ أذن الله لها بحياة جديدة، نعمت فيها بالاطمئنان والاستقرار؛ حيث انضوت تحت لواء الدعوة الإصلاحية المباركة، التي دعا إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقام بنشرها الأئمة المصلحون من آل سعود.

ولما ثبتت قواعد تلك الدعوة، واستقرت في بلاد نجد بقيام الدولة السعودية الأولىٰ في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري، أصبح مذهب الإمام أحمد بن حنبل هو مذهب الدولة الذي عليه تسير الأحكام في البلاد كلها، بعد أن تمهّد هذا الأمر بانتشار هذا المذهب في أكثر الأقاليم.

ومع أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان -كأبيه وسلفه- حنبليّ المذهب، وأنه هو الذي كان في عهده يقرّر الأحكام، ويعيّن القضاة؛ إلا أن من قواعد دعوته الإصلاحية محاربة التقليد، والدعوة إلىٰ الاجتهاد، ثم سار جميع علماء الدعوة بعده علىٰ هذه الطريقة، فكثيرًا ما يصرّح أحدهم بمخالفة المذهب متىٰ اتضح له دليل أقوىٰ منه، ومؤلّفاتهم مشحونة بهذا، ومنذ عهد الشيخ محمد بن عبد الوهاب حتىٰ عهد الملك فيصل بن عبد العزيز الذي تولىٰ حكم البلاد فيما بين سنتي ١٣٨٤هـ، ١٣٩٥هـ «١٩٦٤م-١٩٧٥م»، كان

اختيار القضاة راجعًا إلىٰ آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كما كان جدهم الشيخ يتولىٰ ذلك، وكان آخرهم الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فقد كان المرجع في ذلك، كما كان آباؤه الخمسة من قبله، ثم عمه الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بعدهم، كان شيخ العلماء في أول عهد الملك عبد العزيز.

ولم توضع أُسُس وقواعد يسير عليها القضاء في ذلك العهد، بل الأمر مفوّض للقاضي، وفي أول عهد الملك عبد العزيز عُرِفَ في البلاد عددٌ من مشاهير العلماء، ففي الرياض الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، وغيرهما، وفي سدير الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري، وفي حائل الشيخ عبد الله بن سليمان بن بليهد، وفي الوشم الشيخ إبراهيم ابن عبد اللطيف الباهلي، وفي الأفلاج ووادي الدواسر الشيخ عبد العزيز بن حمد بن عتيق، وهناك غيرهم ممن لا تحضرني أسماؤهم، وكان هؤلاء بمثابة محاكم، قد تُحال إليهم بعض الأحكام التي يقع فيها الاختلاف، وقد يُدْعَوْنَ للاجتماع في مدينة الرياض؛ لبحث بعض الشؤون العامة، مع وليّ الأمر، فهم بمثابة المرجع الأعلىٰ لشؤون القضايا العامة حين تُعرَض عليهم.

ولمّا أراد الملك عبد العزيز أن يمسك زمام البادية ليصرّفها وفق إرادته في توحيد أقطار البلاد، ولكي يستتب الأمن في ربوعها، رأىٰ ضرورة ارتباط

أبنائها بمواطن يستقرون فيها، فوجههم إلىٰ إنشاء «الهُجَر» -وهي القرىٰ المعمورة-، ورغّبهم في ذلك، وهيَّأ لهم بعض الوسائل التي تُعينهم وتُمكّنهم من الاستقرار؛ فاختاروا مناهل كانوا يألفونها من قبل، فكان شيخ القبيلة يختار أحد الموارد مما كان يخصّ قبيلته، أو لم يكن لغيرها فيطلب من «الإمام» الموافقة علىٰ اختياره موقع «هجرة» تُبْنَىٰ فيها مساكن علىٰ جانب من البساطة، وقد لا يستمر الاستيطان لعدم توفُّر بواعث الرغبة والبقاء، فهناك بعض «الهُجَر» سرعان ما هُجرت بعد حادثة «السبلة» سنة ١٣٤٧هـ إلا أنَّ إقبال أبناء البادية في أول الأمر علىٰ الاستيطان كان قويًا، وكانت الرغبة من وليّ الأمر من أقوىٰ الوسائل الدافعة إلىٰ تركهم حياة البادية، والبدء بالتحضر، بحيث لم يمضِ من إنشاء أول هجرة في عام ١٣٣٠هـ حتىٰ عام ١٣٤٧هـ حين توقف إنشاؤها حتىٰ بلغ عدد ما أُنشئ منها «١٢٢» هُجْرة، وكان من لوازم ذلك أن أصبح سُكَّان كل هجرة بحاجة إلىٰ مَن يُبَصِّرهم في أمور دينهم، ويؤمهم في أداء صلواتهم، ويتولَّىٰ عقد أنكحتهم، بل ويحلّ قضاياهم في حالة بُعْد هجرتهم عن بلدة فيها من القضاة مَن يتولَّىٰ ذلك، وأكثر الهُجَر أنشئ فوق موارد المياه المتباعدة، يُضاف إلىٰ هذا أن الاستقرار الذي شمل البلاد كان من أثره تقدّم عمرانها، وكثرة سكانها، وكل هذا يتطلّب وجود عدد كبير من العلماء، يقومون بتلك الأعمال في الهجر، وفي القرىٰ التي كثر سكانها.

ومنذ قامت الدولة السعودية الأولىٰ وهي ذات اهتمام بإيجاد الدعاة الصالحين، لنشر الدعوة الإصلاحية، فكانت مدينة الدرعية في عهد الشيخ محمد ثم في عهد أبنائه حتىٰ سنة ١٢٣٣هـ أقوىٰ مركز علمي يُنَشِّئ أولئك الدعاة الذين يتتلمذون علىٰ أئمة الدعوة، وعلىٰ علماء من الأحساء كالشيخ حسين بن غنام، والشيخ عبد الله بن مبارك بن بشير، والشيخ أحمد بن رشيد العفالقي وغيرهم، ومن هؤلاء الدعاة يتم تعيين القضاة والمرشدين.

واستمر الأمر علىٰ تلك الحالة من حيث الاهتمام بمن يتولَّىٰ نشر الدعوة عن إدراك وفهم في عهد الدولة الثاني، بعد عودة الشيخين عبد الرحمن ابن حسن ابن الشيخ محمد، وابنه عبد اللطيف من منفاهما في مصر -ثم بعد استقامة الأمر للملك عبد العزيز- حيث وكل الإشراف علىٰ شؤون طلبة العلم إلىٰ الشيخ حمد بن فارس الذي كان يتولَّىٰ أمر بيت المال، وإلىٰ الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف، وفي آخر الأمر بعد وفاة الشيخ عبد الله إلىٰ الشيخ محمد ابن إبراهيم، فكان طالب العلم حين يقدم إلىٰ مدينة الرياض يجد من العناية ما يوفّر له جانبًا مما يحتاج إليه من سكن ومساعدة في النفقة، وإن لم تكن غير كافية، فما كانت ظروف المعيشة متوفرة بصفة عامة، ولهذا فما كان مَن يقدم إلىٰ الرياض لطلب العلم في تلك الأزمان بالقدر الذي يتلاءم مع حاجة البلاد لمن يصبح صالحًا للقيام بالوظائف الدينية في القرىٰ والهجر، يُضاف إلىٰ هذا

شـدة تكاليـف الحيـاة في قـرىٰ نجـد، ممـا يضطـر أهلهـا إلـىٰ الاسـتعانة بأبنائهـم في مشـاركتهم بالقيـام بأعبـاء تلـك التكاليـف مـن صغرهـم، فـلا يتمكـن مـن يرغـب منهـم بطلـب العلـم مـن ذلـك، ولهـذا كثيـر مـن القادميـن إلـىٰ الريـاض لتلـك الغايـة ممـن ليـس مؤهـلًا للقيـام بـأيّ عمـل، عـن عجـزه أو فقـره، إمـا ممـن حُرمـوا نعمـة البصـر، أو ممـن لـم يجـدوا في قُراهُـم مـن الأعمـال مـا يسـتطيعون بالقيـام بـه معيشـة الكفـاف، ولـم يعـدم كثيـر مـن هـؤلاء في خـلال سـنوات قليلـة مـن التأهيـل لتولّـي بعـض الوظائـف الدينيـة، متـىٰ اتصـف الطالـب بحسـن السـلوك مـع مشـايخه، وبالمواظبـة علـىٰ الدراسـة في حلقاتهـم، وكان ذا حافظـة تسـتوعب مـا يكلـف بحفظـه مـن «المتـون المختصـرة» كـ«الثلاثـة الأصـول»، و«كشـف الشـبهات»، و«آداب المشـي إلـىٰ الصـلاة»، وأبـواب مـن كتـاب «التوحيـد»، و«الآجروميـة» في النحـو، و«الرحبيـة» في علـم المواريـث، أمـا إذا أسـعفه الحـظ فأضـاف إلـىٰ ذلـك حفـظ كتـاب «التوحيـد»، و«زاد المسـتقنع»، و«العقيـدة الواسـطية»، وألَـمّ بمجمـل مـا في شـرحي الكتابيـن الأوليـن «فتـح المجيـد» و«الـروض المربـع» ممـا يقـرّره الشـيخ غالبًا منهمـا، ومـن شـرح «العقيـدة» أو بمـا يسـتذكره مـن شـروح استعدادًا لمـا قـد يوجّـه إليـه مـن أسـئلة هـي في الغالـب مكـررة؛ فإنـه يُعـدّ بذلـك مـن كبـار الطلبـة الذيـن سيرشَـحون لتولّـي منصـب القضـاء، بـل مـا أسـرع أن يُولّـىٰ أحـد مناصبـه في إحـدىٰ الهُجـر، التـي لا يـزال كثيـر منهـا بأشـدّ الحاجـة لمـن يتولّـىٰ قضاءهـا،

ولكـنّ الأمـور تتكشّـف -فيمـا بعـد- عـن عـدم كفـاءة عـدد مـن أولئـك الذيـن أُسْنِدَتْ إليهـم أعمـال القضـاء، مـع محاولـة سـتر عوارهـم، واسـتصلاح أحوالهـم، للحيلولـة دون فتـح منفـذ للنَّيـل مـن العلمـاء بصفـة عامـة، وقـد يتـمّ هـذا بالنسـبة لمـا يتعلـق بسـلوك أحدهـم القائـم علىٰ أسـاس إيجـاد منزلـة للقاضـي في نفـوس العامـة، باسـتعمال مختلـف الوسـائل؛ بحيـث إنَّ مِـن القضـاة مَـن يتطـاول علـى الخصـم بضـرب أو ببصـق في الوجـه، ولكـن يحـدث أن يتجـاوز الأمـر السـلوك الخـاص إلـى القضايـا العامـة، ممـا يسـبّب إثـارة العـداوة وإشـعال نـار البغضـاء بيـن المواطنيـن بكثـرة القضايـا، واستشـراء الخصومـات مـن جـراء تضـارب الأحـكام في الأمـور المتماثلـة، فالمرجـع في الأعـمّ الأغلـب لـذوي التمكـن في الفقـه من القضـاة -وقليل مـا هـم- كتـاب «الـروض المربـع»، والمعـول علىٰ قـدر فهـم «الشـيخ» مـن عباراته، التي هـي في اختصارهـا وإيجازهـا أقـرب إلـىٰ الألغـاز، فمـا بالـك بقـاضٍ كان آخر عهـده بهـذا الكتـاب وبأمثالـه أيـام الدراسـة، إنهـا الضـرورة -ولهـا حكمهـا- إلـى شـغل مناصـب القضـاء بمـن هـم علىٰ تلـك الشـاكلة، مـن قبيـل «سَـدِّدُوا وقَارِبُـوا».

ولكـن كيـف تُعالَـج تلـك المشـكلات الناشـئة عـن عـدم وضـوح منهـج للقضـاء ينبغـي السـير عليـه في هـذه المملكـة الواسـعة المترامية الأطـراف، بعـد أن شـملها الله برعايتـه، فوحَّـد أقطارهـا، وقـد أصبـح القضـاء -وهـو الأداة التـي بهـا تصلـح الأمـور، وتسـتقيم الأحـوال- في أشـدّ الحاجـة إلـىٰ الإصـلاح؟!

لقد كان لانضواء الحجاز «المنطقة الغربية» إلىٰ حظيرة الدولة أثره في تنظيم كثير من مرافق البلاد، وشؤونها العامة، سوىٰ ما يتعلق بالقضاء، فلم يكن للترتيبات الإدارية المتبعة في تلك المنطقة، المتعلقة بالقضاء، لدىٰ المشرفين علىٰ شؤونه في نجد من أثر في إصلاح شؤونه، فهناك محاكم مختلفة، متميزة الاختصاصات علىٰ أساس أنظمة موضوعة لذلك، وجهة تشرف علىٰ تدقيق الأحكام الصادرة عن تلك المحاكم، ومحكمة تجارية في جدة تختص بقضايا التجارة قد حُدِّدت صلاحيتها، وأُقِرّ نظام عام للمرافعات القضائية، ولكنّ شيئًا من ذلك لم يتبع في غير الحجاز، وهذا راجع إلىٰ الحذر الشديد لدىٰ العلماء، وعدم ارتياحهم إلىٰ تغيير شيء مما ألفوا، خشية المساس بالناحية الدينية، وقد يكون ذلك من قبيل «من جهل شيئًا عاداه» كجوانب إصلاحية رفضوها حتىٰ اتضحت لهم.

ولقد كان الملك عبد العزيز أَبْعَدَ نظرةً، وأعمق إدراكًا لكثير مما يتعلق بمصالح الأمة، ويوجهها لمسايرة ركب التقدم الحضاري، وهو وإن كان يساير أولئك العلماء في كثير من الأمور التي لا تحول دون تحقيق الغايات النافعة التي يهدف إليها؛ لا يتوانىٰ في العمل لتنال البلاد حظها من تنظيم سير الأعمال فيها علىٰ طرق صحيحة، فلا ينصاع في سبيل ذلك متىٰ اتضح له وجه الصواب إلىٰ أيّ رأي يخالفه، ولهذا حين رأىٰ ضرورة إنشاء «إدارة شرطة» في مدينة الرياض تُعْنَىٰ بشؤون الأمن كان من بين المعارضين قاضي الرياض الشيخ صالح بن

عبد العزيز آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن الملك نفَّذ ما أراد، وما لبث الشيخ أن وافق فيما بعد، وقد أوضح «فلبي» في مقدمة كتابه «المملكة العربية السعودية» ما يتمتع به الملك من استقلال في آرائه، و«فلبي» ممن عرفه حق المعرفة.

ولقد أدرك الملك عبد العزيز ضرورة إصلاح أمور القضاء وتنظيمه بكثرة ما حدث من منازعات وقضايا كانت مثارًا للقلق والإزعاج، ولإشغال ولاة الأمور عن الاهتمام بما هو أهم وأولىٰ من رعاية المصالح العامة، فكان من أثر ذلك أن جمع العلماء في نجد، وطالبهم بالنظر في الأمر بوضع طريقة تكفل سيره علىٰ نهج واضح في جميع أجزاء المملكة، ليكون وسيلة استقرار وإحقاق للحقوق، ودرءًا لأسباب الاختلافات والنزاعات والفوضى، وإثارة الشحناء بين المواطنين، دعا أولئك العلماء ليجتمعوا بإخوانهم علماء الحجاز لتلك الغاية، فتم ذلك في «منىٰ»، وبعد مباحثات ومناقشات استمرت ثلاثة أيام قرر العلماء مجتمعين: القيام بوضع مرجع عام للأحكام الشرعية علىٰ مذهب الإمام أحمد بن حنبل علىٰ غرار «المجلة» التي وضعها العلماء علىٰ مذهب أبي حنيفة، في عهد الدولة التركية، وسار العمل فيها في الأقطار الإسلامية في تركيا والشام ومصر وفي الحجاز، وقد عُهد إلىٰ الشيخ أحمد القاري -رئيس محكمة مكة الكبرىٰ- ليتولَّىٰ إعداد مواد المجلة، ثم تُعْرَض علىٰ العلماء لإقرارها، ويبدو أن العمل وقف بوفاة الشيخ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن

أعدَ قدرًا حسنًا يصلح اتخاذه أنموذجًا لإكمال ما بدأ به.

لقد كانت نظرة الملك عبد العزيز إلىٰ تنظيم القضاء تُعبِّر عن إدراك عميق للغاية التي شُرِعَ من أجلها، وهي إشاعة الراحة والطمأنينة بين المواطنين، برعاية مصالحهم، والرفق بهم، ودفع الحيف والظلم عنهم، ولهذا فقد كان بعيدًا -البعد كلّه- عن التعصُّب لأيّ مذهب، أو الانحياز لأيّ رأي من الآراء، مهما كان مصدره، مما لا يحقّق الغاية المثلىٰ، وهي رعاية المصالح العامة.

ولعلّ هذه الحادثة توضّح بجلاء أحد مواقفه الدالة علىٰ بُعْد نظرته، وتوخّيه لما فيه تأليف المسلمين، والتقريب بينهم بإزالة ما بين مذاهبهم من خلافات أدَّت إلىٰ تنافرهم وتفرقهم.

كان الشيخ أحمد البرزنجي من مشاهير علماء المدينة، وكان يتولّىٰ قضاءها وهو شافعيّ المذهب، فحكم بجواز إجارة أرض ذات شجر مثمر بمبلغ محدَّد من النقود، مستدلًّا بنصّ من كتاب «شرح المنتهىٰ» في الفقه الحنبلي، ولمَّا عُرِضَ الحكم علىٰ رئاسة القضاء لتمييزه أمرت بنقضه، وإعادة المحاكمة؛ لأن ما ورد في «شرح المنتهىٰ» وقع فيه خطأ، وصوابه «ولا تصح إجارة أرض وشجر فيها»؛ درءًا للغرر الحادث بمقدار ثمر الشجر، علىٰ المذهب الحنبلي، ولكنَّ القاضي أوضح لرئاسة القضاء أن الخصمين شافعيّا

المذهب، وأنه حكم على مذهبهما وهو أرفق بهما، وعليه العمل في المدينة، وطلب إحالة القضيّة إلى علماء نجد، ولكن الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وهو رئيسهم أيّد نقض رئاسة القضاء، وطالب بالتقيُّد بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، فماذا كان موقف الملك عبد العزيز؟!

لقد كتب إلى فيصل نائبه في الحجاز بما ملخّصه: «إليكم رأي الشيخ محمد بن إبراهيم، وهو يؤيّد رأي رئاسة القضاء، ولكن الذي أراه أنه ما دام أن القاضي حكم على مذهب إمام من الأئمة الأربعة، وأن الخصمين على مذهب هذا الإمام، وأنَّ مثل هذا الحكم أرفق للرعية، فإنني أرى تنفيذ حكم القاضي؛ لما فيه من تسهيل ورفق، وأرى أن يعمَّم هذا في المحاكم للسير بمقتضاه فيما يماثل تلك القضية من القضايا، وقد أُبْلِغَتْ المحاكم في الحجاز بهذا».

وهذا الرأي الجريء للملك رَحِمَهُ اللَّهُ حول عدم الجمود على المذهب، واختيار النهج الذي ينبغي السير عليه في المحاكم بما يكون أرفق بالرعية، وأوفق لتحقيق المصلحة العامة، وأوضح في الدليل، قد سبقه ما يمهّد له من هذا الملك المصلح، فقد أمر قبل حدوث تلك القضية ببضع سنوات بنشر كتاب «المغني»، وهو وإن كان مؤلفه شيخ المذهب الحنبلي موفق الدين ابن قدامة، إلا أنه يُعدّ من أوفى المؤلفات الإسلامية التي اشتملت على الأحكام الشرعية بأدلتها مع بيان آراء جميع أئمة المسلمين ومشاهير علمائهم على اختلاف مذاهبهم.

ولكن مما يحزن حقًّا أن تلك الفكرة، بل الأمنية العظيمة لكل ذي غيرة يحس بما أحدثته الخلافات المذهبية في صفوف الأئمة الإسلامية من تمزيق وتفرقة وعداء؛ لم يهيئ الله لها من القائمين علىٰ شؤون القضاء مَن يُعْنَىٰ بإبرازها وتحقيقها.

لقد مضىٰ الملك عبد العزيز إلىٰ ربّه، وجرت الأمور بعده علىٰ ما هي عليه، ومرَّت الأعوام وأحوال القضاء هي هي، وإن تغيَّر المظهر بالنسبة لبعض مناطق المملكة، فبعد أن كان القاضي يتخرج في حِلَق المشايخ في المساجد، أصبح يواصل الدراسة في المعاهد والكليات حتىٰ يحوزَ أرفع الدرجات، وحلّ محلّ كبار القضاة ممن تحال إليهم كبريات القضايا؛ محاكم تتولّىٰ الفصل فيها، ثم يُحال تمييز ما يحتاج منها إلىٰ هيئة من العلماء، ونِيطَ اختيار القضاة إلىٰ «وزارة العدل» بعد أن كان شيخ العلماء من آل الشيخ في الرياض هو الذي يتولّىٰ ذلك، ولكنَّ المشكلة التي لم تُحَلَّ لا تزال هي هي، فالتذمُّر مِن تأخُّر سير القضايا في المحاكم، والتألّم من تصرُّف بعض القضاة، ووقوع الاختلاف في الأحكام بين بعض القضايا المتماثلة لعدم وضوح النهج الذي يسار عليه فيها؛ كل ذلك وغيره لا يزال بأشدّ الحاجة إلىٰ الإصلاح والتنظيم، ودقّة المراقبة في اختيار القضاة وفي سير أعمالهم.

وأراني قد تماديت في السير حتىٰ أبعدت النجعة، ولكنّها أنَّةُ متألّمٍ!!»[1].

---

(١) من سوانح الذكريات (١/ ٥١١-٥٢٠).

خاتمة:

إن للأدباء حضورًا، ولحديثهم بهجةً، ولمجلسهم أنسًا، ويحسن ذلك ويجمل إذا اقترن بنور الشريعة، وبشاشة الوحي، وحسن المعتقد، وهذه التراجم القضائية الأدبية التي مرت -علىٰ تفاوت بينها كبير- إنما هي نماذج مختلفة من مجتمعات شتَّىٰ، منهم العلَم المبرَّز، كالشيخ محمد الخضر حسين، ومنهم العلامة المحقق كالشيخ حمد الجاسر، ومنهم الأديب الباحث، كالأستاذ أحمد أمين، ومنهم الكاتب المسرحي، كتوفيق الحكيم، وكل واحد من هؤلاء ذو بيان مشرق، وصاحب قلم رشيق، له في دولة الأدب صولة وجولة، وقد صوّر لنا القضاء من زاويته، وأشركنا في تجربته، ليجمع لنا بين المتعة والفائدة.

وبعد؛ فما هذه الضميمة إلا شيء حُبِّبَ لصاحبه فجمَعه، فإلا يكن من العمل المشكور، فلعلَّه من الزلل المغفور، وأسأل الله أن يعفو عن التقصير ويتجاوز عن الخطأ، والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

محمود بن عودة بن سلامة العمراني

جوال/ ٠٥٠٦٥٨٧٥١١

حرر مرات آخرها ليلة الثلاثاء ٩/ ٤/ ١٤٤٢هـ.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١ - الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، حمود بن عبد الله التويجري، الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢ - أحمد أمين بقلمه وقلم أصدقائه، بمناسبة الذكرى الأولى لوفاته من مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥م.

٣ - الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

٤ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥ - أعلام وأقزام في ميزان الإسلام، جمع وترتيب: د. سيد بن حسين العفاني، دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٦ - تاريخ قضاة الأندلس، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة،

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة.

٧- تتمة الأعلام للزركلي، محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٨- تراجم لتسعة من الأعلام، د. محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف ابن عبد البر، تحقيق محمد أبو خبزة وسعيد أحمد أعراب، الطبعة الأولى. ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٠- الجامع، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (ت٢٧٩)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

١١- الجامع الصحيح، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار المنهاج بجدة ودار طوق النجاة ببيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ، بإشراف محمد زهير ابن ناصر الناصر.

١٢- جيل العمالقة والقمم الشوامخ في ضوء الإسلام، أنور الجندي، دار الاعتصام، بدون سنة طبع.

١٣- حياتي، أحمد أمين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٧م.

١٤- ٨٥ شمعة في حياة توفيق الحكيم، محمد السيد شوشة، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة طبع.

١٥- دراسات عربية وإسلامية مهداة إلىٰ أديب العربية الكبير محمود محمد شاكر بمناسبة بلوغه السبعين، مجموعة من المصنِّفين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، سنة النشر ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

١٦- ديوان أحمد شوقي، دار صادر، بيروت، بدون سنة طبع.

١٧- ذكريات علي الطنطاوي، دار المنارة للنشر، جدة، السعودية، الطبعة الأولىٰ والثانية ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٨- ذيل الأعلام، أحمد العلاونة، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٩- رسائل الإصلاح، محمد الخضر حسين، دار كنوز السلف، بدون سنة طبع.

٢٠- رياض الجنة في الرد علىٰ المدرسة العقلية ومنكري السنة، د. سيد ابن حسين العفاني، دار العفاني، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

٢١- زهرة العمر، توفيق الحكيم، دار الشروق، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.

٢٢- سجن العمر، توفيق الحكيم، دار الشروق، مصر، القاهرة، الطبعة الثالثة ٢٠١٠م.

٢٣- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي: دمشق، سوريا، بيروت، لبنان الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٤- السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، المكتبة العصرية، بيروت، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون سنة طبع.

٢٥- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، تحقيق: حسن عبد المنعم.

٢٦- السنن، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، (ت٢٧٣هـ)، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين.

٢٧- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٢٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط، إشراف عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى ١٤١٦م. دمشق-بيروت.

٢٩- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار المنهاج جدة، دار طوق النجاة بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ

-٢٠١٣م، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر.

٣٠- ضحىٰ الإسلام، أحمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، إشراف: د. سمير سرحان، ١٩٩٧م.

٣١- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٢- ظهر الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢م.

٣٣- عدالة وفن، توفيق الحكيم، الناشر: مكتبة مصر، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، بدون سنة طبع.

٣٤- فتاوىٰ ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، جمع وترتيب وتحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، تصوير طبق الأصل علىٰ الطبعة الأولىٰ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ١٣٩٩هـ.

٣٥- فجر الإسلام، أحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة العاشرة، ١٩٦٩م، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٣٦- في بيت أحمد أمين، حسين أحمد أمين، مكتبة مدبولي، مصر، ١٩٨٩م.

٣٧- فيض الخاطر، أحمد أمين، المكتبة العصرية، بيروت، اعتنى به د. درويش الجويدي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٣٨- القاضي شريك، (٣ من أعلام التاريخ)، علي الطنطاوي، دار الفكر، دمشق، إعادة ١٩٩٧م الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٩- كُتُب حذّر منها العلماء، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤٠- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين محمد الغزي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤١- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، الطبعة الأولىٰ، بدون سنة طبع.

٤٢- ماذا علمتني الحياة؟، سيرة ذاتية، جلال أمين، دار الشروق، مصر، الطبعة الثامنة ٢٠١٧م.

٤٣- المجمعيون في خمسة وسبعين عامًا، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م إعداد د. محمد مهدي علام. د. محمد حسن عبد العزيز، إشراف رئيس المجمع د. محمود حافظ.

٤٤- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت٤٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، تحقيق: عبد القادر عطا.

٤٥- مسرح توفيق الحكيم، د. محمد مندور، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون سنة طبع.

٤٦- معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة، (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة طبع.

٤٧- المغني، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٨- مكتوب على الجبين، حكايات على هامش السيرة الذاتية، جلال أمين، دار الكرمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

٤٩- الملف الشخصي لتوفيق الحكيم، إبراهيم عبد العزيز، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة طبع.

٥٠- من أعلام الفكر والأدب، أنور الجندي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون سنة طبع.

٥١- من حديث النفس، علي الطنطاوي، دار المنارة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥٢- من سوانح الذكريات، حمد الجاسر، مركز حمد الجاسر الثقافي. دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، مراجعة وتعليقات د. عبد الرحمن الشبيلي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٥٣- موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها المحامي علي الرضا الحسيني، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٥٤- الموطأ، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٥٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير، أشرف عليه وقدم له عليّ بن حسن بن علي الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة، ١٤٢٧هـ.

٥٦- النهضة الإسلامية في سِيَر أعلامها المعاصرين، د. محمد رجب البيومي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٥٧- وحي الرسالة، أحمد حسن الزيات، دار النوادر، مكتبة نهضة

مصـر، الطبعـة السـابعة، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.

٥٨- وحي القلـم، مصطفىٰ صـادق الرافعـي، دار الكتـاب العربـي، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٩- يوميـات نائـب في الأريـاف، توفيـق الحكيـم، دار الشـروق، القاهـرة، الطبعـة الرابعـة ٢٠١٠م.

مراجع أخرى:

٦٠- إثنينيّة عبد المقصود خوجة، الموقع الشبكي.

٦١- مجلة الرسالة، أحمد حسن الزيات.

٦٢- مركز حمد الجاسر الثقافي، الموقع الشبكي.

٦٣- مقابلـة مرئيـة للشـيخ حمـد الجاسـر مـع الأسـتاذ محمـد رضـا نصـر الله أُذيعـت عـام ١٩٩٤م برنامـج (هـذا هـو)، علـىٰ الشـبكة العنكبوتيـة (يوتيـوب).

٦٤- مقابلـة مرئيـة للشـيخ حمـد الجاسـر مـع الأسـتاذ الدكتـور عبـد الرحمن الشبيلي -رحمهما الله- بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٣٩٧هـ، علىٰ الشبكة العنكبوتية (يوتيوب).

٦٥- موقع جائزة الملك فيصل علىٰ الشبكة العالمية.

* *

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات